

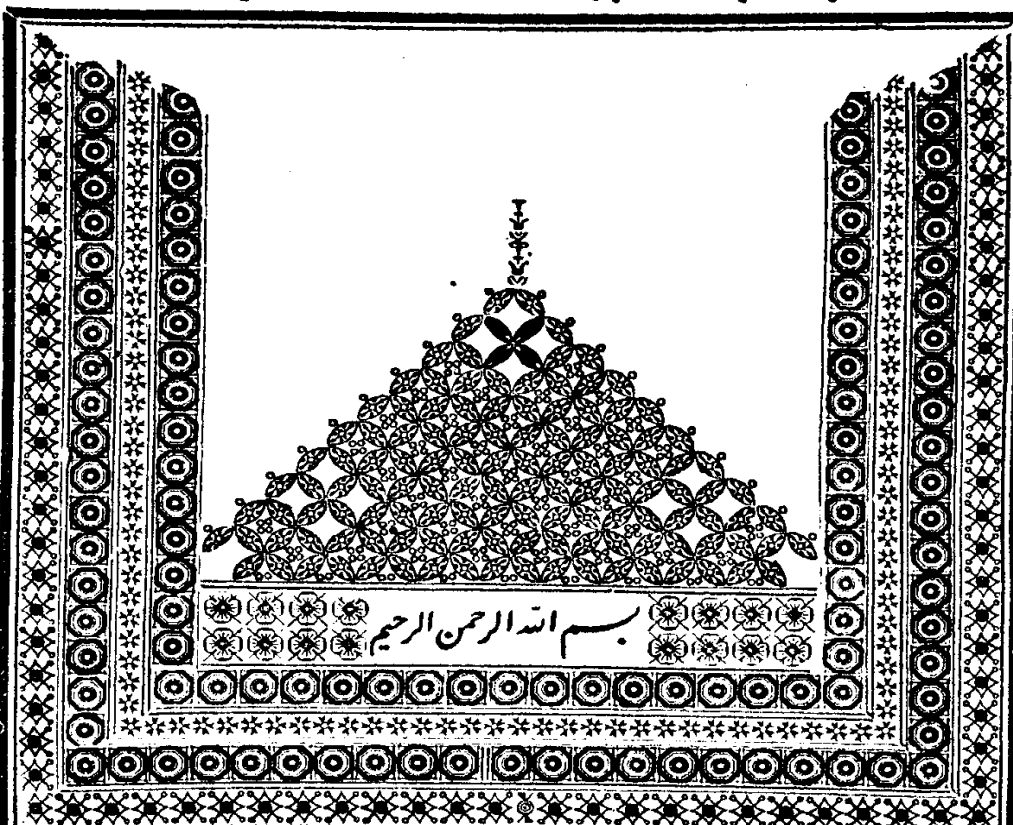
حاشية خاتمة المحققين ونادرة الفضلاء المدققين شيخ الاسلام وحبر
الانام اساتذنا الشيخ ابراهيم الباجوري على متن السلم
في فن المنطق للامام الاخضرى تفههما
الله برحمته واحسانه واسكنهما
أعلى فرديس جناته
آمين

وبها مشهات تقرير المحقق العلامة المدقق الفهامة مولانا
الشيخ محمد الانبأى شمس الدين لزال سراجا منيرا في العالمين

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 أجمعين (قوله ابتداء بالبسملة) مصدر ماضي لم يعمل كدسرح دسرحه إذا قال بسم الله الخ على ما في الأصح أو إذا كتبها على
 ما في تهذيب الأزهري فهي بمعنى التول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازاً من إطلاق المصدر
 على المقول للعلاقة بالزوم ثم صارت حقة عريقة وهي من باب النعت وهو ان يختصر من كلمتين فأكثر كلمة

واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافاً لبعضهم ولا الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهدهم نعم يفهم من كلامهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم وقوع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طبقات بتقديم الباء على اللام إذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طابق والنعت مع كثرته في كلام العرب معاً كما صرح به الشمني ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسه ثم مراده أنه ابتداء بالبسملة نطقاً وكتابة أما الثاني فدل عليه المشاهدة وأما الأول فدل عليه أن من كتب شيئاً قلناه غالباً (قوله اقتداء بالقرآن) أي بمنزل القرآن وذلك لأن المقتدي به فاعل المقتدي فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالى والقرآن مبتدأ فيه ما ورد وما فيه مطلب الاقتداء به سبحانه والتخلق بأخلاقه في الحديث تخلقوا بأخلاق الله أي اتصفوا بصفات مماثل وقه وصفاته المثل الأعلى في صدق العنوان صفاته

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الذي خص الإنسان بالمنطق المفصح عما في الضمير من المكنونات وأفاض على رياض عقله غيث صحاب التصورات والتصديقات والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات البينات وعلى آله وأصحابه المحررين على اقتفاء أثره في الجزئيات والكليات (أما بعد) فيقول راجي العفو من الطبير اللطيف إبراهيم الباجوري الدليل الضعيف ابن محمد الجزاوي غفر الله له جميع المساوي قد سألتني بعض الإخوان أصلح الله لي وله الحال والشان كناية بديعة النظام تكشف عن المقدمة الشهيرة بالسلم اللثام على مؤلفها الرضا والاحسان من المولى الكريم الرحمن فأنشرح صدرى لذلك والله أعلم بما هنالك فجمعت ما جسر الله تعالى من تحقیقات شريفة وتدقیقات بديعة منيفة ونظمته في سلبان التصنيف وجعلته حاشية على هذا المتن المنيف فقامت بحمد الله حاشية تسر الناظرين ويشهد بما لو قدرها فضلاء المصلين والله أسأل أن يتفع بها النفع العجم بحمد سيدنا محمد الرؤف الرحيم وهاتنا شرع فيما قصدت بعون من عليه اعتمدت فأقول وبالله التوفيق (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بالبسملة اقتداء بالقرآن المجيد في ابتداءه بها

الأنه مخصوص بما يمكن تناوله يمنع منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء ذات البال بالبسملة لا كالخلق كسائر والكبرياء ثم إن القرآن في الأصل مصدر قرأ فغلب شرعاً على اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحصن بسورته منه والمجد هو العظيم (قوله في ابتداءه بها) أي بحسب الترتيب لا النزول والأفأوله نزولاً قرأه إلى

قوله ما لم يعلم كما صرح به في الكشف في أول سورة محمد تراد به الزهري ولا يشافي هذا ما ورد أن أول ما نزل به جبريل بسم الله الرحمن الرحيم لاحتمال أن المراد النزول على آدم لا على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والمراد أن أول ما نزل من الآيات على الإطلاق هو آية اقرأ فلا يشافي أن أول ما نزل بعد سورة الوحى أول المدثر وأن أول ما نزل من السور التامة الفاتحة وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرا (قوله كسائر الكتب) راجع لقوله ابتدائه أى باقى الكتب كالقرآن في البدء بالسملة لا لقوله اقتداءه لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره على الراجح في مذهبنا لكن الظاهر أن الكتب غير القرآن مبدؤة بالسملة نزولا لما شئت من كون التوراة نزلت على موسى عليه السلام جملة واحدة مرتبة بخلاف القرآن فإنه نزل غير مرتب بحسب الوقائع وانما بدئ بالسملة بعد ترتيبه فيكون التشبيه في مطلق البدء بالسملة بقطع النظر عن كونه بحسب النزول أو بحسب الترتيب (قوله والمختص بهذه الامة الخ) أى وأما ما في كتاب سليمان فليس عربيا على هذا الترتيب بل اللفظ العربي بهذا الترتيب حكاية عنه وكذا قوله عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب أى أن كل كتاب مبدؤة بها أعم من أن تكون باللفظ العربي على هذا الترتيب كافي بسملة القرآن أو بغيره كافي بقمة الكتب ثم إن كان المراد أن بسملة بقية الكتب نزلت عربية الا انها على غير هذا ٣ الترتيب كان الامر ظاهرا وإن كان

المراد انهم انزلت غير عربية كان مخالفا لما ورد من أن كل كتاب نزل من السماء فهو عربي الا أن كل نبي عبر عنه بلسان قومه الا أن يجاب بأن قوله والمختص بهذه الامة انما هو اللفظ العربي الخ معناه العربي المسقر عربيتة فتدبر (قوله وعلا) انما عبر بالعمل هنا وثم بالاقتداء المتضمن الخبر الامر بخلاف القرآن فإنه لم يتضمنه كتضمن الخبر (قوله لا يبدأ) حقة ثانية لامر من باب النعت بالجملة

كسائر الكتب المنزلة من السماء كما يشهد له قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولذلك جرى بعضهم على أنها ليست من خصوصيات هذه الامة ويدل له أيضا ما في سورة النمل من قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام في كتاب بلقيس انه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم والمختص بهذه الامة انما هو اللفظ العربي على هذا الترتيب وعلى هذا يحمل قول من قال بانهم من خصوصيات هذه الامة وعلا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو مبتدأ وأجذم أو أقطع روايات والكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه التشبيه والمعنى فهو كالا مبتدأ الذى هو مقطوع الذنب أو كالا جذم الذى هو من ذهب أنامله من الجذام أو كالا قطع الذى هو مقطوع اليد وعلى كل فوجه التشبيه مطلق النقص وإن كان في التشبيه به حسيما وفي التشبيه معنويا أو من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعدى فحوزيداً أحدثت قال الجمهور يجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة لأنه لا يجمع بينهما في طرفي التشبيه أعنى التشبيه والمشبه به وجوز السعدى ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله المشبه الرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب والمذكور انما هو فرد من افراده وهو زيد ولا يعارض الخبر المذكور بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه

بعد النعت بالمفرد وهو أحسن من عكسه (قوله فيه) أى بسببه وقائدة الايمان بنى الدالة على السمية مع صحة تركها فائدة أن المطلوب كون الامر ذي البال سديا باعتبار التسمية في ابتدائه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث يكون هو غير منظور اليه عند التسمية والجار والمجرور نائب فاعل يبدأ لكن الأحسن أنه ضمير متعاند على الامر لجرانه على الاصل من نيابة المقول به (قوله أو كالا جذم الذى هو من ذهب الخ) في الصبان قلاعن القاموس والاجذم المقطوع البدأ والذهب الانامل من الجذام والاقطع مقطوع البدأ والذهب الانامل فاعل في كلام الحشى اكتناء ثم ان أجذم وأبتر وأقطع صفات مشبهة مصوغة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التي على أن فعل منها قياسا (قوله وفي المشبه معنويا) أى وإن تم حسا والنقص المعنوى في نحو التأليف قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفي نحو الاكل قلة انتفاع الجسم به وفي نحو القراءة قلة انتفاع القارئ بها الوسوسة الشيطان حينئذ (قوله وجوز السعدى ذلك) أى كونه من باب الاستعارة (قوله ومنع لزوم الجمع الخ) فيه ان زيدا وإن لم يكن هو المشبه الا انه فرد من افراده فيتحقق هو فيه فيلزم الجمع المذكور الا أن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المستقل على أن في تحقق الكل في افراده نزاعا طويلا فأفاده الشينى رحمه

الله في حقه على الخلاصة (قوله لان الابتداء الخ) مقتضى هذا الجواب انه لا يخرج عن العهدة الايهما (قوله حقيقي) نسبة
 للحقيقة مقابل الجازلان حقيقة الابتداء بالشيء جملة أو لا وفاقحة فاطلاق الابتداء على الاضافي مجاز علاقه المشابهة في سبق
 كل أفاده الصبان (قوله واضافي) أي نسبي وهو ما كان ابتداء بالاضافة والنسبة الى ما بعده نسبة شئ أم لا فهو أعم مطلقا من
 الحقيقي وآثر التعبير بالاضافي على التعبير بالجازي مع انه الانسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وأنه ما كان
 ابتداء بالاضافة الى ما بعده أفاده الصبان اتكن في عبدا الحكيم انه يشترط في الاضافي ان يسبقه شئ وهو مقتضى كون الجاز
 بالاستعارة والافهه مجاز مرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام (قوله منها ان الابتداء أمر ممتد الخ) مقتضى هذا
 الجواب انه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات وان سبقهما شئ آخر لا يمكن الاول ان لا يسبقهما شئ آخر
 موافقة للكتاب وعمل السلف (قوله أصح) أي وحديث الجدة صحيح وقيل ان حديث البسمة صحيح وحديث الجدة حسن
 وقيل ان حديثها حسن لكن حديث البسمة أحسن أفاده الصبان (قوله ومنها ان محل التعارض اذا لم يكن

هناك مطلق كما هنا الخ)
 فيه ان ما هنا من باب العام
 والخاص لا من باب المطلق
 والمقيد لان المطلق لا بد ان
 يكون نكرة كما في المحلى
 وذكر الله معرفة ويمكن أن
 يقال ان المراد النكرة ولو
 معنى فقط كما هنا
 لان الاضافة جنسية وهي
 في معنى التنكير فلا اعتراض
 ومقتضى هذا الجواب
 الاخير ان من بدأ بأى
 ذكر كان خرج عن عهدة
 الحديثين لكن خصوص
 البسمة والجدة أولى
 لموافقة الكتاب والسنة
 ولعمل السلف أفاده
 الصبان (قوله يصح أن
 تكون انشائية) أي

بالجدة الخ لان الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شئ
 واضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شئ فحمل حديث البسمة على
 النوع الاول وحديث الجدة على الثاني ولم يعكس تأسي بالكتاب العزيز وعلا بالاجماع وبقي
 لدفع التعارض أوجه آخر منها ان الابتداء أمر ممتد من الاخذ في التأليف الى الشروع
 في المقصود ومنها ان شرط التعارض تساوى الحديثين واپس كذلك هذا لان حديث البسمة
 أصح ومنها ان محل التعارض اذا لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه ورد كل أمر ذي بال لا يبدأ
 فيه بذكر الله الخ والاجل المقيد على المطلق فان قيل القاعدة عند الاصوليين وغيرهم عكس
 ذلك أعنى حمل المطلق على المقيد كما في آيتي الظهار والقنصل فانهم حملوا المطلقة عن التقيد
 بالموثقة على المقيدة بها أجيب بان ذلك مشروط بكون المقيد واحدا فقط بخلاف ما اذا كان
 متعددا وتغايرت القيود اذ لا جاز أن يحمل المطلق على الكل لتنافي القيود ولا أن يحمل على
 واحد دون الآخر لما فيه من التحكم واعلم انه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسمة
 بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسمة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسا وبحق الفن
 المنزوع فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن وفن الآن شارعون في فن
 المنطق فينبغي أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب به فنفق قد اشتمل على جملة البسمة يصح أن
 تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى الاول لا تسمى تلك الجملة قضية لانه لا يسمى بها
 الانشاء بل الخبرية فقط وأما على الثاني فتسمى بها ان قدر المتعلق نحو أيدي كانت قضية
 شخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية وان قدر نحو
 يتدنى كل مؤمن كانت قضية كلية لان المحكوم عليه فيها كل وقدر بالسور الكلى كما هو

باعتبار المتعلق كما هو المتبادر وذلك بان تجعل الباء مجرد التسمية متعلقة بمحذوف تقدره استعني أو استعاني ضابط
 وقصد انشاء لاستعانة وقوله وان تكون خبرية أي بان قدر المتعلق أولف أو تألفي أو ابتدئ أو ابتدائي وقصد الاخبار عن
 الابتداء أو التأليف الحاصل منه وفي المقام احتمالات آخر والذي اختاره الصبان وغيره ان الباء اذا جعلت للاستعانة
 أو المصاحبة فالجملة خبرية الصادرة عن أولف مثلا لصديق حد الخبر عليه وهو الكلام الذي يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره
 انشائية المجزأة لم تحقق الاستعانة باسمه أو المصاحبة له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والجرور ليس بكلام فكيف
 جعل انشاء قلت هو في معنى الكلام لانه في معنى استعني بسم الله أو صاحب اسم الله اه ويمكن حمل كلام المنشى على هذا
 كما نقل عنه ببعض الهوامش فقوله يصح أن تكون انشائية أي باعتبار الجهر وقوله وان تكون خبرية أي باعتبار الصدى وليس
 المقصود أن هذين الاحتمالين متباينان بمعنى ان الوجود اما هذا أو اما هذا بل المقصود انهما موجودان معا تامل (قوله وقد
 صوب بالسور الكلى) وفي الكلية الموجبة كل وال الاستغراقية وفي السالبة لا شئ ولا واحد شيخ الاسلام وهو غير حاصر

انتمثل كل جميع وعامة ونحوهما (قوله بالسور الجزئي) هو في الموجهة بعض واحد ونحو ذلك وفي السالبة ليس بعض
وبعض ليس وليس كل ومحل كون القضية كلية أو جزئية إذا كان حكم السور مسلطاً على الموضوع فان سلط على المحمول
سميت منصرفاً لانحراف السور عن محله وهو الموضوع (قوله وكما يصح الخ) وعلى هذا فتصير الاحتمالات ستة عشر حاصلة من
ضرب أربعة المتعلق في أربعة الاضافة ان جعل الحرف أصلياً والافئ أربعة فقط باعتبار الاضافة (قوله يصح اعتبارها
باعتبار اضافة الاسم الخ) أي سواء كانت الباء حرف جر أصلياً أم زائداً وان كان قوله فان قيل الخ لا يرد الا على كونها حرف
جر أصلياً بخلاف ما إذا كانت حرف جر زائد لان الاسم حينئذ موضوع لفظاً ومعنى وانظر على هذا أين سور الكلية أو
الجزئية وامل التسمية حينئذ مجازية على مقتضى ما سبق للعش في تعريف كل ٥ الان يقال مراد المحشى بالسور

الكلي والسور الجزئي
مطلق ما دل على كمية
الافراد ولو غير لفظ فيشمل
الاضافة على انه قيل ان
الاضافة في قوة الكلمة
(قوله أقرب من بعض)
فأقرب أقرب وبليه الثاني
ثم الثالث ثم الرابع كذا
قيل (قوله كأن تقول الرجل
خير من المرأة) قال شيخنا
المؤلف انما مثلت به هذا
المثال موافقة لما اشتهر
والافان خيرية لا تعقل الا
باعتبار الافراد فالاولى
الافئ بالانسان حيوان
ناطق أو الانسان نوع
والحيوان جنس اه (قوله
لا يقع منه ابتداء) أي ولا

الحمد لله الذي قد أخرجنا

مصاحبة ولا استعانة (قوله
لانه لا يقع به ابتداء) أي
ولا استعانة به ولا يصاحب

ضابط القضية الكلية وان قدر نحو يتدئ بعض المؤمنين كانت قضية جزئية لان المحكوم
عليه فيه جزئي وقد سور بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية وان قدر نحو يتدئ
المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مبهمة لان المحكوم عليه فيها كلي وقد
أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المبهمة وكمما يصح اعتبار هذه
الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور ومن أن الباء حرف جر أصلي يصح اعتبارها باعتبار
اضافة الاسم الى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور ومن أن الباء حرف جر زائد فان جعلت
لله هذا فالاول وان جعلت للاستغراق فالثاني وان جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث وان
جعلت له في ضمن الافراد من غير نظر لكتبة أو جزئية فالرابع فان قيل كيف يصح هذا مع أن
المدار في هذه القضايا على الموضوع لا على المجرور أجيب بأنه وان كان مجرور النظام موضوع
معنى ولذا قال النحاة المجرور مخبر عنه في المعنى والتقدير هنا اسم الله مبدوء به ولا يخفى أن بعض
هذه الاحتمالات أقرب من بعض بقي من أقسام القضايا الطبيعية وهي ما حكم فيها
على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد كأن تقول الرجل خير من المرأة فان المراد ان
جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الافراد فيهما والافئ قد
يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها
لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجلالة اذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلاً
الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد لانه لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد من الاسم
الجنس والطبيعة كذلك لانه لا يقع به ابتداء وسبب أي ايضاح ذلك ان شاء الله تعالى والكلام
على البسملة كثير وشهير فلا يطيل بذكره (قوله الحمد لله) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على
الجميل الاختياري على جهة التعظيم وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على
الحامد أو غيره فان قيل التقييد بالاختياري يخرج الحمد على ذات الله تعالى وصفاته أجيب
بأن المراد بالاختياري ما يشمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر والاختياري حكاه وهو ما كان

(قوله وعرفاً) قال ابن عبد الحق المراد بالعرف هنا العرف العام عند جميع الناس وحينئذ لا يتم قول بعضهم ان الحمد المطلوب
الابتدائية في الحديث هو اللغوي لان الالفاظ تحمل على معانيها اللغوية مهما أمكن ولان العرف طرأ بعد الرسول لانه اذا
كان عرفاً عاماً احتل تقدمه وتقديمه اه ولعل المقصود ان الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث فرد مخصوص من افراد الحمد
العرفي وذلك الفرد هو الفعل اللساني اذا الظاهر عدم كفاية فعل الجنان والاركان غير اللسان فتأمل (قوله أجيب بأن المراد
بالاختياري الخ) فيه جعل ذاته وقدرته وسعته وبصره ونحوها اختياراً يحكمها وهو اساقفة أدب فالارلى أن يقال في الجواب انه
نزل للنساء على ما ذكر منزلة الثناء على أمر اختياري من جهة ان الحمد عليه منشأ لأفعال اختيارية أو ملازم لها ومنشأ
بما أفاده الشيخ الامير في حاشيته على عبد السلام

(قوله فاللام في لله اما للاستحقاق الخ) الفرق بين هذه الثلاثة ان لام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين بناء على ان الويل اسم للعذاب لاعلى انه اسم وادنى جهنم ولام الاختصاص هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يعلق نحو الجمل للذابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يعلق نحو لزيد ابن اذ الابن لا يملك وأنت لى وانالك اذا كان كل من الخطاب والمتكلم حراً والراجح ان المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر ولام الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك نحو المال لزيد وقديماً يرأى ضاعن الاول والاخير بلام الاختصاص كما انه قد يعبر عن الثاني بلام الاستحقاق هذا حاصل ما في الاشهر وحاشية المحقق الصبان عليه وعلى هذا جعل اللام هنا الملك لا يظهر لان الحمد معنى لذات وأجاب بعضهم بأن جعلها هنا الملك هو أحد قولين وهو انه لا يشترط أن تكون بين ذاتين وان كان خلاف المشهور وغرر وجعلها للاختصاص لا يظهر أيضاً الماذكر الا أن يقال انه مبني على الاطلاق الا أن المثار اليه بقولنا فيما سبق وقد يعبر أيضاً الخ (قوله لان القديم لا يملك) أى لان ٦ الملك هو الاستيلاء على الشيء فهو من تعلقات القدرة هذا ان كان الملك من الافعال

فان أريد منه أثر الفعل لم يتعلق الا بالممكن أيضاً كالفعل (قوله اذ المركب من القديم الخ) أى الملاحظ تركيبة أى اجتماعه والا فلا تركيب حقيقة وفيه انه ان كان المراد بالمركب الافراد المجتمعة من القديم والحادث فلا يصح اذ ليس الكل حادثاً بل البعض وان كان المراد الهيئته الاجتماعية القائمة بجمعهم الافراد فلا يظهر أيضاً اذ ليس المقصود الحكم على الهيئته بل على الافراد أفاده بعض مشايخنا (قوله في ضمن الافراد) أى الشاملة للقديم والحادث بدليل التوزيع بعد قوله

منشأ الافعال الاختيارية كذات الله وقدرته وما كان ملازماً لمنشأها كسمعه تعالى وبصره وال الحمد اما للعهد أو للاستغراق أو للجنس وعلى كل فاللام في لله اما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها لكن على جعل ال لله يمتنع جعل اللام للملك ان جعل المعهود الحمد القديم فقط لان القديم لا يملك فان جعل جـمـل جـمـد من يعتد بحمده كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه لم يمتنع ذلك لان المعهود حينئذ الجملة وهي حادثة اذ المركب من القديم والحادث حادث وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الافراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث ان لوحظ أن الافراد غير مركبة واللام يمتنع أصلاً لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث وما ينبغي التنبيه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد وقد اشتهر أيضاً أن جملة الحمدلة يصح أن تكون انشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مر وأن تكون خبرية وعليه فتسمى قضية ثم ان جعلت ال فيها العهد كانت قضية شخصية وان جعلت للاستغراق كانت قضية كلية وان جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية وان جعلت له في ضمن الافراد بقطع النظر عن السكوية والجزئية كانت قضية مهمة ولا مانع هنا من جعلها طبيعية بأن تجعل ال فيها الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد واستشكل كونها انشائية بأنه لا يمكن العبد أن ينشئ مضمون هذه الجملة ولا حكمها والاول هو اختصاص الله بالحمد ان قدر الخبر من مادة الاختصاص أو استحفاقه ان قدر من مادة الاستحقاق أو ملكه له ان قدر من مادة الملك لان مضمون الجملة هو المصدر المتصدد من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه ان كان المحكوم به مشتقاً كما في قولك زيد قائم أو الكون المضاف

ثم ان جعلت ال فيها العهد الخ) مثله ما لو نظر للمجرور هنا فتكون القضية شخصية فقط بالنسبة له لان المجرور للمحكوم مشخص معين وهذا الاطلاق جائز في مقام التعليم وان آيت هذا قسمها مخصوصة (قوله في ضمن البعض) أى غير المعين والا كانت شخصية (قوله ولا مانع هنا من جعلها طبيعية الخ) الظاهر ان المقصود الحكم على الافراد لاعلى الماهية من حيث هي تأمل (قوله هو اختصاص الله بالحمد) مقتضى تعريفه المضمون الا في أن يقول هو اختصاص الحمد بالله وكذا يقال فيما بعد (قوله ان قدر الخبر من مادة الاختصاص) المناسب تقدير الخبر من مادة النبوت لان الاختصاص هو معنى اللام فلا يكون متعلقاً بها فيقال في تقدير الحمد لله على جعل ال للاختصاص الحمد ثابت لله على وجه الاختصاص ويكون قولنا على وجه الاختصاص يان المعنى اللام وكذا يقال فيما بعد (قوله أو الكون المضاف الخ) قد يقال المضمون فيما اذا كان الخبر جامداً هو المصدر المأخوذ من المحكوم به بزيادة المصدرية المضاف للمحكوم عليه كأن يقال في المثال الا في أسدية زيد فيستغنى عن

اعتبار الكون المذكور (قوله لان حكم الجملة هو الثبوت) أى سواء كان المحكوم به من مادة الثبوت كزيد ثابت أم لا (قوله والاحسن أن يفسر بالابحاد الخ) قيل ما صنعه المولى أحسن لوجوه منها مناسبة قوله حتى بدت أى ظهرت لان بدو شمس المعرفة الشاملة للنتائج وغيرها يترب على اظهارها لعل على محض الابداع مع خفائها ومنها ان المجد على الابداع يفهم بالاولى من المجد على الاظهار ومنها ان قوله ولان شأن الاظهار أن يكون موجود قبل وما هنا ليس كذلك لا بل لان النتائج منبثقة في اجراء القياس فهى موجودة اولاً ووجود الفكرة والذى يحصل بعد ذلك انما هو الاظهار (قوله لانه أبلغ الخ) أى ولورد على من يقول الماهيات ليست يجعل جاعل وانما الله أظهرها فقط (قوله لعدم شهرته الخ) أو يقال ان في التعبير بالموصول المستقل وصلته ايها ماصري يحتاج تفصيلاً وهو أوقع في النفس وقولنا المستقل احتراز عن أل في المخرج فانها موصولة الا انما غير مستقلة لكونها كالجزء من مدخولها فالإيهام فيها غير صحيح (قوله علمية الاخراج للبعد) يفيد ان الحكم هو المجد مع انه تقدم له ان الحكم هو الثبوت المضاف للمضمون الا أن يقال المراد بالحكم ما يشمل ٧ المحكوم عليه وهو الحد وكما انه

لا يصح تعديله الحد بالاجزاء
كذلك لا يصح تعديله
المضمون ولا الحكم وهو
ثبوت المضمون به والجواب
ما ذكره (قوله وبهذا)
أى بأن المجل في الحقيقة
الخ أى فالعمل بالاجزاء
المذكور انما هو انشاء
الثبات من خصوص المصنف
لامطلق الحد (قوله بل
لكونه الاله الحق المنعم
بجميع النعم الخ) أى مثلاً
اذ بقية الحوادث ليس حلة
جدهم ذلك فقط بل منهم
تأثير الفكر لارباب الجلال
من علة جده الانعام
بالعاقبة خاصة أو بالعالم
خاصة أو بعرفة أو وضع
الكلمات خاصة (قوله أى

للمحكوم عليه مع جعل المحكوم به خبراً عن ذلك الكون ان كان المحكوم به جامداً كما في قولك زيد أسد والثاني ثبوت ما ذكر لان حكم الجملة هو الثبوت المضاف لمضمونها ويرادفه النسبة والمعنى والمفهوم وأجيب بأنه ليس المراد بكونها انشائية كونها بالانشاء مضمونها أو حكمها بل كونه بالانشاء التام بذلك والكلام على الجملة قد شاع وذاع فلا حاجة الى ذكره (قوله الذى قد أخرج) بالف الاطلاق وقد فسر الشيخ المولى الاجزاء بالاجزاء والاحسن أن يفسر بالابحاد لانه أبلغ من الاظهار ولان شأن الاظهار أن يكون موجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذى قد أخرج في قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافاً لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون اهله لعدم شهرته وعدم ذكره في الاسماء المحسنى المعروفة فان قيل من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوته يؤذن بعلمية مأمونه الاشتقاق فتقتضى العبارة علمية الاخراج للبعد مع أن التبادر ان المراد بالحد ما يشمل الحد القديم وهو غير محل أجيب بأن المجل في الحقيقة انما هو انشاء الثبات كما تقدم وبهذا يجب أيضاً يقال يرد على العلمية المذكورة أن جمل الحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة تأمل (قوله نتائج الفكر) أى النتائج التي تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهى افة الثمرة والفائدة واصطلاح القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما كما يصح به كلام الشيخ المولى في شرحه الكبير في باب القياس فتفسيره لها في شرحه الصغير هنا بأنها التصديق اللازم من تسليم تصديقين لذاتهما لا يتخلو عن تسميها نص عليه بعض المحققين وان اغتربه بعضهم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما يأتي

التي تنشأ عن الفكر) فيه اشارة الى أن الاضافة في نتائج الفكر من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا يتخلو عن تسميها) أى لانه يوهى ان النتيجة هى ادرالك النسبة اذ هذا هو معنى التصديق مع انما القول فيحتاج الى ان يحتمل التصديق على المصدق به من اطلاق المصدر على اسم المفعول هذا هو وجه التسمي ان قلت كذلك القول بمعنى القول فبضم التسمي أيضاً قلت اطلاق القول على القول حقيقة عرفية فلا تسمي لكن قد يقال يعكز على هذا ما أشار اليه المحشى فيما سبق من أن الاضافة في نتائج الفكر من اضافة المسبب الى السبب اذ الذى يتسبب عن الفكر الذى هو حركة النفس في المعقولات أو الترتيب المذكور انما هو التصديق الذى هو ادرالك النسبة لا القول المذكور فالنسب هو ما أقاده المولى في صغيره وقد يقال لا تعكز لان المراد بالقول ما يشمل القول العقلى والخارجى كما ان المراد بالترتيب فى قولهم ترتيب أمرين ما يشمل الترتيب العقلى والخارجى وبعد ذلك كقولنا نتائج المذكور ليست جميع ما تسبب عن الفكر اذ هي غير شاملة للعالم المتصور فيجمع انما متسببة عن الفكر أيضاً

(قوله لكن بواسطة امر خارج) وانما لم يكن لذاتهما عدم تكرر الحد الوسط اذ المساواة لعمرو غير المساواة لبكر تامل (قوله حركة النفس في المعقولات) أي تنقلهما من بعض المعقولات الى بعض وهذا مبني على طريقة المتقدمين القائلين ان العقل لا يدرك المحسوسات وانما المدرك لها ٨ الحواس اما على طريقة المتأخرين القائلين انه يدركها أيضا لكن بواسطة الحواس

فعليه ينبغي تسمية حركتها في المحسوسات فكرا أيضا والمراد حركتها في المعقولات قصد التخرج حركتها فيما يتوارد من المعقولات لا قصد الكافي المنام فانها لا تسمى فكرا (قوله ترتيب الخ) يراد على هذا التعريف بالفصل فقط أو الخاصة فقط الآن يقال المراد ترتيب أمرين في الذكر أو التقدير فناطق من خلافي تقدير شي ناطق سواء قلنا بجواز التعريف بالفصل رد وهو رأي المتأخرين أولا وهو رأي المتقدمين (قوله معلومين) المراد بالعلم ما يشمل الفان ولو غير مطابق لانه عند المناطقة الصورة الحاصلة في الذهن يقينا أو ظنا مطابقا أو جهلا أمربكا (قوله وهو بصدد الرد) أي لان هذا الفن يقصده غالب التوصل لرد الشبهة الناسئة برد أدلتها (قوله انه أراد بنتائج الفكر المعنى اللغوي) أي المعنى اللغوي في كل من النتائج والفكر كما أشار له بقوله وهو ما يترتب الخ

ان القياس من قضايا صورا • مستلزم بالذات قول آخر

وانما قالوا من تسليم الخ إشارة الى أنه لا يشترط حقيقة ما بل المدار على تسليمهما ولو كانا جهلا كما لو قال قائل العالم قديم وكل من كان كذلك فلا بد له من موجود فانه يلزم من تسليم هذين القولين مع كونهما جهلا في الواقع أن يقال العالم لا بد له من موجود وخرج بقيد ذاتهما القول الا لازم من تسليم قولين لاذاتهما ما بل لا امر خارج كافي قولهم زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فانه يلزم من تسليم هذين القولين أن يقال زيد مساو لبكر لكن بواسطة امر خارج وهو أن القاعدة أن مساوي المساوي لشي مساو لذلك الشيء بدليل انك لو أبدت مادة المساواة بمادة العدد او مثلا وقلت زيد عدد و لعمرو وعمرو عدد ولبكر لم يلزم أن يقال زيد عدد ولبكر والفكر لغة حركة النفس في المعقولات بخلافها في المحسوسات فانها تخييل واصطلاح ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوريا كان أو تصديقا فالقول كافي قولك في تعريف الانسان هو حيوان ناطق فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما الجنس والفصل ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوري وهو الانسان والثاني كافي قولك في الاستدلال على حدوث العالم متغير وكل متغير حادث فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما المقدمتان المذكورتان ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصديقي وهو ثبوت الحدوث لهالم فان قيل لم يخص المصنف نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكر مع ان مثلها في ذلك العلوم الضرورية أجيب بأن النظرية محتمل الخلاف بخلاف الضرورية فانها بتأثير الله اتفاقا وهو بصدد الرد وأيضا الضرورية يشهد لهم الحد عليها بالاولى اذ لا كسب لاهلها فيها على أنه يحتمل انه أراد بنتائج الفكر المعنى اللغوي وهو ما يترتب على حركة الذهن في المعقولات من العلوم الضرورية أو النظرية كما أفاده الشيخ الملو في كبره ولا يخفى ما في قوله نتائج الفكر من براءة الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعره بقصوده وهذه البراعة هي المصانة عندهم براءة المطلع بخلاف براءة المطلب فانها أن يأتي المتكلم بالثناء قبل شروع في مقصوده وبخلاف براءة المقطع فانها أن يأتي المتكلم في آخر كلامه بما يشعر بانتهائه كتولهم في الآخر ونسأله حسن الختام (قوله لارباب الخ) متعلق بقوله أخرجاو الارباب جمع رب وهو يأتي بجملة معان منظومة في قول بعضهم

قريب محيط مالك ومدبر • مرب كثير الخير والمول للثم
وخالفنا المعبود جابر كسرنا • ومصطفنا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهذه • معان أنت للرب فادع ان نظم

والمراد منها هذا الصاحب والجليل الكسر والقصر العقل وأل فيه العهد العلي والمعهود الفرد الكامل لكن ليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما واعم أنه

اختلاف

وصل هذا الاحتمال ندخل التصورية أيضا في النتائج بخلافه على ما سبق فانها خاصة بالتصديقات النظرية (قوله والمعهود الفرد الكامل) هذا مبني على ان المراد بالنتائج العلوم النظرية وأما على ان المراد بها ما يترتب على الفكر مطلقا فهي الجنس لان ناقص العقل يدرك الضروري بدليل تعريف العقل الذي ذكره

(قوله روحاني) أي منسوب للروح من نسبة الشيء إلى ما شابهه ووجه المشابهة الخفاء في كل (قوله به تدرك) تقديم الجار والمجرور للاهتمام بشرف العقل للاختصاص (قوله العلوم) المراد به المعلومات ليصح تسلط الادراك عليها (قوله الضرورية) أي الحاصلة لا عن نظر (قوله النظرية) أي الحاصلة عن نظر (قوله فالتنفس هي المدركة والعقل آلة في ادراكها) وهذا مبني على تغاير العقل والنفس وعليه فالتنفس معنى لطيف رباني به حياة الانسان وذهب الحكماء الى اتحادهما وقوله النفس أربعة أقسام فقالوا انهم في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها لكنهم استعدوا لها واللامتنع انصافها بها وحينئذ تسمى عقلا هيولى تشبه الهال بالهيولى الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لها ثم اذا استعملت آلاتها أعني الحواس الظاهرة والباطنة وحصل لها علوم أولية واستعدت لاكتساب النظريات سميت بالعقل الا بالانسان ثم اذا رتب العلوم الأولية وأدركت النظريات مشاهدتها سميت بالعقل المستفاد لاستفادته من العقل الفعال واذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متي شئت من غير تجشم كسب جديد سميت عقلا بالفعل (قوله من عطف السبب على المسبب) أي لان حط الحجب سبب لانخراج النتائج (قوله وناقش في ذلك بعضهم) هو العلامة الصبيان والجواب الذي ذكره المحشي بقوله ويمكن الخ من كلام الصبيان لان كلام المحشي خلافا لما يتوهم من عبارته ٩ (قوله بأن الظاهر ان المسبب الخ) أي لان أفعال الله لا يكون بعضها سببا

في الآخر ومع لولاه وورد

+++++ وحط عنهم من سماء العقل
+++++ هذا بأنه لا مانع من كون
بعض أفعاله سببا في الآخر
ومع لولاه لكن لا يراد
العلة الباعثة كذا قيل
وقد يقال وجه الاستظهار
انه اذا زيل الجهل ظهرت
النتائج من غير أن يجدد الله
اظهارا حتى يشاء الظهور
عن ذلك الاظهار وانما
الظهور نشأ عن ازالة
الجهل كما ان السحاب اذا

اختلف في العقل على أقوال كثيرة أشهرها وهو الاسلام أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية فالتنفس هي المدركة والعقل آلة في ادراكها كما قاله المحققون فما يقع في كثير من العبارات من وصفه بالادراك فهو على ضرب من التسميع (قوله وحط الخ) معطوف على قوله أنخرج الخ من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علته الغائية كما يفيد كلام الشيخ الملوي في شرحه التكبير وناقش في ذلك بعضهم بأن الظاهر أن المسبب والعلة الغائية خروج النتائج لانخراج الله اياها ويمكن أن يقال المراد انه مسبب أو علة غائية باعتبار أثره وهو الخروج هذا والاول أعني جعله من عطف السبب على المسبب أولى لما يرد على الثاني من أن أفعال الله لا تعمل وان كانت لا تخلو عن حكمة ثم ان الحط في الأصل الاراحة الحسية بقيد أن تكون من علو الى سفلى ثم أطلق على مطلق الاراحة الحسية مجازا مرسل لا علاقة التقييد ثم الاطلاق ثم أطلق على الاراحة المعنوية مجازا بالاستعارة لعلاقة المشابهة واشتق منه حط بمعنى أراح اراحة معنوية على سبيل الاستعارة التبعية (قوله عنهم) أي عن أرباب الجاهل وقوله من سماء العقل يدل من الجاهل والمجرور قبله بدل اشتمال أو بدل بعض من كل والاول أقرب ومن بمعنى عن على مذهب الكوفيين من تجويز نيابة بعض الحروف عن بعض

٢ سلم أزيل ظهرت السماء بما فيها من الكواكب من غير أحداث الله اظهارا جديدا أفاده بعضهم ومحصلة ان ازالة الجهل هو عين انخراج النتائج (قوله من ان أفعال الله لا تعمل) فيه ان أفعال الله لا تعمل بعلة باعثة وماهنا علة غائية الآن يقال ربما يتوهم ان المراد هنا العلة الباعثة أفاده شيخنا المؤلف وهذا يقتضي ان أفعال الله تعمل بالفعل الغائية وكلامه الاتي في تفسير العلة الغائية يقتضي المنع وعبارته عند قول المصنف فوائد والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال أو نحوهما واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها غيرة ونتيجته وخروج بالحقيقة المذكورة الغاية فانها تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة للفاعل من الفعل والعلة الغائية فانها تلك المصلحة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل اه (قوله مجازا بالاستعارة) هذا لا يتعين بل يصح أن يكون مرسل لا علاقة التقييد ثم الاطلاق بأن تطلق الاراحة الحسية عن التقييد بالحسية وتستعمل في المعنوية ولأن أن تقول ليس هنا الا مجازا وانحد بأن ينقل الحط عن الاراحة الحسية من علو الى سفلى الى مطلق اراحة حسية أو لا من علو الى سفلى أولا ويستعمل في المعنوية لكونه مفردا من الافراد (قوله يدل من الجاهل والمجرور قبله الخ) ويحتمل أيضا أن تكون من التعليل واليبينية أي أزال عنهم بسبب عقلهم (قوله والاول أقرب) أي من جعله بدل بعض لان العقل صفة لا جرة اه شيخنا المؤلف

فان قلت ان بدل الاشتغال لا بد له من رابط ولا رابط هنا قلت أجيب عن ذلك بجوابين الاول ان ال بدل عن المضاف اليه
 أى عن عقولهم كما هو مذهب السكوفيين الثاني ان الرابط مقدروا التقدير من سماء العقل لهم كما هو مذهب البصريين كذا
 في بعض حواشي المتن (قوله وان كان العقل محل لاطلوع الشمس المعنوية) فيه ان المحل انما هو النفس لانها هي المدركة وأما
 العقل فهو آلة كاتمة قدم الآن يقال المراد بالعقل هنا النفس أو ان الآلة قد تنصف بكونها محل لما هي آلة فيه (قوله وجوز
 بعضهم أن يكون في كلامه استعارة بالكناية الخ) ويجوز أيضاً أن يكون في كلامه استعارة تصريحية بأن يشبه القلب
 بالسماء بجامع ان كلا محل لما ينتفع به فان القلب محل للعقل والسماء محل للسكواكب التي تهتدي بها هذا بناء على ان العقل
 في القلب فان يبين على انه في الرأس ١٠ فتشبه الرأس بالسماء بجامع ان كلا محل لما ينتفع به وعلى كل يستعار اسم

المشبه به للمشبه على طريق
 التصريح بجملة والقرينة
 الاضافة الى العقل (قوله
 بالفلك الاعظم) وهو العرش
 كل حجاب من سحاب الجهل
 حتى بدت لهم شمس المعرفة
 (قوله ونوقش بأن السماء
 ليست من لوازم الفلك الخ)
 قيل انهم من لوازمه بحسب
 الوجود لان العرش فوق
 السماء وجوداً (قوله وذلك
 كالبلادة) قيل قد يتراءى
 ان الجهل مسبب عن
 البلادة (قوله لانا نقول
 مراده بالجهل هنا الجهل
 المركب) قد يقال حينئذ
 لا يتسبب عن زوال الجهل
 المركب اخراج المتأخر ولا
 يتفرع عليه بدو شمس
 المعارف اذ زوال الجهل
 المركب يتحقق مع وجود
 الجهل البسيط فمعكرو على
 ما سبق وعلى ما يأتي الآن

وأشار المصنف في شرحه الى أن اضافة سماء الى العقل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل
 من العقل الذي هو كالسماء بجامع ان كلا محل لاطلوع الشمس وان كان العقل محل لاطلوع
 الشمس المعنوية التي هي أصول المعارف وأمهات ما والسما هو لاطلوع الشمس الحسية
 وجوز بعضهم أن يكون في كلامه استعارة بالكناية بأن يشبه العقل بالفلك الاعظم تشبيهاً
 مضمراً في النفس ويحذف وينبت شيء من لوازمه وهو السماء تخيلاً ونوقش بأن السماء ليست
 من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هي جرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى الملم
 بفن الهيئة ولو قال بأن يشبهه العقل بالنجم بجامع الاهداء بكل ويحذف الخ لكان مستقيماً
 (قوله كل حجاب) مفعول به اقوله حط وقوله من سحاب الجهل بيان لما قبله بناء على كون من
 يائس وهو المتبادر وجوز بعض المحققين أن تكون ابتدائية والمعنى عليه كل حجاب مبتدأ
 ونائب عن سحاب الجهل وذلك كالبلادة ونحوها وأشار المصنف في شرحه الى أن اضافة سحاب
 الى الجهل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل من الجهل الذي هو كالسحاب بجامع أن كلا
 يحجب عن الادراك وان كان الجهل يحجب عن ادراك الامور المعنوية والسحاب يحجب عن
 ادراك الامور الحسية لا يقال كيف يشبه الجهل بالسحاب مع أن الجهل عديم لانه عدم العلم
 بالشيء والسحاب وجودي لانه أبحر تصاعدت وانعقدت على ما قاله الحكماء وأثمر شجرة في الجنة
 على ما في بعض الآثار التي نقلها في السيموطي في كتاب الهيئة السنية في الهيئة السنية
 وجرى ان التشبيه بين عديم ووجودي غير سديد لا فتراقهما في الصفة اذ صفة أحدهما عدم
 وصفة الآخر الوجود لانا نقول مراده بالجهل هنا الجهل المركب كما أشار في شرحه وهو
 وجودي لانه ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه وحينئذ فكل من المشبه والمشبه به وجودي
 على انه لا مانع من تشبيه العدمي بالوجودي أو عكسه اذا اشتركا في وصف من الاوصاف وان
 اختلفا من جهة الوجود والعدم نعم يتعين أن يراد بالجهل هنا الجهل المركب لكن لا من جهة
 التشبيه بل من جهة أخرى وهي انه هو الذي يتعقل فيه أنه حجاب دون الجهل البسيط فليست أم
 (قوله حتى بدت الخ) أشار المصنف في شرحه الى أن حتى هنا تفرعية على قوله حط الخ وجعلها

يقال ان قرينة المدح قاضية بان المراد ازالة الجهل المركب باثبات العلم الذي هو ضده فحينئذ
 لا يرد هذا البحث ثم ان تسميته مركباً محض اصطلاح والافني الحقيقة لا تركيب لانه اعتقاد الاعتقاد بسيط وبهذا يدفع
 استشكل كثير من القاصرين لذلك بأنه اذا كان مركباً فلا يخلو اما ان تكون اجزائه التي تركيب منها من قبيل العلم أو الجهل
 لا جاز أن تكون من الاول لان الشيء لا يتركب من ضده ولا ان تكون من الثاني لان اجزائه لو كانت من قبيل الجهل المركب
 نقل الكلام اليها ويلزم التسلسل أو من قبيل الجهل البسيط فالجهل البسيط مفهومه عديم والوجودي لا تكون اجزائه
 بدمية اذ لا يتركب الوجودي من العدمي فمن أي شيء تركيب وحاصل الجواب ان هذه الشبهة مبناها توهم انه مركب حقيقة

كتركب السرير من اجزائه وهذا غير مراد بل التسمية بذلك مجرد اصطلاح خال عن المناسبة وقد يجاب ايضا بان معنى كونه مركبا انه مستلزم لجهل من بسبطين عدم العلم بالشيء وعدم العلم بأنه جاهل تأمل (قوله تدريجي الخ) بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها فعلى هذا المراد المعرفة الكاملة (قوله ومحالها) أي منازلها (قوله لا نناقول لا يضر ذلك الخ) أو يقال ان الشمس وان كانت جمعا لفظا لكنها باعتبار المعنى شيء واحد ١١ وانما جعت تعظيما أو باعتبار

محالها (قوله على تقدير الفاء التقريرية) فيكون من ذكر الخاص بعد العام لشرف هذا الخاص كما ان ذكر بدو شمس المعرفة بعد اخراج النتائج من ذكر العام بعد الخاص وهو لا يحتاج لتسكتة هـ ذاعلى ارادة

المعنى الاصطلاحي في نتائج الفكر وأما على ارادة المعنى اللغوي فيها فالظاهر التساوي ويكون الثاني لقصد المبالغة المأخوذة من التشبيه ثم انه يحتمل ان قوله رأوا الخ ليس على تقدير الفاء بل هو يدل اشتمال من قوله بدت الخ

رأوا الخدراتها منكشفة (قوله اذ الضمير حينئذ يتعين الخ) أي لان الشمس الحقيقية لا تخدرات لها بالمعنى المراد (قوله وتكون الاضافة على معنى من الخ) أي بخلافها على رجوع الضمير للمعرفة فان الاضافة لامية من اضافة المتعلق بالفتح للتعليق بالكسرة اذ المعرفة هي الادراك وهو

الشيخ الملوى غائبة وهو يقتضى ان ما جعلت غاية له وهو الخط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيئا فشيئا وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وان كان قديتوهم خلافة فان قيل القاعدة ان الغاية بعد حتى داخله في المغيبة يقتضى جعلها غائبة أن الخط موجود وقت بدو شمس المعرفة لهم وليس كذلك أجيب بأن محل الدخول اذ لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو ان حتى هنا بمعنى الى كما أشار له الشيخ الملوى حيث فسر طائفة والقاعدة ان الغاية بعدها لا تدخل في المغيبة بخلاف حتى ولذا قال بعضهم

وفي دخول الغاية الاصح لا تدخل مع الى وحتى دخلا

(قوله لهم) أي لا رباب الخ (قوله شمس المعرفة) فاعل بقوله بدت ولا يخفى أنه ليس هناك الشمس واحدة فكيف جمعها المصنف ويجاب بأن الجمع للتعظيم أو انه باعتبار تعدد أيامها ومحالها وتنزيله منزلة تعددها نفسها وازداده شمس الى المعرفة من اضافة المشبهة الى المشبه والاصل المعرفة التي هي كالشمس في الانتاع بم الا يقال المعرفة مفرد والشمس جمع وكيف يصح تشبيه المفرد بالجمع لا نناقول لا يضر ذلك عند قصد المبالغة أو ان المصنف أراد بالمعرفة افرادها ويصح أن يكون في كلامه استعارة مصرحة أو ممكنة وذلك بأن تشبيه المسائل التي تقع عليها المعرفة بمعنى الشمس ويستعار لفظ المشبهة للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة أو تشبيه المعرفة بالسما تشبيها مضمرا في النفس ويطوى لفظ المشبهة على طريق الاستعارة بالكناية والشمس تخيل اما باق على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل المذكورة (قوله رأوا الخ) على تقدير الفاء التقريرية كما أشار له المصنف في شرحه وقوله مخدراتها أي مخدرات شمس المعرفة كذا قاله الشيخ الملوى عملا بقاعدة أن الضمير يعود على المضاف مالم يكن لفظ كل أو بعض والاعاد للمضاف اليه وهو غير ظاهر على جعل الاضافة في شمس المعرفة من اضافة المشبهة للمشبه وكذا على جعل كلامه من باب الاستعارة الممكنة اذ جعلت الشمس باقية على معناها الحقيقي اذ الضمير حينئذ يتعين أن يكون راجعا للمعرفة ولا ترد القاعدة المذكورة لانها أغلبية بدليل قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها بخلاف جعل كلامه من باب الاستعارة المصرحة وكذا الممكنة ان جعلت الشمس مستعارة للمسائل فانه يصح حينئذ رجوع الضمير للشمس وتكون الاضافة على معنى من التبعية والمعرفة رأوا والمسائل الخفية نهائهم ان المخدرات جمع مخدرة وهي المرأة المستقرة تحت الخدرات لكن المراد من الخدرات هنا المسائل الخفية على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية وذلك بأن يشبه الخفاء

يتعلق بالمسائل ثم ان بين المخدرات والشمس عموما وخصوصا وجهما فتجتمع مع الشمس والمخدرات في المسائل الصعبة الكثيرة النفع وتنفرد المخدرات في الصعبة القليلة النفع والشمس في كثيرة النفع السهلة ويحتمل ان يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فتعتبر الصعوبة وكثرة النفع معاني المخدرات وتعتبر كثرة النفع فقط في الشمس (قوله وذلك بان يشبهه الخفاء) أي المتعلق بالأمور المعنوية كالمسائل

وقوله بمعنى التحذير أي المتعلق بالأمور الحسية كالمراة وقوله بجامع عدم الظهور رأى عدم ظهور الأمور المطلقة الشاملة للحسية والمعنوية فتدبر (قوله لأنها لاتعمل هنا لا في مفعول واحد) أي لأنها بصريّة وتسليط الرؤية البصرية على المخدرات التي بمعنى المسائل مبالغة كما هو شأن الترشيح أو الكلام على تقدير مضامين أي أوال دالها وهو النقوش الدالة على الانفاذ الدالة على المعاني وانما يجعل رأى قلبية لأنه ليس المعنى على ذلك لأنه يصير المعنى علواً انكشافها وهذا ليس بقصود انما المقصود ابصارها لهم في حال انكشافها وقد يقال يلزم من علمهم انكشافها لهم علمها حالة كونهم امنكشفة الا أن يقال المقصود بالذكر هو الارلى خصوصاً في مقام البيان للمبتدى تدبر (قوله وجمعها بين الامرين الخ) هذا عين المدعى الآن يقال محط التعديل قوله ليشرب الخ ١٢ (قوله بكل من الجملتين) فالمراد من الكاسين الجملتان على سبيل الاستعارة التصريحية

الاصلية فشبّه كلام من الجملتين بالكاسين بجامع ان كلا يوصل للمفعول ويشرب ترشيحاً اما باقية على معناه أو مستعاراً للملام المشبهه

 تحمده جل على الانعام

 (قوله واختار في الاول) أي في التركيب الاول المشقل على الجملة الاسمية وكذا يقال في قوله وفي الثاني والمقصود من هذا بيان نكتة التعبير بالجملة الاسمية في مقام الحمد على الذات الموصوفة بالصفة المذكورة وبالجملة الفعلية في مقام الحمد على الانعام اذ كان يكنه الاتيان بالجملة الاسمية في مقام الحمد على الانعام وبالجملة الفعلية في مقام الحمد على الذات المذكورة بان يذكر الانعام بـ يكنه حق الايمان والاسلام هناك

بمعنى التحذير بجامع عدم الظهور في كل ويستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه مخدرات بمعنى خفيات والقرينة الاضافة الى الضمير العائد الى المعرفة أو الشموس على ما علمت والرؤية ترشيح وكذا الانكشاف ان كان حقيقة في الحسيات فقط وما تقرر من أن الاستعارة تعينية هو الموافق للقاعدة البيانية من أن الاستعارة في المشتقات تعينية وأما ما يتبادر من كلام الشيخ المولى من أنهم بأصلية فغير ظاهر الا أن يقال ان مخدرات بما غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوامد فليقهم (قوله منكشفة) حال من المخدرات أي حال كونهم امنكشفة وليس مفعولاً ثانياً رأى لأنها لاتعمل هنا لا في مفعول واحد كما هو ظاهر (قوله تحمده الخ) انما سجد مرتين احدهما بالجملة الاسمية والاخرى بالجملة الفعلية تأسيًا بحديث ان الحمد لله فحمده وجمعها بين الامرين أعني الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية ليشرب بكل من الكاسين أي ليحصل ثواب الحمد بكل من الجملتين المذكورين واختار في الاول التعبير بالجملة الاسمية وفي الثاني التعبير بالجملة الفعلية لمناسبة الحمد عليه فيهما وبين ذلك أن الحمد عليه في الاول الذات وهي داعة مسقرة فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الاسمية المقيدة للدوام والاستقرار والحمد عليه في الثاني الانعام وهو متجدد شيئاً فشيئاً فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية المقيدة للتجدد شيئاً فشيئاً فان قيل لم خصت الاسمية بالدوام والاستقرار والفعلية بالتجدد مع صلاحية كل لكل بالقرائن أجيب بأن ذلك لغلبة الاستعمال الواقع فيه وما ذكر من أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستقرار يخالف لقول الشيخ عبد القاهر انه لا تدل الاعلى مجرد الثبوت ودفع السعد التفتازاني المخالفة بأن الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر للدلالة بالقرائن ولما كانت الجملة الفعلية المقيدة للتجدد انما هي خصوص الجملة المضارعية عبر بها دون الجملة الماضية لا يقال الحمد الاول معلل بالانحراج السابق لما هو القاعدة من أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوته يؤذن بفعلية مأمنه الاشتقاق كما تقدم فيكون الانحراج المذكور هو الحمد عليه وهو متجدد شيئاً فشيئاً فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية لانا نقول ليس ذلك بصريح العبارة بل باقتضاها فقط على أن القاعدة المذكورة أغلبية بقي أن المناسب أن يقول المصنف

والذات الموصوفة بالصفة المذكورة هنا أو يؤخر الاسمية هنا ويقدم الفعلية هناك وليس مقصوده بيان أحمد نكتة تقديم الاسمية على الفعلية لان ما ذكره لا ينتج انما المنهج هو التأمي بالحديث (قوله نظر للدلالة بالقرائن) أي مع غلبة الاستعمال (قوله دون الجملة الماضية) أي لأنها انفرد الانقطاع فلا يثبت في الاستمرار التجددى (قوله لانا نقول ذلك ليس بصريح العبارة بل باقتضاها) قد يقال كما ان الحمد الاول ليس في مقابلة الانحراج بصريح العبارة كذلك ليس هو في مقابلة الذات بصريح العبارة لان اللام في الله ليست للتعديل بل للملك أو الاحتقاق أو الاختصاص كما تقدم وانما جاء ذلك من الذوق فلا يعبر ايضاً كونه في مقابلة الذات كما يعبر كونه في مقابلة النعمة ويدل ايضاً لعدم اعتبار كونه في مقابلة الذات لعدم

النصر يحج بذلك عدم اعتبار كون الحمد في مقابلة الذات في قوله الحمد جل على الانعام اذ الضمير في الحمد عائد على الله فهو في مقابلة الذات الا انه لم يصرح بذلك فلذلك لم يعتبر ما ذكر ويجاب بانه متى أوقع الحمد على الذات كان الحمد في مقابلة الذات مقتضى الذوق ما لم يصرح بانه لاجل الانعام والا كان في مقابلة الانعام ولذلك كان الحمد في الاول في مقابلة الذات وفي الثاني في مقابلة الانعام فقط وبهذه القولة وما كتب قبلها تم لم حال ما كتبه بعضهم على قول المحشى وبين ذلك ونفسه قد يقال انه علق الحمد أولاً على الصفة وهي الاخراج الخ كما يصرح به قوله فيما سبق فان قيل من القواعد ان تعليق الحكم الخ فيكون المحمود عليه أولاداً تاوصفة وان لم يصرح بذلك بل جاء من الذوق في الاول ومن تعليق الحكم بما في قوة المشتق في الثاني وعلق الحمد ثانياً بالذات العائد عليها ضمير الحمد وبالصيغة وهي الانعام بنعمة الخ فيكون المحمود عليه ١٣ ثانياً تاوصفة أيضاً الا أنه لم

يصرح به في الاول وصرح به في الثاني لاتماته فـهـ بالفظ على الدال على أن مدخوله محمود عليه فاعل الاولى في وجهه تقديم الاسمية وتأخير الفعلية التامية بحديث ان الحمد لله شحمده واختار المضارعة لما في الماضي من الدلالة على الانقطاع بخلاف المضارعة فانها مع القرائن المحتقة بها تفيد الاستمرار اذا كانت خبرية وأما اذا كانت انشائية فلا تفيد الاستمرار التجدد أي الوجود بعد عدمه (قوله ان يختار الاول) وهو مناسب لقوله الآتي خصنا لان المراد بالضمير فيه المتكلم وغيره بنعمة الايمان والاسلام (قوله ويكون المصنف قد قال الخ) أو نزل موارد الحمد

أحمد بالهمزة لا بالنون لانها اما للمتكلم مع غيره أو للمتكلم المعظم نفسه وكل منهما غير مناسب هنا أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان المصنف كان من أكابر المتواضعين ويجاب بانه يصح أن يختار الاول ويكون المصنف قد قال ذلك احتقاراً لنفسه عن أن يستقل بحمده الله تعالى فكأنه يقول الشناء على الله تعالى مقام عظيم لا طاقة لي عليه وحدي بل مع غيره كما اشار لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم مع غيره ويصح أن يختار الثاني ويكون المصنف قد قال ذلك اظهاراً للتعظيم الله تعالى له بما هله للعلم تحمداً بنعمة الله تعالى عملاً بقوله عز وجل وأما بنعمة ربك فحدث كما اشار لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم المعظم نفسه وهذا لا ينافي خضوعه وتواضعه لمولاه تبارك وتعالى (قوله جل) جملة اعتراضية قصد المصنف بها انشاء التعظيم أو حالية بتقدير قد على ما هو الاشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضية بها لفظاً أو تقديرًا أو صفة للضمير على مذهب من يميز وصف الضمير ويرد على جعلها حالية أن الحال قيد في عاملها فيقتضي ذلك تقييد الحمد بتلك الحال ولا نظر لكون الحال هنا لازمة لان الحمد المطلق أفضل من الحمد المقيد كما ذكر بعضهم ويرد على جعلها صفة ان لم نطلع في كتب النحوي على أن أحدًا يميز وصف ضمير الغيبة الراجع الى معين بجملة والأمثلة التي نقلت عن الكسائي اجازة وصف الضمير فيها ليس فيها الا وصفه بفرد معرفة فحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم ونحو لاله الا هو العزيز الرحيم والجمهور يحملون مثل ذلك على البدل ومن هذا تم وجه قول بعضهم بأن جعلها اعتراضية أولى وما في بعض نسخ الشرح الصغير للشيخ الملو من أنه لا يصح أن تكون اعتراضية لان المقيد يحل محلها ولا كذلك الاعتراضية بحيث فيه بأنه انما يحل المقيد محلها على تقدير انما حال لا على تقدير انما الاعتراضية وحلول المقيد محلها على تقدير انما حال لا يمنع من صحة كونها اعتراضية كما في سائر الجمل المحققة للاعتراض والحال ولهذا نقل عن الشيخ انه رجع عن هذه العبارة وضرب عليها بحجته (قوله على الانعام) أي لاجل الانعام فعلى معنى لام التعديل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم (قوله بنعمة الايمان والاسلام)

منزلة الاشخاص الحمد دين (قوله اظهار التعظيم) أي الذي هو ملزوم العظمة المستفادة من النون (قوله تقييد الحمد بتلك الحالة) وعلى هذا فيكون الحمد هنا قد علق على الاجلال وعلى الانعام بخلاف غيره فيكون قد علق على الانعام أي وما قيد بوصف واحد أفضل مما قيد بالثنين والا فالحمد هنا مقيد بوصف على كل حال (قوله فعلى معنى لام التعديل) ويحتمل ان تكون بمعنى في الظرفية على حذف مضاف والتقدير في مقابلة الانعام على حدود دخل المدينة على حين عقله وجد على الفعل نظر الما قيل انه أولى لانه لا يفتى ولا يتلشى بخلاف الاثر وقيل الحمد على الاثر أولى لان الحمد عليه من قبيل مقام الصحو وهو أفضل من مقام القناء ولان فيه حمدين حمدا عليه وحمداً على صدره وورد هذا بان الحمد على الفعل فيه حمدان أيضاً كما قاله بعضهم ولنا كلام يتعلق بذلك فيما كتبناه على رسالة أبي البركات سيدي أحمد الدرديري في بيان نفعنا الله به فراجع ان شئت

(قوله بالضرورة) أي بشبه الضرورة لشهرته بين العام والخاص وإنما قلنا ذلك لأننا في قولنا علم من الدين أي أدلته لأن علمه من الأدلة يتنافى كونه ضروريا واحترزنا بقولنا بالضرورة عما إذا لم يشتهر كارتبفت الابن مع البنت السدس فان هذا يخفى اه مؤلف (قوله بصاحبة الاسلام) أي على جهة الشرطية لا الشطرية والاتحاد امفهو ما وما صدقا (قوله في جواب سؤال تقديره من المهود) أي مقصود من هذا السؤال التلذذ بالجواب لا ازالة الجهل اذا المسؤول عنه معلوم كما قيل لقد تبدت فلا يخفى على أحد * الاعلى أكم لا يعرف القمر ١٤ فاندفع ما قيل كيف هذا السؤال مع ذكر المهود

أولا وثانيا فالظاهر انه بدل من ضمير فحمله وان لم الفصل اه (قوله بعد مادة التخصيص) والتخصيص مصدر يخص وقوله ونحوها مادة الاختصاص الذي هو مصدر اختص والخصوص والتمييز والافراد بخلاف مادة القصر فتعدي بعلى وأما التعبير بالمقصور والمقصور عليه بعد مادة التخصيص ونحوها فليمان المعنى وان اختلف المادتان في التعدي من خصنا بخير من قد ارسلنا (قوله ما في الضابط) أي من انه لم يوافق ما نقله سم ولا ما نقله يس اه مؤلف ويجب ان الضابط بانه جرى فيه على ما نقله يس غاية ان فيه اكتفاء فقوله ذكره الخبر الهام السد أي والسعد أيضا وإنما اكتفى بالسيد عن السعد ولم يعكس لان نسبة ما ذكره للسعد شهيرة بخلاف نسبة السيد

الجار والجر وفيه متعلق بالانعام وادفاعة نعمة لما بعد دها للبيان وكان مقتضى الظاهر ان يقول بنعمتي الايمان والاسلام الا أن يقال المقرد المضاف يتم أو يقال حذف المضاف من الثاني لدلالته في الاول عليه والاصل بنعمة الايمان ونعمة الاسلام وانما لجمع المصنف بين الايمان والاسلام مع تلازمهما وجودا بمعنى أنه يلزم من وجود الايمان في شخص وجود الاسلام فيه وبالعكس لتغايرهما مفهومهما وما صدقا أما الاول فلان مفهوم الايمان لغة مطلق التصديق ومنه وما أنت بمؤمن لنا وشرعا التصديق والادعاء بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة ومفهوم الاسلام لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والمراد بالانقياد لذلك الامتثال له بحيث لو أمر لا نتم وأما الثاني فلان ما صدقات الايمان تصديقات كتصديق زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر وهكذا وما صدقات الاسلام انقيادات كانقياد زيد وانقياد عمرو وانقياد بكر وهكذا انهم هما متحدان محلا بمعنى أن كل محل للايمان محل للاسلام وعكسه لتلازمهما وجودا كما علمت وهذا هو المراد من اتحادهما ما صدقا في عبارة من عبر به والكلام في الايمان الكامل بصاحبة الاسلام وفي الاسلام الكامل بصاحبة الايمان والافاضل الايمان وأصل الاسلام لا تلازم بينهما وجودا حتى يتحد المحلل بل قد يفترق الايمان كما في المصدق بقلبه غير المنقاد وقد يفترق الاسلام كما في المتفاد غير المصدق بقلبه ولما كانت نعمة الايمان ونعمة الاسلام أجل النعم وأساسها خصها المصنف بالذكر وان كانت نعم الله كثيرة لا تحصى قال الله تعالى فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله من خصنا الخ) خبر لمبتدأ المحذوف والجملة مستأنفة استئنافية لا لانها سقت في جواب سؤال تقديره من الحمدود والضمير البارز في خصنا عائدا لنامعاشراة الاجابة التي هي خصوص المؤمنين وأمة الدعوة الشاملة للكفار واعلم أنه لا بد بعد مادة الاختصاص ونحوها من مقصور ومقصور عليه وباتدخلك على أحدهما جواز اتفاق كل من السعد والسعدوان كان الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعند السيد دخولها على المقصور عليه كذا قال ابن قاسم وقد رده الشيخ يس بأن السيد صرح بما قاله السعد في حاشية المطول وغيره وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصروا وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر الهام السد

اذا علمت ذلك علمت أن المتبادر من كلام المصنف دخولها على المقصور كما هو الغالب على مامر

فلما لم تكن شهيرة نية عليها لانها محل التوهم ولا يجب بانه جرى على ما نقله سم وان قوله على الذي قد قصر وامعناه على الذي قد قصر مراد به وهو المقصور عليه لأنه يلزم حذف العائد الجبرور من غير وجود الشرط اذ من جعلها ان يتقدم متعلق الطرفين وهنام يتقدم اذ متعلق الاول دخول والثاني قصر وافتتبعين ان العائد هنا منصوب أي على الذي قصر وه هو المقصور (قوله مستعمل) أي واقع في كلامهم (قوله جيد) أي غير شاذ

(قوله فهذا اعم مما قبله) وفي العطف زيادة على فائدة التعميم الاشارة لما ذهب اليه الزمخشري من تفضيل جبريل على نبينا وعلى غيره من الانبياء عليهم افضل الصلاة واثم التسليم (قوله بدلا وعطف بيان) يلزم على هذا تقدم عطف النسق وهو قوله وخير من حاز المقامات العلا على البديل أو عطف البيان مع انه مما قدمنا عليه والجواب عنه بان محل المنع اذا كان المعطوف اجنبيا وهنالك ليس كذلك اذ خير من حاز المقامات هو خير من قد ارسلنا غير معلوم في كتب التحو والجواب بان محط العطف من حاز المقامات العلا لا خير فعطف النسق وكل من البديل وعطف البيان ١٥ لم يتوارد على شيء واحد بعد فعل

هنالك قولنا بجواز ذلك نعم

ان جعل بدلا وعطف بيان

من خير الثاني لم يلزم ما ذكر

الا انه بعيد ثم انه يلزم على

عطف البيان مخالفته

للمعطوف عليه لانه معرفة

والمعطوف عليه نكرة لان

من المضاف اليها خير نكرة

وخير من حاز المقامات العلا

محمد سيد كل مقتني

موصوفة بدليل ان المحشى

أوقعها على نبي أو انسان

والموافقة في ذلك شرط كما

قال ابن مالك

فأوليه من وفاق الاول

ما من وفاق الاول النعت ولي

فعل المحشى جرى على رأى

الزمخشري الجوز عطف

المعرفة عطف بيان على

النكرة فان جعلت من

موصولة حصلت المطابقة

لان أفعال التفضيل يتعرف

بالإضافة (قوله بالنسبة

لعمل العامل) أى في البديل

أى ان البديل منه لم يتوسط

فقد نضاه أنه صلى الله عليه وسلم مقصور علينا لا يتعدانا الى غيرنا وليس كذلك لان الحق أنه صلى الله عليه وسلم مرسل للامم السابقة غاية الامر أن الرسل ثواب عنه كما يشير لذلك قول صاحب البردة فإنه شمس فضلهم كواكبها * يظهر أنوارها للناس في الظلم وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الباء هنا داخلية على المقصور وعليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم والمعنى عليه أن الله تعالى قصرنا عليه صلى الله عليه وسلم لا تجاوزا الى غيره من الرسل أو أنهم اذا دخلوا على المقصور كما هو الغالب لكن المراد أن الله تعالى خصنا به صلى الله عليه وسلم من حيث ارسلنا لنا بطريق المباشرة فلا ينافي أنه أرسل أيضا لغيرنا من الامم لكن بواسطة الرسل عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله بخير من قد أرسلنا) خير أفعال تفضيل فاصله أخير نقلت حركة الباء الى الساكن قبلها وحذفت منه الهمزة تخفيفا ومن واقعة على نبي أو انسان لا على رسول اطلاقا يصح قوله قد أرسلنا واختلاف هل خيرته صلى الله عليه وسلم بسبب من اياه أو بتفضيل الله له والثاني هو كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام كما قاله السيدي في شرح صغرى الصغرى (قوله وخير من حاز المقامات العلا) من هنا واقعة على انسان أعم من أن يكون رسولا ولاصفته أنه جمع المراتب العلية فهذا أعم مما قبله والعلاج جمع عليها بالضم والقصر وهى كالعلياء بالفتح والمدح والثناء (قوله محمد) المناسب للتعظيم رفعه على أنه خير لمبتدأ محذوف والجمله مستأنفة كالجمله السابقة وان كان الراجح عربية الجر بدلا أو عطف بيان أو افقت به للاصل من عدم التقدير ولا يرد أن البديل منه في نية الطرح لان التحقيق أن ذلك بالنسبة لعمل العامل وأنه أمر أغلبي ويعد جواز النصب رسمه بدون ألف على ما هو الشائع من كتابة المنصوب المنون بالألف لا على عادة المتقدمين من كتابتهم اياه بصورة المرفوع والجر ولا ستغنائهم عن رسم الألف بتكرار الشكل كذا نقله بعضهم عن النورى والسيوطى وفي كلام بعضهم أن ذلك طريقة ربيعة وهو الموافق لغتهم من الوقف عليه بغير ألف (قوله سيد كل مقتني) بدل أو عطف بيان من اللفظ الشريف وان لزم الابدال من البديل على جعل اللفظ الشريف بدلا والجهور لا يميزونه ولا يصح أن يكون نعتا لانه نكرة واللفظ الشريف معرفة ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة والمقتني المتبع وهو الرسول فكأنه قال سيد كل رسول واطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم مأخوذ من حديث أناس سيد ولد آدم يوم

في عمل العامل المذ كور في البديل كما توسط المتبوع في بقية التوابع في عمل العامل المذ كور في التابع وانما لم يتوسط في ذلك لان البديل عام لا مستقلا هذا هو معناه ولا تعتبر ما سواه (قوله لا على عادة المتقدمين) أى من غير العرب لان الشكل حادث (قوله لا ستغنائهم عن رسم الألف) أى التي هي بدل من التنوين في حالة الوقف على الاسم المنصوب بخلاف حالة الرفع والجر فان تكرار الشكل انما هو بدل عن التنوين اذ لا ألف (قوله أو عطف بيان) فيه ما سبق فلا تغفل (قوله وهو الرسول) على هذا يصير مكر رابع قوله خير من قد أرسلنا فلا الاولى التعميم الآن يقال الخطب محل اطناب واختلاف العنوان كاف (قوله والمراد من ولد آدم الخ) أى من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله لان ذكر الخصاص بعد العام لفائدة الخ) هنا في أوصاف

الموصوف الواحد بخلاف ذكر الخاص بعد العام في الذوات فانه لا فائدة فيه فلا بد له من نكته وعكسه وهو ذكر العام بعد الخاص في الذوات لفائدة وهي الشمول لبقية الافراد كما اذا عطف الال على الصهب فان ذلك لا يحتاج لـ ~~نكته~~ واما ان عطف الصهب على الال فلا بد من نكته وهي شرف الاصحاب (قوله لـ ~~نكته~~ قد افاد الخ) أي وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص انما هو اعدم الفائدة اذا افاد كما في الآية لم يمتنع (قوله بواسطه ان نبيا حال الخ) أي وان كانت الحال وصف في المعنى فان قلت الصفة تفيد المقارنة اذا كانت لازمة مع انهم لا يحسن تأخيرها عن الاختص منها قلت افادتها المقارنة لامن حيث كونها صفة بل من خارج وهو العلم بكونها ١٦ لازمة افاده الملوى في كبره صبان (قوله وهي تفيد المقارنة لعاملها) قد يقال

غاية ما يستفاد من تلك الحال مع ما قبلها انما هو الحكم عليه بالكون رسولاً في حال نبوته في ان الرسالة ليست سابقة ولا آتية بعد انقطاع النبوة

العربي الهاشمي المصطفى صلى عليه الله مادام الحجا

ولم تفد استغراق الرسالة لجميع أوقات النبوة حتى يتم ما ذكر لا يقال ان قولك جاءني زبدرا بك لا يفهم منه الامقارنة الجهي للركوب وأما كون الركوب متقدما على الجهي فلا يفهم من التركيب فحينئذ يكون الجهي مقارنا لا تدهاء الركوب والآية تظهر هذا المثال فلا اشكال لاتانقول عدم فهم ذلك من المثال ان كان لقريظة كالعادة القاضية بان زيدا انما يتدئ الركوب وقت

القيامه ولا نفرو المراد من ولد آدم كما قاله بعضهم النوع الانساني فهو شامل لآدم أيضا وبذلك اندفع ما قد يقال هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم وانما يدل على سيادته على أولاده فقط ودفع بعضهم ذلك أيضا بأنه في أولاد آدم من هو أفضل منه كإبراهيم وموسى وعيسى وإذا كان صلى الله عليه وسلم سيدا لأفضل كان سيدا لمفضول بالطريق الأولى فان قيل قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وهو يدل على أنه لا يطلق السيد على غيره تعالى أجيب بأنه محمول على السيادة المطلقة (قوله العربي) أي المنسوب للعرب وقوله الهاشمي أي المنسوب لهاشم لانه صلى الله عليه وسلم من ذريته فانه صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم الذي هو أخو المطلب الذي من ذريته الامام الشافعي رضي الله عنه فلذلك يقال له المطلب نسبة للمطلب ولا يخفى ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن الترتيب لان ذكر الخاص بعد العام لفائدة بخلاف عكسه فانه لا فائدة له ولذلك يقولون عالم فخر يروا يقولون فخر يروا عالم ولا يرد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لانه وان ذكر فيه العام بعد الخاص لـ ~~نكته~~ قد افاد مقارنته ببقية النبي صلى الله عليه وسلم لرسالته كما هو الراجح بواسطه ان نبيا حال وهي تفيد المقارنة لعاملها على أنه قد نقل العارف الشعرا في الكبريت الاجر عن الشيخ ابن العربي أنه ذهب في فتوحاته المكية الى أنه يشترط في معنى النبي أن يختص بأحكام لا يشركه فيها اقومه وعليه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه فلا يكون مما نحن فيه فليتنامل (قوله المصطفى) أي المختار وفيه اشارة الى حديث ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فانما خيار من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يراد في عجزه من خيار وجهته إذ يكون لفظ خيار الاول كناية عنه صلى الله عليه وسلم والثاني كناية عن بني هاشم والثالث كناية عن قريش والرابع كناية عن كنانة وفي خط بعضهم الجواب عن ذلك بأن العرب لا تكرر شيئا زيادة على الثلاث وان اقتضاها المقام فليراجع (قوله صلى الله عليه وسلم) هذه الجملة خبرية لفظا انشائية معني وجوز بعضهم أن تكون خبرية معني أيضا وأورد عليه أنه يلزم حينئذ أنه لم يحصل مقصود الشارع من انشاء الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما يرشد اليه ظاهر قوله تعالى

الجهي الى المتكلم لا قبله فسلم الا انه لا قريظة هنا وان كان ذلك لمنافاته لوضع التركيب فهو مكابرة لا تسمع هكذا أوردته على شيخنا السقاء فاجاب بان المراد المقارنة الكاملة بحيث تكون في الاستددام والدوام لان الشيء متى اطلق انصرف للفرد الكامل منه (قوله عموم وخصوص من وجه) يحتمل ان يختص بأحكام وأمر بالتبليغ وينفرد الرسول فيمن أمر ولم يختص وينفرد النبي فيمن اختص ولم يؤمر (قوله فلا يكون مما نحن فيه) وهو ذكر العام المطلق بعد الخاص المطلق بل من ذكر العلم من وجه بعد العام من وجه آخر (قوله لا تكرر شيئا الخ) أي بلا فصل فلا يرد ما في الرحمن والمرسلات (قوله وجوز بعضهم ان تكون خبرية معني أيضا) لكن يرد على هذا انه ينافي كونها خبرية معني التأييد بقوله

فما دام الجأزا لا يؤيد الا المستقبل الا ان يحاجب بان الماضي هنا مجاز عن المستقبل للتحقق على حدائق امر الله أو يقال ان محل هذا التجويز ما يذ كر ما يدل على التأييد والاعتين ان تكون انشائية كما هنا (قوله وفيه بعد لا يخفى) أي لان الظاهر من الآيات والاحاديث الدالة على طلب الصلاة انما هو الدعاء لا التعظيم وأيضا القول ١٧ بان المقصود التعظيم فيه صلى

للقول بأنه صلى الله عليه

وسلم لا ينتفع بصلاتنا عليه

(قوله لان الاستغفار من

جمله الدعاء) أي والمقابلة

بين العام والخاص وان

كانت حسنة الا ان البست

الاحسن فاندفع ما قيل انه

قد يكون للشيء معنيين

أحدهما خاص والاخر عام

لذلك الشيء واغيره فالاولى

الاقتصار على الجواب الثاني

اه (قوله مع ان صلاة

الملائكة لا تختص بصيغة

الاستغفار) أي مع ان

المتبادر من الاستغفار

ما كان بصيغته وان كان

يحتمل ان المراد به ما كان

بمادته أو بعينه نحو اللهم

اغفر له وارحمه واعف عنه

ولا تأخذ به لكن فيه أنه

حينئذ يكون عين الدعاء فلا

تصح المقابلة (قوله وللاذهب

والفضة بوضع) ظاهره انه

وضع له مامه بوضع واحد

وفيه بعد (قوله ينتفع

بالصلاة عليه) قيل ان الرياء

لا يحبطها وقيل انه لا يحبط

القدر اعا تد عليه صلى الله

عليه وسلم والتحقيق انه

يحبط العمل مطلقا اه

يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأحسب بأن المقصود من الصلاة لازمه وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك انه حاصل بالاخبار اجماعا وفيه بعد لا يخفى واعلم أنه اختلف في معنى الصلاة فذهب الجمهور الى أنه مختلف باختلاف المصلي فبالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لساواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب اليه كثير من المحققين وهو أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء لان الاستغفار من جملة الدعاء مع أن صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار كما ورد في الخبر وهو ما رواه ابن أبي جرة في مختصره من قوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تضلي على أحدكم مادام في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وذهب ابن هشام الى أنه أمر واحد وهو العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة الى آخر ما تقدم وفيه على هذا الخلاف أن الصلاة من قبيل المشترك اللفظي على الاول وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين فانه وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع فوضعه متعدد وكذلك معناه ومن قبيل المشترك المعنوي على الثاني وهو ما اتخذ وضعه ومعناه كلفظ أسد فانه وضع للحيوان المقترس فوضعه واحد وكذلك معناه غاية الامر أن له افرادا مشتركة في معناه والتحقيق الثاني لوجوه كثيرة ذكرها في المغني من جملة ان الاصل عدم تعدد الوضع والصحيح انه صلى الله عليه وسلم كغيره ينتفع بالصلاة عليه لكن لا ينبغي لنا التصريح بذلك الا في مقام التعاليم كما أشار لذلك بعضهم بقوله

وصحوا بأنه ينتفع * بذى الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح * انساب القول وذو الصحيح

فلا يلحق بالمصلي ان يلاحظ ذلك كيف وهو صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى في اتصال الخير له وقيل انه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع به لانه قد افرغت عليه الكمالات كلها قبل مفارقتها الدنيا ورد بأنه ما من كمال الا وعند الله أعلى منه فهو صلى الله عليه وسلم يترقى في الكمالات كل لحظة كما يشير لذلك قوله تعالى وللآخر خير لك من الاولى على ما قاله بعض أهل التحقيق من أن المعنى وللحظة المتأخرة خير لك من اللحظة المتقدمة وعلى المصنف مؤاخذه من حيث انه قد افرد الصلاة عن السلام وهو مكروه كعكسه الا فيما ورد على طريقة المتأخرين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث قرن بينهما بالواو وردها الى الاستدلال بأن الواو وانما هي للقران الذكري دون القران الفعلي كما في قوله تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ولذلك رجح بعضهم طريقة المتقدمين من عدم كراهة ذلك نعم هو خلاف الاولى قطعاً والاحاديث في فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم جمة لا تنضبط وخصائصها لا تنحصر فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحات ومن ذلك أيضا ما جرب من تأثيره في تنوير القلوب حتى قيل انه اتكفى عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه

• مؤلف (قوله بعضهم) وهو العلامة السجاعي وبعده هذين البيتين
وجائز يقول شخص اجعلا * فواب ذالمصطفى من قدعلا
أومثله مقدما لحضوته * أوزده تشريفا لعل رتبته
ومنع بعضهم لاهداء القرب * لحضرة النبي سيد العرب
قدرده المحققون فاعرفا * وأحمد الكريم ربي وكفى

كما حكاه سيدي أحمد زروق والشيخ السنوسي في شرح صغرى الصغرى وأشار له الشيخ
 أبو العباس أحمد بن موسى البني لكن قال الشيخ الملوى المراد أنها تكفي عنه وتقوم مقامه في
 مجرد التنوير أما الوصول لدرجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهل الاختصاص
 من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع بخلاف غيرها فإنه يثيرها (قوله مادام الخ)
 ما مصدرية بمعنى أنها آتية في سبب ما بعدها مصدر ظرفية فلذلك فسرت عدة فالمعنى مدة دوام
 الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأييدها فكأنه قال صلى عليه الله دائماً
 وأبدى جرياً على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأييد وقوله الخجاهو بال كسر
 والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجاز عقلي لأن فيه اسماً نادى الشيء الغير من هوله فان
 الخاض حقيقة النفس وإنما العقل آلة كما مر (قوله من بحر المعاني) حال مقدمة من قوله الخجا
 ومن تبيينية والاضافة في بحر المعاني من اضافة المشبه به للمشبه والاصل من المعاني الشبهة
 بالبحر في الكثرة والسعة وقوله الخجا مفعول به لقوله يخوض وهي جمع لحمة وهي الماء العظيم
 المضطرب والمراد بهم هنا المسائل الصعبة على سبيل الاستعارة التصريرية فيكون المصنف
 قد شبه المسائل الصعبة بمعنى اللجج واستعار لفظ المشبه به للمشبه والقرينة لفظ المعاني وقوله
 يخوض ترشيح لا يقال كيف يكون كلامه من باب الاستعارة مع أن فيه الجمع بين الطرفين أعني
 المشبه والمشبه به فانه قد ذكر الأول في قوله بحر المعاني والثاني بقوله الخجا وذلك ممتنع فيها
 لانا نقول المشبه انما هو خصوص المسائل الصعبة ولم يذكرها المصنف بخصوصها ودخولها في
 عموم المعاني لا يضر وفي آيات المصنف عن التبيينية في قوله من بحر المعاني اشارة الى انه
 لا يحتوى على جميع المعاني الا الله تعالى كما ذكره في شرحه وهو سر يحق الرد على من ادعى ان
 علم النبي صلى الله عليه وسلم محيط بكل شيء احاطة كاحاطة علم الله تعالى وقد ألف العلامة
 البيهقي مؤلفاً في الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة نقلية وعقالية لكن
 استظهر الشيخ الملوى عدم تكفيره لان الوازم على مذهبه التي من جملتها حدوث علمه تعالى
 لانه يجب لاحد المذاهب ما وجب لآخر لا يقول به الا لازم المذهب ليس بمذهب اذا كان لازماً
 بعينه او التحقيق الذي نعتقه انه صلى الله عليه وسلم لم يشارك الدنيا حتى أفاض الله عليه
 علم الاشياء كلها ~~الكن~~ لا كعلم الله تعالى فليمتنبه (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير
 الجبرور من غير اعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلتهم قراءة من قرأ
 تسألون به والارحام بحراً الارحام ومن منع ذلك بحمل هذه القراءة على القسم والاسأل
 اسم جمع لا واحداً له من لفظه والمراد به في هذا المقام أقاربه صلى الله عليه وسلم وقيل
 أدقها أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصياً وهذا الخلاف
 انما هو عند عدم القرينة والافتقار وجدت القرينة فسر بما يناسبها فهي محبة حينئذ
 فاذا قيل مثل اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين اذهب عنهم الرجس وطهرتهم
 تطهيراً فسر بأقاربه صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثل اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله
 لفانزلة بطاعتك ورضاك فسر بأنقراده أمته صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثل اللهم صل
 على سيدنا محمد وعلى آله سكان جهنم فسر بجميع أمة الاجابة والصعب باسم جمع لصاحب

(قوله فسرت عدة) أي أي
 موضعها بالفظ مدة والا
 كانت انما فيخالف القرض
 من انما حرف مصدرى اه
 مؤلف (قوله فان الخاض
 حقيقة النفس) أي المدرك
 لان يخوض مستعاراً يدرك
 اذا صل الخوض الدخول
 في الماء (قوله حال مقدمة)
 أي لانه في الاصل نعت
 للنكرة ونعت النكرة اذا
 تقدم عليها ينصب حالا

 يخوض من بحر المعاني الخجا
 وآله وصحبه ذوى الهدى

 (قوله ومن أدلتهم) ومنها أيضاً
 قد ثبت تهمجونا ونشتمنا
 فاذهب غابك والايام من عجب
 (قوله يحمل هذه القراءة
 على القسم) أي والبيت
 على الشذوذ (قوله فهي
 محكمة) والظاهر انه
 لو وجدت قرينة في الصعب
 حكمت أيضاً كقولك اللهم
 صل على سيدنا محمد وصحبه
 الذين عات ما في قلوبهم
 وأنزلت السكينة عليهم
 وأثبتهم فتحاقروا فان هذا
 خاص باهل بيعة الرضوان
 (قوله اسم جمع لصاحب) أي
 واسم الجمع تارة يكون له مفرد
 من لفظه كما في الاشمونى

(قوله فهو مصدق المبنى
 للمفعول) أى لانه يقال
 اهتدى بالنجم مثلا اهتداء
 (قوله بل ومن الديوى) أى
 لان الاهتداء بهم يتضمن
 الامتناع من المعاصى التى
 يترتب عليها القصاصات
 والحدود (قوله والاصل
 الاصيل الخ) هذا مبنى على
 ان مراد سيبويه بقوله معنى
 أما زيد فناطق مهمما يكن
 من شئ فزيد منطلق أنه في
 الاصل كذلك وقال بعض
 الافاضل مراد سيبويه
 بيان المعنى البحث وتصوير ان
 أما تقييد لزوم ما بعد فأنها لما
 قبلها لانه في الاصل كذلك
 بل الاصل ان يكن في الدنيا
 شئ فحذف فعل الشرط
 وزيد ما وأدغمت النون
 في الميم وفتحت همزة حرف
 الشرط اه فتري (قوله
 لكن التحقيق الخ) ذكرنا
 في بحث متعلقات الفعل
 ان أما تقع موقع مهمما
 وفعل الشرط ان كان
 الفاصل بين أما والفاء معمول
 الشرط بخلاف ما اذا كان
 جزأ من الجزاء فان أما تكون
 واقعة موقع مهمما فقط
 والفاصل في موقع الشرط
 وبعد فالتنطق للجنان
 (قوله بناء على انه حذف
 المضاف اليه ونوى معناه)
 قد نسكنا على ذلك في غير
 هذا المجل

يقول في الهداية لانها وصف كل من المشبه والمشببه به فتكون هي الجامع بينهما بخلاف
 الاهتداء فانه وصف للمهتدى بكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشار له الشيخ المولى من أن
 المراد من الاهتداء كون كل منهما ما يهتدى به فهو مصدر للمبنى للمفعول ولا شك انه صفة لكل
 منهما الا يقال الاهتداء بالصحابه أقوى من الاهتداء بالنجوم لان الاول ينحى من الهلاك
 الاخرى بل ومن الديوى بخلاف الثانى فكيف تشبه الصحابه بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن
 وجه الشبه يكون أقوى في المشبه به لانه قول التشبيه انما هو باعتبار الحسن والمالوف ولا يخفى
 ان الاهتداء في المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافى أنه أقوى في المشبه باعتبار آخر
 فليتأمل (قوله وبعد) أصل هذه الكلمة أما بعد والاصل الاصيل مهمما يكن من شئ بعد
 فحذف كل من مهمما و يكن ومن شئ بمعنى أن التركيب حقه أن يكون هكذا ولم يؤت بشئ من
 ذلك من أول الامر لأنه نطق به ثم حذف وأتى بأما نيابة عنه فصارت التركيب أما بعد كذا اشتهر
 امكن التحقيق أن أما لم تنب الا عن مهمما كما بحثه بعض المحققين قال وفى كلام ابن الحاجب
 ما يؤيده وعليه فالاسم الذى بعدها كالعوض من الفعل كما يصرح به كلام ابن الحاجب ونفسه
 والتزموا حذف الفعل بعدها حتى أما والتمزوا أن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من
 الفعل المحذوف ثم ان بعضهم يعبر بالفظ أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي به
 في خطبه ومراسلاته حتى رواه بعض الحفاظ عن أربعين صحابيا وبعضهم يعبر بالفظ وبعد كما
 هنا فيكون قد حذف أما واتي بالواو نيابة عنها قالوا وفى هذا التركيب نائبة عن أما هذاهو
 المشهور وقيل انما عاطفة وأما محذوفه لالة الفاء عليهم او كأن السكاكى جرى عليه في المفتاح
 حيث قال وأما بعد فجمع بين الواو وأما لكونها ليست نائبة عنها والظرف مبقى على الضم بناء
 على أنه حذف المضاف اليه ونوى معناه ويصح فيه النصب على الظرفية بناء على أنه حذف
 المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاشهر الاول ويستعمل هذا الظرف للزمان كثيرا كما فى قولك
 جاء زيد بعد عمر وللمكان قليلا كما فى قولك دار زيد بعد دار عمرو والمتبادر هنا الاول وان صح
 الثانى أيضا باعتبار مكان الرقم وهل هو من معمولات الشرط أو من معمولات الجزاء احتملان
 والثانى أولى ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون المعلق أقوى في التحقق لان المعلق على المطلق
 أبلغ في التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا والادق في توجيه الاولوية ما أفاده بعض محققى
 المغاربة من أن ذلك أمثل للامر بالبداية بالبسملة وما بعدها المفهوم من الاحاديث لانه صريح
 فى أن الشروع فى التأليف بعد البسملة كذلك ولا كذلك الاول ولا يؤتى بهذه العبارة الا عند
 الانتقال من نوع من الكلام الى نوع آخر وهذا هو معنى ما اشتهر من أن هذه الكلمة هي فصل
 الخطاب كما أجمع عليه المحققون (قوله فالمنطق الخ) أى فاقول المنطق الخ فاندفع ما يرد من أنه
 يجب أن يكون مضمون الجزاء متبعا على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء فى
 الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ
 أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجب أن هذا ليس متفقا عليه
 بل طريقة بعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الاخرى القائلة بعدم وجوب
 حذف الفاء كما نقله بعضهم عن ههنا وهو مع السيبوطى وأشار المصنف بهذا الى ضرورة هذا الفن

(قوله علم) أى قواعد (قوله يبحث فيه عن المعلومات) أى يثبت لها أحوالها وأوضاعها (قوله من حيث أنها توصل إلخ) والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري هي القواعد المتعلقة بالحدود والرسوم فان الحدود والرسوم توصل للمجهولات التصورية بلا واسطة وبذلك باب المعارف والقواعد الباقية عن المعلومات التصديقية من حيث أنها توصل لمجهول تصديقي هي القواعد المتعلقة بالقياس والاستقراء والتمثيل التي هي أنواع الطبقة فان القياس والاستقراء والتمثيل كل منها يوصل للمجهول التصديقي والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية المتوقفة عليها الموصل للمجهول التصوري هي القواعد المتعلقة بالكليات الخمس التي هي النوع والعرض العام والجنس والفصل والخاصة وذلك لان الموصل الذي هو الحد أو الرسم متوقف على هذه الأمور لانه يتركب منها لكن فيه ان النوع لا يدخل له في ذلك وكذا العرض العام على ما اشتهر فذكرهما انما هو على سبيل الاستطراد نعم من فسر الايصال في عبارة من قال من حيث الايصال إلى مجهول بكونه موصلاً أو موصلاً إليه حيث يبحث في المنطق عن كون البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعلت مباحث النوع مقصودة بالذات داخله في الايصال لا فيما يتوقف ٢١ عليه الايصال وذكر الجزئي على سبيل الاستطراد أيضاً لا يدخل

له في الحدود نعم لا يدخل في التوصل إلى التصديق اذ الجزئي يكون موضوعاً وسيأتي ان الموضوع معلوم تصوري يتوقف عليه القياس الموصل للتصديق بواسطة توقف القياس على جزئه وهو القضية المركبة منه ومن المحمول هذا ثم ما سبق من كون الفصل أو الخاصة متوقفاً على ما الموصل اذ لم يعرف بكل منهما على انفراده فان عرفاً بكل منهما على

التي هي أحد المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم
ان مبادئ كل فن عشرة * الحدة والموضوع ثم التشره
وفضله ونسبته والواضع * والاسم الاسقاط وحكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع طار الشرفا
فخذ هذا الفن علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث أنها توصل إلى
أمر مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك مثال البحث عن المعلومات
التصورية من حيث أنها توصل إلى أمر مجهول تصوري البحث عن الجنس والفصل
كالحيوان والناطق وهما معلومات تصوريان بأنهما اذا ركباً على الوجه المخصوص وصل
مجموعهما إلى أمر مجهول تصوري كالانسان ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بأنه
كلى أو جزئي ذاتي أو عرضي جنس أو فصل ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث
أنها توصل إلى أمر مجهول تصديقي البحث عن مقدمة القياس كقولنا العالم متغير وكل متغير
حادث وهما معلومات تصديقيتان بأنهما اذا ركباً على الوجه المخصوص وصل مجموعهما إلى أمر
مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفاً قريباً لكونه من غير
واسطة البحث عن كل من مقدمة القياس بأنه قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية أو توقفاً

انفراده كانه من قبيل المعلومات التصورية الموصلة بلا واسطة والقواعد الباقية عن المعلومات التصديقية المتوقفة
عليها الموصل للمجهول التصديقي توقفاً قريباً هي القواعد المتعلقة بالقضايا وأحكامها كالعكس والتناقض وكونها جليات
أو شرطيات ووجه التوقف ان القياس الموصل للتصديق يتوقف على معرفة جزأيه وهما القضية الصغرى والكبرى فلا بد من
معرفة القضية بتعريفها وأحكامها والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية المتوقفة عليها الموصل إلى التصديق توقفاً
بعيداً هي القواعد المتعلقة بالمحمول والموضوع المذكورة في ضمن باب القضايا ووجه التوقف ان القياس الموصل متوقف
على القضية التي هي جزؤه والقضية متوقفة على جزئها الذي هو المحمول أو الموضوع فان قيل ليس في المنطق مسألة ههنا
الا يصال أو ما يتوقف عليه الا يصال حتى يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث ايصالها إلخ
قيل ان الحكم على المعلومات التصورية بأنه حد أو رسم معناه انه موصل إلى المجهول التصوري بلا واسطة وقس على هذا انه
قيد بقوله من حيث أنها توصل إلخ احترازاً عن البحث عنها لامن هذه الحثية ككونها موجودة في الذهن أو غير موجود
وكونها ثابتة في نفس الامر بقطع النظر عن اعتبارها المقترناً واعتبارية محضه كآيات الاقوال والقضايا الذميمة فلا يبحث
عن المنطق من هذه الجهات اذ ليس فرضه متعلقاً بها

(قوله وموضوعه المعلومات الخ) أى لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أى المنسوبة الى ذات المعروض نسبة قوية كالمعلومات المذكورة من الحقيقة المذكورة والأعراض الذاتية كالاىصال وما يتوقف عليه الاىصال كالجسمية والفصلية وكونها قضية أو عكس قضية وحلية أو شرطية موجهة أو غير موجهة اذ هي المبحوث عنها فى المنطق وانما كان موضوع هذا الفن تلك المعلومات لان المنطق يبحث عن أسوالها التى هي الاىصال الى الجهولات وما يتوقف عليه هـ ذا الاىصال وهذه الاحوال هي العارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها والفرق بين العوارض الذاتية وغيرها مذكور فى القطب وسواشيه مع زيادات أخر متعلقة بالحد والموضوع المذكورين (قوله من حيث صحة اىصالها الخ) أى موضوع المنطق مقيد بصحة الاىصال لانه نفس الاىصال حتى يرد عليه ان قيد الموضوع من تتمه لا يبحث عنه فى العلم اذ لا بد فى كل علم من كون موضوعه ٢٢ مسلم الثبوت والاىصال مبحوث عنه فى هذا العلم فيجب أن يكون حالا

عارضة للموضوع لا مسلم الثبوت ومحصل الجواب ان قيد الموضوع هو صحة الاىصال لا الاىصال نفسه وعلى هـ ذا القياس نظائر هذا القيد فى موضوعات العلوم (قوله وقيل معرفة التأليفات الخ) فى الحقيقة الثمرة الاولى متفرعة على هذه الثمرة (قوله وبمعيار العلوم) أى ميزان الادراك الذى يعرف به صحته من فاسدها (قوله يطلق على الادراك) ومنه ناطق فى تعريف الانسان أى مدرك ادراكا كلياً أى كثيراً وخرج بكلياً ادراك غير الانسان من الحيوانات فلا يسمى منطقاً ونطقاً

بعيد الكونه بواسطة توقفه على القضية البحث عما ذكر من حيث الموضوع والهمول وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة اىصالها الى أمر مجهول تصورى أو تصديقى وغيره ما أشار اليه المصنف من انه يعصم الذهن عن الخطا فى الفكر وقيل معرفة التأليفات الصحة والقاعدة وفضله فوقه على غيره من العلوم من حيث كونه عام النفع لانه يبحث عن كل علم تصورى أو تصديقى وهذا لا ينافى ان بعض باقى العلوم يفوقه من حيثية أخرى ونسبته للعلوم بمبانيته لها ووضعه ارسط بكمسرها - جزءه ففتح الراى والسبين وضم الطام وهو ارسطاطاليس خلافاً لمن توهم انها شخصان واسمه المنطق كما ذكره المصنف ويسمى أيضاً بالميزان وبمعيار العلوم وانما يسمى بالمنطق لان المنطق فى الاصل يطلق على الادراك وعلى القوة العاقلة وعلى النطق الذى هو التلطف وهـ ذا الفن به يكثر الادراك ويصيب به تتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة على النطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه المعانى الثلاثة سمي بذلك واستقداً من العقل وحكمه الجواز على ما يأتى ومساألة القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعارف والاقيسة وما يتعلق بها ١٥ ملخصاً من شرح الشيخ المولى الكبير والصغير مع زيادة (قوله الجنان) متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على طريقة من يجيزه كسيبويه تقديره منسوباً كما أشار اليه الشيخ المولى أو متعلق بقوله بعد نسبته كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذهن المتعلق به الذى هو العقل مجازاً أو القلب حقيقة لكن بمعنى اللطيفة الربانية التى تسمى روحاً ونفساً لا بمعنى اللحمية الصنوبرية الشكل أى التى شكلها كشكل الصنوبر وهو شجر ينبت فى البرية دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر فهذه اللحمية على شكله فهي دقيقة أحد الطرفين غليظة الآخر مع نوع استدارة

وهو على هذا مصدر مسمى كما هو على الاطلاق الثالث كذلك بخلافه على التامى فانه اسم مكان (قوله وعلى القوة كقمع العاقلة) أى التى هي محل صدور تلك الادراكات (قوله به يكثر) قيل تقديم المفعول فى المواضع الثلاثة للاهتمام باللعصر اذ لعلم المنطق دخل أيضاً وان كان هو أدخل (قوله تكون القدرة) أى التامة (قوله مجازاً) راجع لقوله الذهن أى من باب تسمية المتعلق بالكسبر وهو الذهن باسم المتعلق بالفتح وهو الجنان بمعنى اللطيفة التى تسمى روحاً ونفساً وقلبا حقيقة وكما يطلق القلب على تلك اللطيفة يطلق على متعلقها وهو اللحمية الصنوبرية الشكل حقيقة أيضاً فلتخص ان الجنان يطلق على اللطيفة باسمها حقيقة وعلى الذهن المتعلق بها مجازاً وان القلب يطلق على اللطيفة المذكورة وعلى متعلقها حقيقة أيضاً وان الذهن بمعنى العقل (قوله أو القلب) عطف على الذهن لانه لا العقل (قوله ربانية) أى المنسوبة للرب بزيادة الالف والنون على غير قياس للمبالغة ونسبها اليه لانه لا يعلم الا هو سبحانه أولان الجوهر الجبرديس متخيز ولا قائماً بتخيز كما ان الرب تعالى كذلك (قوله التى تسمى روحاً الخ) هذا مبنى على اتحاد الروح والنفس وهو الصحيح وقيل الروح ما به الحياة والنفس ما به تدبير البدن

(قوله مفرع على التشبيه المذكور) في تفرع عصمة الفكر على التشبيه المذكور خفاء اذ لم يفهم منه ذلك كما ان في تفرع كشف المنطق للغطاء عن المسائل الصعبة خفاء ايضا الا ان ينظر في الاول لاطلاق العصمة او لقوله الجنان وينظر في الثاني لكون النحو يكشف للسان صواب امكنة البحث فيكون وجه الشبه امرين مطلق العصمة ٢٣ ومطلق الكشف لا أصل للعصمة فقط كما قاله المحققين أولا ولا

كجمع السكر كما يشاهد ذلك في قلب الدجاجة وغيرها (قوله نسبته) أي المنطق وقوله كالنحو أي كنسبة النحو كما قدره الشيخ الملويني تناسب المشبه والمشبّه به وقوله للسان متعلق بمحذوف حال من النحو تقديره منسوباً بناءً على جعل قوله الجنان متعلقاً بمحذوف أو متعلقاً بلفظ نسبة المقدر بناءً على جعل ذلك متعلقاً بقوله نسبته وتقديره ان على الاول فالمنطق حال كونه منسوباً للجنان نسبته كنسبة النحو حال كونه منسوباً باللسان وعلى الثاني فالمنطق نسبته للجنان كنسبة النحو للسان وهذا أقل تكلفاً من الاول ولا يخفى أن التشبيه إنما هو في أصل العصمة والا فالمنطق يعصم الجنان عن الخطأ في الفكر والنحو يعصم اللسان عن الخطأ في الكلام كما أشار لذلك بالتفريع (قوله في عصم الخ) مفرع على التشبيه المذكور والمراد انه يعصم عن دمر اعائه وملاحظته فهو العاصم لكن بشرط المراعاة كما قاله بعض المحققين وهو الوجه ما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة والعصمة هنا بمعنى اللغوي وهو مطلق الحفظ لا بمعنى الشرعية وهو الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم وهي بهذا المعنى مختصة بالانبياء والملائكة دون الاولياء فانهم محفوظون لا معصومون ولهذا لا يجوز سؤال العصمة كأن يقال اللهم اعصمني من المعاصي أو اللهم اني أسألك العصمة اذا أريد المعنى الشرعي بخلاف ما اذا أريد المعنى اللغوي وقوله الافكار جمع فمكرو وهو كما تقدم حركة النفس في المعقولات لغة وترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول اصطلاحاً وقوله عن غي الخطأ متعلق بقوله يعصم والغي الضلال وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقاً ففيه ثلاثة أقوال حكاه صاحب القاموس فعلى الاولين تكون إضافة الغي اليه من إضافة العام للخاص كما في شجر أراك وهي المسماة عندهم بالاضافة التي للبيان وأما على الاخير فهي من إضافة أحد المترادفين للآخر فسط ما لبعضهم هنا (قوله وعن دقيق الفهم الخ) الواو داخل على قوله يكشف والاضافة في قوله دقيق الفهم من إضافة الصفة للموصوف والفهم بمعنى المفهوم والتقدير حينئذ يكشف الغطاء عن المفهوم الدقيق وفي كلامه استعارة بالكناية وبخيل لانه قد شبهه دقيق الفهم بشئ مغطى تشبهاً مضمراً في النفس وحذف اسم المشبه به واثبت شيئا من لوازمه بخيلاً وهو الغطاء والكشف ترشيح ان كان حقيقة في الحسيات فقط كما مر ولا يخفى ان الغطاء بكسر الغين المجعلة السطر بكسر السين المهملة وأما بقصها فالمصدر (قوله فهالك الخ) الفاء للافصاح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت هذا الفن لماعلمت من ان عمره كذا وكذا فهالك الخ وهالك اسم فعل بمعنى خسد كما ذكره ابن مالك في التسهيل وذكر الازيدي أنه احرف تنبيه وزاد الجوهري أنه احرف زجر أيضاً كذا يؤخذ مما ذكره الشيخ الملويني عن المكودي وظاهره ان هالك بقاءها اسم فعل أو حرف تنبيه أو حرف زجر وهو أحد وجهين ثانيهما وهو

يقال ان الكشف لازم للعصمة أو يقال ان قوله وعن دقيق الفهم الخ كلام مستأنف لا معطوف على التفريع (قوله فهو العاصم) في اسناد العصمة الى المنطق أو الى مراعاته مجازة على اذا العاصم هو الله والمنطق عند مراعاته في العصمة فالعصمة لا تنسب اليه مجازاً الا عند مراعاته

نسبته كالنحو للسان في عصم الافكار عن غي الخطأ وعن دقيق الفهم يكشف الغطاء فهالك من أصوله قواعد *

قوله جاءني سعيد كز (قوله بشئ مغطى) كالعروس (قوله بكسر الغين المجعلة) أي والمد الا انه قصر هنا للضرورة (قوله أو حرف تنبيه) لعل الناصب لقواعد عليه وعلى ما بعده عامل مأخوذ من المقام (قوله أو حرف زجر) والمعنى ان زجر عاين في العلم من المعاصي لانه نور وهي ظلام وهما متنافيان وخذ قواعد أو والمعنى ان زجر عن طلبك غير القواعد التي أذكرها لك وخذ قواعد الخ

(قوله فقواعد بدل من شيء) والعامل في البذل حينئذ مقدم من مادة الاخذ لا اسم فعل والاورذان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً فان كان محل المنع ما لم يذ كر ما يدل على المحذوف صح تقدير اسم الفعل (قوله احتمالات أربعة) أظهرها أربعة ما يلزم على غيره من الزيادة المستغنى عنها اذ يكفي على الاول ٢٤ أن يقال نخذ قواعد هي هو وعلى الثاني نخذ قواعد هي بعضه وعلى الثالث نخذ

قواعد هي بعضه أيضاً كذا قبل وقد يقال يكفيه على الرابع أيضاً أن يقال نخذ قواعد هي بعضه (قوله والمعنى على الاول الخ) فائدة بيان الاصول بالمنطق ظاهرة اذا الاصول عامة والمنطق خاص وأما فائدة بيان القواعد بالاصول فيجتمعل انها الاشارة الى تعدد الاسماء ويحتمل انها كالفائدة المذكورة في

أنا أبو النجم وشعري شعري * نعم ان لوحظ ان المبين للقواعد هي الاصول بقيد كونها مبينة بالمنطق بأن يلاحظ البيان الثاني قبل الاول كانت القواعد عامة والاصول المذكورة خاصة (قوله وأجيب بأنه لما كانت الخ) لا ينافي هذا قوله يرقى به سماه علم المنطق لان ما هنا مبني على المبالغة وما سبأ مبني على التحقيق الذي هو منشأ تلك المبالغة (قوله وعلى الثاني الخ) يحتمل أن هذا الاحتمال فيه اشارة الى تقدير كتابه بأنه بعض البعض ويحتمل انه مدح له بأنه صافي الصافي وهذا ربما يؤيده

الراجح أن هانق اسم الفعل أو حرف التنبيه أو حرف الزجر وأما الكاف فخرف خطاب كما أفاده بعض المحققين (قوله من أصوله) يحتمل أن من بيانية ويحتمل أنها تبعيضية وعلى الاول فالمبين القواعد المذكورة بعد على ما ذهب اليه غير الرضى من جواز تقديم البيان على المبين أو شيء محذوف على ما ذهب اليه الرضى من منع ذلك والتقدير فيها الشبهة بأن أصوله وعليه فقواعد بدل من شيء أو عطف بيان والاضافة في قوله أصوله يحتمل أن تكون بيانية ويحتمل أن تكون على معنى من التبعية ويحصل من هذا أن في من مع الاضافة احتمالات أربعة الاول كونها بيانية والثاني كونها تبعيضية والثالث كون من بيانية والاضافة تبعيضية والرابع العكس والمعنى على الاول نخذ قواعد هي أصول هي هو وأورد عليه أنه يقتضى أنه لم يترك شيئاً من أصول المنطق بل ذكر جميعها في هذا النظم وليس كذلك وأجيب بأنه لما كانت هذه القواعد غالب مهمات الفن وبسببها تحقق القدرة على ادراك ما تركه كانت كأنها جميع أصوله وعلى الثاني نخذ قواعد وتلك القواعد بعض أصول وتلك الاصول بعضها وعلى الثالث نخذ قواعد هي أصول وتلك الاصول بعضها وعلى الرابع نخذ قواعد وتلك القواعد بعض أصول هي هو ويحتمل كون الاضافة في قوله أصوله بيانية ان كان المنطق يطلق على الفروع الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابط الاضافة البيانية وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجتمعان في مادة ويتفرد كل منهما في مادة أخرى كما في قولهم خاتم يد يد فان كان لا يطلق الاعلى المسائل الكلية كانت الاضافة للبيان لانه قد وجد ضابطها حينئذ وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص باطلاق بحيث يجتمعان في مادة ويتفرد أحدهما فقط في مادة أخرى كما في قوله سم شجر الرأ وهذا على ما هو التحقيق من التعاير بين الاضافة البيانية والتي للبيان وقبل لا فرق بينهما واعلم أن الاصول جمع أصل وهو القاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة على معنى واحد في الاصطلاح وهو قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقوله سم الفاعل مرفوع فموضوع هذه القضية الفاعل وجزئياته زيد وعمر ومن جاء عمرو وبكر من نام بكر ونحوها وأحكامها ثبوت الرفع وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن يجعل الجزئ الذي تريد معرفة حكمه موضوعاً وتجعل موضوع القضية الكلية محمولاً وتجعل القضية المركبة منها ما شعري ثم تجعل القضية الكلية كبرى فاذا ركبتهما قياساً خرجت النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئ فاذا قلت في المثال المذكور زيد فاعل وكل فاعل مرفوع خرجت النتيجة فأنه زيد مرفوع وكقواهم في هذا الفن كل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة جنس فموضوع هذه القضية الكلية المذكور وجزئياته حيوان وجم وموجود ووجود ونحوها من الاجناس وأحكامها كونها اجناس وقد عرفت كيفية تعرف أحكامها منها فاذا

قوله يرقى به سماه الخ (قوله يجتمعان في مادة الخ) فيجتمعهان في المسائل الكلية المنطقية وتنفرد الاصول في الكلية قات النحوية وتنفرد المنطق في الجزئية للمنطقية (قوله على معنى واحد) أى اصطلاحاً وأما لغة فالاصل والقاعدة مترادفان لان معناه لغة ما ينطبق عليه الشيء وأما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحارم وأما القانون فمعناه لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس

(قوله المتبادر أن الضمير راجع للقواعد) ووجه تجميع صفة لقواعد على هذا الاختقال وعلى ما بعده أيضا الآن العائد عليه محذوف تقديره بها كما أشار إليه المحشي بقوله بسبب تلك القواعد (قوله ويحتمل أنه للخطاب الخ) وانما لم يجزم الفعل في جواب الطلب عما يقول الخلاصة * وبه غير النفي جزما اعتقد الخ لانه لم يقصد الجزاء اذ الجملة صفة كما علمت على حد قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها أخذ من قول الخلاصة ٢٥ والجزء قد قصد (قوله لتلايحدا الجامع الخ) هذا اذا كانت الفنون هي

القواعد السابقة وأما اذا كانت غيرها فلا اذ لا مانع من اندراج قواعد كلية تحت قواعد كلية جامعة أكثر من الكلمة المجموعة الا انه لما كان خلاف المعتاد المؤلف لم ينظر اليه

تجميع من فنونه فوائدا

(قوله وعلى هذا يتوصل الخ) اذا ضربت هذه الاربعة في الاربعة السابقة صار المجموع ستة عشر لكن قد يقال اذا كانت من والاضافة بيانيتين في الموضعين كان المعنى نخذ قواعد هي أصول وتلك الأصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجميع وهو ضروري لان كل قواعد كذلك الا أن يقال حصلت الفائدة بما استقدمته من كون الجزئيات تسمى فوائدا وفنونا واذا كانتا بيانيتين هنالك وتبعيضيتين هنا كان المعنى نخذ قواعد

قلت الحيوان كل مفعول على كثرين مختلفين بالحقبة جنس خرجت النتيجة قائله الحيوان جنس وعلى هذا القياس (قوله قواعد) مفعول به لاسم الفعل والقواعد جمع فاعلة وقد تقدم تعريفها فتنبه (قوله تجميع الخ) المتبادر أن الضمير راجع للقواعد ويحتمل أنه للخطاب أولافى قوله فهناك الخ والمعنى عليه تجميع بسبب تلك القواعد من فنونه الخ (قوله من فنونه) يحتمل ان من بيانية للفوائد المذكورة بعد ما دلش محذوف على الخلاف المتقدم بين الرضى وغيره ويحتمل أنها تبعيضية والمراد بالفنون الفروع الجزئية المستفادة من القواعد الكلية وليس المراد بها ما هو ظاهرها من الانواع لتلايحدا الجامع والمجموع أو السبب في الجمع ومتعلق السبب وهو المجموع على الاحتمالين في الضمير الذي في قوله تجميع ووجه الاتحاد حينئذ ان الانواع هي القواعد والفوائد المجموعة هي الانواع أو بعضها على الاحتمالين المذكورين من نعم ان جعلت من ابتدائية لم يلزم الاتحاد لان الفوائد المجموعة حينئذ ليست هي الانواع حقيقة بل الفروع المبتدأة منها وعلى كون المراد بالفنون الفروع الجزئية تكون الاضافة في قوله فنونه من اضافة المتعلق للمتعلق ان كان المنطق لا يطلق الاعلى المسائل الكلية كما لا يخفى من أن الفروع الجزئية متعلقة بتلك المسائل المسماة بالمنطق فان كان يطلق على الفروع الجزئية أيضا كانت من الاضافة البيانية لان النسبة حينئذ بين المتضايفين العموم والخصوص من وجه ويحتمل أنها على معنى من التبعيةضية وعلى هذا يتوصل أن في من مع الاضافة الاحتمالات الاربعة السابقة ولهذا قال بعضهم هم في من والاضافة هنا ما سبق في قوله من أصوله وهو لا يتنشى الاعلى كون المنطق يطلق على الفروع كما يطلق على الأصول فله تأمل (قوله فوائدا) مفعول به لقوله تجميع والقواعد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال ونحوهما واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته وتيجنته وخرج بالحيقة المذكورة الغاية فان تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة للفعل من الفعل والعللة الغائية فان تلك المصلحة من حيث انها باعثة للفعل على الفعل فالاربعة متحدة بالذات مختلفة باعتبار لكن الاولان أهم من الاخيرين مطلقا لا تفردا هما عنهما فيما لو حفر حريد الماء فظهر له كنز فانه يقال له فائدة وغاية لا غرض وعللة غائية لانه ليس مطلوباً من الفعل ولا باعنا عليه وقال بعضهم الفائدة أيضا أهم مطلقاً من الغاية لا تفردا هما عنهما فيما لو حفر حريد

٤ سلم هي الأصول وتلك الأصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجميع فوائدها هي بعض الفنون وتلك الفنون بعض المنطق وفساده ظاهر اذ المنطق انما يجمع جميع جزئياته لا بعضها وعلى جعلها هنالك لتبعيض مع جعلها هنا للبيان يكون المعنى نخذ قواعد هي بعض الأصول وتلك الأصول هي بعض المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجميع جزئيات المنطق جميعها مع ان بعض الجزئيات لا جميعها الا أن يقال نظير ما سبق للمعنى لما كانت تلك القواعد تحصل بها الملاكات على ادراك جميع الجزئيات كانت كأنها جامعة لجميع الجزئيات وقس على ذلك بقية الستة عشر وهذا القدر يكفي النية (قوله فالاربعة متحدة بالذات) أي قد قصد أخذ من قوله لكن الاولان أهم من الاخيرين مطلقاً تدبر

(قوله أبداها السيد الجرجاني) ظاهر عبارته في حاشيته على المطول اختياراً ثم موضوعاً للالفاظ الخارجية ونص عبارته قد نقلناه في حاشيته على رسالة الشيخ الدرديرة نعمنا الله به المعمولة في بيان المجاز تمدير (قوله والخيار الاول) أي وهو الالفاظ وقوله لكن بقيد ملاحظة المعاني أي فهي شرط فان الالفاظ وان كانت اعراضاً منقضية لكن لما ضم اليها اعتبار المعاني تقوت وصحت لأن تكون مدلولاً لا يقال اذا تقوت الالفاظ يجعل المعاني شرطاً لم تقوت يجعلها شرطاً أولى لاننا نقول انه عند جعل المعاني شرطاً يكون كل من الالفاظ والمعاني مأخوذاً على حدته فهما كخططين ضعيفين ضامن غير قتل فضعفهما باق بخلافه على الثاني فانه مثل الخططين بعد القتل فيزول الضعف لانهم اصابا شيئاً واحداً وانت خبير بأن الذي اختاره المحقق الدواني وعليه مشايخنا منهم شيخنا المحشي نعمنا الله ببركته اذ كان يقرر لنا ذلك كثير انما هو الالفاظ الذهنية وهي ليست من السبعة بدليل تعليمهم عدم صحة مدلولاتها بانها اعراض تنقضي بمجرد النطق فلا تصلح أن تكون مدلولاً ولا جزءاً من مدلول ويستفاد أيضاً من ظاهر كلام ٢٦ السيد الجرجاني في حاشيته على المطول فقوله المحشي والخيار الاول فيه انظر ولولا

هذا الجمل من قوله من احتمالات سبعة بمعنى بآه البديل الا أن يقال أرادوا بالالفاظ ما يشمل الالفاظ الذهنية غاية الامر أن في التعليل قصوراً فقوالهم لانها اعراض سبالة الخ أي ولانها غير مقصودة لذاتها فالاول راجع للالفاظ الخارجية والثاني لها
 سميت بالسلم المروني
 وللذهنية لكن اذا نظرت للالفاظ الذهنية زيادة على الالفاظ الخارجية واكون المعاني وما معها شرطاً أو شطراً زادت الاحتمالات على سبعة وقد ينشأ ذلك

الماء فظهر له كثر على نصف الحفر من لا ولم يقطع الحفر بل أتمه فانه يقال لهذا الكثر فائدة لا غاية لانه ليس في طرف الفعل ورد بأنه في طرف الفعل الذي انتهى بوجود الكثر وأما بعد هذه فعمل جديد فتأمل (قوله سميت) الضمير يرجع للموافق المفهوم من السياق فالمسمى انما هو الالفاظ المؤلفة لكن باعتبار دلالتها على المعاني كما هو التحقيق من احتمالات سبعة أبداها السيد الجرجاني في مسمى الكتب حيث قال يحتمل انه الالفاظ فقط أو المعاني فقط أو النقوش فقط أو اثنان من هذه الثلاثة أو مجموع الثلاثة والخيار الاول لكن بقيد ملاحظة المعاني كما علمت (قوله بالسلم) مدلول ثان لسمي وأدخل الباء عليه لانه يجوز تعديبه اليه بها كما يجوز تعديبه اليه بنفسه تقول سميت ابني بمحمد وسميته محمداً والسلم حقيقة فيما يتوصل به الى أعلى اذا كان ذلك الامر محسوساً بحاسة البصر والا كان مجازاً بالاستمارة التصريحية كما هنا الكن جعله هنا مجازاً بقطع النظر عن العلية والافه وحقيقة لوضعه على هذا المتن بطريق النقل لما قبل من انه صار حقيقة عرفية فيه فهو من الاعلام المذمومة وهي حقائق واعلم أن أسماء الكتب ومثلها أسماء التراجم من قبيل علم الشخص لأن المسمى به الذي هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مشخص معين ولا نظير له تعدد به تعدد الحمل لانه انما يغشاهن التدقيق الفلسفي وهو غير معتبر عند أرباب العربية كما حقه العصام في شرح رسالة الوضع بخلاف أسماء العلوم فان من قبيل علم الجنس على المشهور لكن اختار بعض المحققين أن من قبيل علم الشخص أيضاً لأن المسمى به الذي هو الاحكام المخصوصة مشخص معين ولا نظير لتعدد به تعدد الحمل لما ذكره فليفهم (قوله المروني) بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما

فيما كتبناه على القطر وحاشيته لالامة السجاعي (قوله لكن اختار بعض المحققين الخ) أي لان مدلولها كذا القواعد المضبوطة الحاصلة بالفعل أو بالقوة فالوضع استحضرها بجهة وحدتها ووضع عليها الاسم المخصوص (قوله ولا نظير لتعدد به تعدد الحمل) قد يقال القول بان أسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس ليس مبنياً على ان الشيء يتعدد بتعدد محله الذي هو تدقيق فلسفي بل لانه لما كانت أسماء العلوم أسماء للقواعد وهي قابلة للزيادة لانها تزيد بزيادة العلماء كانت أسماء الماهيات القواعد الكلية الشاملة تلك الماهيات لما حصل بالفعل ولما لم يحصل منها كاسامة اسم للماهية الشاملة لما حصل من الافراد بالفعل ولما لم يحصل بخلاف أسماء الكتب والتراجم فان أسماء الاشياء لا تقبل الزيادة اذ هي أسماء لما حصل بالفعل هذا وعلى من السيد الجرجاني ان بعضهم يفصل في أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد والأدراكات لجعلها على الاول اعلاماً شخصية معلاً بان القواعد التي في ذهن زيد هي التي في ذهن عمرو ومن غير نظر الى تعدد الحمل وعلى الثاني اعلاماً جنسية معلاً بان الادراك الذي في ذهن زيد هو الذي في ذهن عمرو وان لم ينظر الى الحمل بخلاف ما سبق فان

التأخير فيه انما جاء من محله اه وسكت هما اذا اريد بهما الملكية والتأخير انما كالا درالو والتأخير ان هذا التفصيل جار على القول
بغايرة العلم للمعلوم بالذات اما على ان المغايرة اعتبارية وان الموجود في الذهن عين المعلوم لا الشبح والمثال فلا الا ان يقتضي
بالتأخير الاعتباري أي اعتبار كون الشيء معلوما وكونه علما وان أردت الزيادة فعليك ٢٧ بحاشيتنا على رسالة الصبان

البيان (قوله فالمراد انه
يرقى به لماعداه الخ) هذا
ظاهر على جعل التركيب
من باب التصريحية فقط
أو المكنية مع جعل
قرينة الاستعارة تصريحية
تحقيقية لان السماء حينئذ
المرقية بالعلم هي المسائل
الصعبة اما على جعله من
باب اضافة المشبهة الى
المشبه أو المكنية مع بقاء
القرينة على حالها فلا اذ
المراد بعلم المنطق على هذا
كله نعم ان اريد بعلم المنطق
الصعب منه على سبيل
البحار المرسل من اطلاق
الكل على البعض صح
أيضا وعليه يحذف كلام
شيخنا الحنفى رحمه الله
يرقى به سماء علم المنطق
واقه أرجوان يكون خالصا
(قوله ترشيفا) هذا ظاهر
على جعل التركيب
من اضافة المشبهة به
للمشبه لان الترشيح
يكون للتشبيه ومن باب
الاستعارة التصريحية فقط
أو المكنية مع استعارة
قرينة فيكون ترشيفا

كذا اشتمر لكن المروي عن المصنف المنور في تقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما
وهما وان كانا بمعنى واحد وهو المزين المزخرف لكن ثانيهما أولى لكونه هو الرواية ولكونه
حسنا عذبا بسبب قربته وعدم جريانه على الالسنه بخلاف أولهما وقد استشهد بعضهم على
الأول بقول الشاعر حين سئل هل خط الملك أحسن أو خط ابن مقله بعد أن رأى الخطين
يخطط مولانا خطوط ابن مقله * ويتظمها نظم الآتي في السلك
فهذا عليه رونق الخط وحده * وهذا عليه رونق الخط والملا
وردد ذلك الاستشهاد بأن المروي عن الشاعر نورق بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما
لا بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما كما زعم المستشهد (قوله يرقى به الخ) مستأنف
استثنافا بيانيا فكان سائلا قال له ما وجه تسميته بالسلم فقال له يرقى به الخ والضمير يرجع
للمؤلف الذي رجع اليه الضمير في قوله سميته وكذلك الضمائر في قوله وأن يكون خالصا الخ
كما يؤخذ من الشرح الصغير للشيخ الملوي ويصح رجوع ذلك للسلم المتقدم كما ذكره في الشرح
الكبير لكن يتعين أن يراد به المسمى لا الاسم كما هو المراد به فيما سبق فيكون فيه استخدام
لكن الأول أولى كما لا يخفى وقوله سماء علم المنطق أي علم المنطق المشبهة بالسماء في العلو فإضافة
سماء لما بعده من اضافة المشبهة للمشبه لا يقال يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء الى نفسه
لان هذا المؤلف بعض المنطق وقد جعله موصلا لعلم المنطق المشتغل على ذلك البعض لانا
نقول لا يخفى أن هذا المؤلف ألقاها لامعان فلا يلزم ما ذكر وعلى تسليم انه معان فالمراد انه يرقى
به لماعداه من علم المنطق لاجمعته الشامل له هذا ويصح أن يكون في كلامه استعارة تصريحية
أو مكنية فعلى الأول يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بمعنى السماء بجماع عسر
التناول في كل واستعار اسم المشبهة للمشبه وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجم
بجماع الاهتداء بكل تشبيه مضمرا في النفس وحذف اسم المشبهة وأثبت شيئا من لوازمه وهو
السماء اما باقيا على معناه الحقيقي أو مستعارا للمسائل الصعبة وعلى كل من هذه الوجوه يكون
قوله يرقى ترشيفا فلينأمل (قوله واقه أرجو) اللفظ الشريف منصوب على التعظيم هكذا
الادب ولا يقال انه منصوب على المفعولية مع أنه الواقع لما فيه من الاخلال بالادب وانما قدمه
لإفادة الحصر فكانه قال وأرجو الله لا غيره والرجاء بالمند كالرجوع على وزن الضرب والرجاء
على وزن السعادة معناه الأمل مع الأخذ في الاسم باب بخلاف الطمع فانه الأمل وان لم يكن
مع الأخذ في الاسم باب فكل رجاء طمع ولا عكس وقد يخص الطمع بما لم يكن مع الأخذ
في الأسباب فيكون مباينا للرجاء وقد يطلق الرجاء على الخوف ومنه قوله تعالى وأرجوا اليوم
الآخر أي خافوه وقوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا أي لا تحافون عظمة الله تعالى وأما
بالقصر فهو الناحية كما في المختار (قوله أن يكون خالصا) أي من المكدرات التي تحبط العمل

لاستعارة القرينة واقه على ج له من باب المكنية من غير استعارة القرينة فلا ادراك لرقى لا يناسب المشبهة الذي هو النجم
وانما يناسب السماء الآن يقال انه يناسب النجم لكونه يرقى اليه نفسه أو لعله وهو السماء تأمل (قوله وقد يطلق الرجاء على
الخوف) أي حقيقة اه صبان

(قوله صدق ذلك بكل من المراتب) كيف هذا مع نسبة الخلو للذات والخالص للذات لا يكون الا حيث كانت الذات هي المقصودة فيكون قاصرا على أعلى ٢٨ المراتب ثم لم يقيد بالجار والجر وصدق بكل المراتب الا أن يقال مقصود المحشى انه

يحمل ان يراد بالخالص لذاته
ما ليس معه رياء ولا شئ
مما يحبط العمل لا ما ليس
معه شئ أصلا بحيث تكون
الذات هي المقصودة فقط
وحيث قد يصدق الخ وان
كان هذا الاحتمال خلاف
المتبادر بل المتبار هو الثاني
المشار اليه بقوله واما اذا
كان المراد الخ (قوله ونقل
عن المعنى الاصل الى مطلق
الناقص ثم نقل عنه الخ)
فيه ان هذا هو بناء الجواز
على الجواز (قوله كان مجازا
بالاستعارة) يحتمل اجراء
الاستعارة بعد الجواز المرسل
نظير ما ذكره المحشى عند قوله
سط (قوله توضيح ذلك)
أى وكان مغاير الما قبله
لوجهه الكريم ليس قالصا
وان يكون نافعا للمبتدى
به الى المطولات يمتدى
(قوله ان لا يكون ناقصا
حسا) لا منافاة بين ما هنا
وقوله فيما مر استعمال
في الناقص المعنوى لان
النقص المعنوى يجامع
الجسمي (قوله مغاير لما
قبله) أى ليس توكيذا فلا
يتأني انه قديمى لزومه لما
بعد هو النفع للمبتدى
(قوله من ذكر اللازم بعد
اللزوم) أى لن أريد بالنفع

كبح الظهور والشهرة والمجدة وحيث كان المراد ما ذكر صدق ذلك بكل من المراتب الثلاثة
التي ذكروها للعبادة الخالية من الحرمة وهي أن تعبد الله طلبا للثواب وهربا من العقاب وهذه
أدناها وأن تعبدته تعالى لتتشرف بعبادته والنسبة اليه وهذه أعلى من التي قبلها وأن تعبدته
تعالى ليكون الهك وأنت عبده وهذه أعلاها كما ذكره المناوى وأما اذا كان المراد أن يكون
خالصا من موانع الكمال الاعلى كان من المرتبة الاخيرة عينا فليمتأمل (قوله لوجهه الكريم)
اعلم انه اذا ورد في كتاب أو سنة ما يوهى انه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى
صرفه عن ظاهره وهذا محل وفاق من السلف والخلف غاية الامر انهم اختلفوا في تعيين المعنى
المراد فالسلف لا يعينونه بل يفترونه اليه تعالى فيقولون في نحو قوله تعالى ويحيى وجه ربك
وقوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم المراد من ذلك الا الله
تعالى والخلق يعينونه فيقولون فيما ذكرنا ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم المراد من الوجه
الذات ومن اليد القدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهره

وكل نص أو هم التشبيها * أولا أو فوض ورم تنزيها

كما يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام وان كان المتبادر من البيت المذكور خلافه (قوله
ليس قالصا) يطابق القاص في الاصل على احدى شقّي البعير وقصوه الناقصة عن أختمها كما
يستفاد من المختار ثم أطلق على الناقص مجازا مرسل اما بمرتبة وهو الاقرب أو بمرتبتين
أو مجازا بالاستعارة ويان ذلك أنه اذا لوحظ أن العلاقة الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى
الاصلى الى مطلق الناقص واستعمل في الناقص المعنوى لكونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز
مرسل بمرتبة واذا لوحظ أن العلاقة ما ذكر ونقل عن المعنى الاصل الى مطلق الناقص ثم نقل
عنه الى الناقص المعنوى فهو مجاز مرسل بمرتبتين واذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازا
بالاستعارة ثم ان كان المراد أن لا يكون ناقصا بسبب قصد الظهور والمجدة ونحو ذلك كان
ما ذكرنا كمد القول ان يكون خالصا لوجهه الكريم وان كان المراد أن لا يكون ناقصا
في النفع بحيث يكون مطروحا في زوايا الاهمال لا يفتن به كان قوله وأن يكون نافعا توضيحا
لذلك وان كان المراد أن لا يكون ناقصا حسا بحيث لا يتم بأن يعوقه عائق عن اكماله كان ذلك
مغاير الما قبله وما بعده لكن فيه نوع بعد فليتهم (قوله وأن يكون الخ) معطوف على قوله أن
يكون خالصا الخ وقوله نافعا للمبتدى أى بطريق الاصاله في وضعه فلا يشاقى أن يكون نافعا
لغير المبتدى من المتوسط والمنتهى أيضا براجعة أو نحوها ولا يخفى ان الجار والجر ومرتعلق
بقوله نافعا ولا يشاقى ذلك جعلهم اللام زائدة لتقوية العامل الذي هو نافعا لضعفه بالقرينة
عن الفعل في العمل لان زيادتها غير محضة فلما لم تكن زيادتها محضة جوز وانعطفها كما هو
مصرح به في محله والمراد من المبتدى هنا الاخذ في صغار العلم وقد أجاب الله دعاء المؤلف
بذلك كما هو مشاهد فانه كان محباب الدعوة كما نقله بعضهم عن العلامة السيوطى رضي الله عنهم
أجمعين (قوله به الى المطولات يمتدى) ذكر هذا بعد ما قبله من ذكر اللازم بعد اللازم
أو تخصيص بعد تعميم لان النفع أهم من أن يكون بذلك أو غيره

ما لا يشمل الاهتداء به الى المطولات وقوله أو تخصيص أى ان أريد به ما يشمل ذلك كما أفاده بالتعليل بعد * (فصل)

(قوله هو في اللغة الخارج الخ) فظاهره ان هذا مع في لغوي أصلي ولا مانع منه اذ لا مانع من ان يكون الشيء معنيان فالفصل تارة يطلق بالمعنى المصدرى على الجزئين الشئيين وتارة يطلق بالمعنى الاسمى على الخارجين بينهما ويحتمل انه في اللغة الخارج الخ بعد النقل من المعنى المصدرى تأمل (قوله ويحتمل غير ذلك) كان يحتمل من ظرفية الدال ٢٩ في المدلول ويستغنى عن

تقدير دال (قوله أجب

بأنه من باب الترجمة الخ)

أجب أيضاً بان المراد

في بيان الاختلاف في

جوازه فتكون الترجمة

مطابقة للمترجم لان

بيان الاختلاف في جوازه

يتضمن بيان الاقوال الثلاثة

اه صبان (قوله أو ان في

الترجمة الخ) وسر الاختصار

على الجواز لكونه المشهور

الصحيح (قوله على أهل كل

اقليم) أي اذا كان

بين كل اقليمين مسافة قصر

(فصل في جواز الاشتغال به)

والخلاف في جواز الاشتغال

به على ثلاثة أقوال

(قوله وهو فرض كفاية)

أي رد الشكوك فرض

كفاية فالضمير راجع لرد

الشكوك وفي كلامه

إشارة الى قياس من الشكل

الاول نظمه هكذا علم

المنطق يتوقف عليه فرض

الكفاية وكل ما يتوقف

عليه فرض الكفاية

يكون فرض كفاية ينتج علم

المنطق يكون فرض كفاية

وهو المدعى (قوله على ان

يدخل في البيت الشكل)

(فصل) * هو في اللغة الخارج الخ) فظاهره ان هذا مع في لغوي أصلي ولا مانع منه اذ لا مانع من ان يكون الشيء معنيان فالفصل تارة يطلق بالمعنى المصدرى على الجزئين الشئيين وتارة يطلق بالمعنى الاسمى على الخارجين بينهما ويحتمل انه في اللغة الخارج الخ بعد النقل من المعنى المصدرى تأمل (قوله ويحتمل غير ذلك) كان يحتمل من ظرفية الدال ٢٩ في المدلول ويستغنى عن تقدير دال (قوله أجب بأنه من باب الترجمة الخ) أجب أيضاً بان المراد في بيان الاختلاف في جوازه فتكون الترجمة مطابقة للمترجم لان بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الاقوال الثلاثة اه صبان (قوله أو ان في الترجمة الخ) وسر الاختصار على الجواز لكونه المشهور الصحيح (قوله على أهل كل اقليم) أي اذا كان بين كل اقليمين مسافة قصر ***** (فصل في جواز الاشتغال به) والخلاف في جواز الاشتغال به على ثلاثة أقوال ***** (قوله وهو فرض كفاية) أي رد الشكوك فرض كفاية فالضمير راجع لرد الشكوك وفي كلامه إشارة الى قياس من الشكل الاول نظمه هكذا علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ينتج علم المنطق يكون فرض كفاية وهو المدعى (قوله على ان يدخل في البيت الشكل) (فصل) * هو في اللغة الخارج الخ) فظاهره ان هذا مع في لغوي أصلي ولا مانع منه اذ لا مانع من ان يكون الشيء معنيان فالفصل تارة يطلق بالمعنى المصدرى على الجزئين الشئيين وتارة يطلق بالمعنى الاسمى على الخارجين بينهما ويحتمل انه في اللغة الخارج الخ بعد النقل من المعنى المصدرى تأمل (قوله ويحتمل غير ذلك) كان يحتمل من ظرفية الدال ٢٩ في المدلول ويستغنى عن تقدير دال (قوله أجب بأنه من باب الترجمة الخ) أجب أيضاً بان المراد في بيان الاختلاف في جوازه فتكون الترجمة مطابقة للمترجم لان بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الاقوال الثلاثة اه صبان (قوله أو ان في الترجمة الخ) وسر الاختصار على الجواز لكونه المشهور الصحيح (قوله على أهل كل اقليم) أي اذا كان بين كل اقليمين مسافة قصر ***** (فصل في جواز الاشتغال به) والخلاف في جواز الاشتغال به على ثلاثة أقوال ***** (قوله وهو فرض كفاية) أي رد الشكوك فرض كفاية فالضمير راجع لرد الشكوك وفي كلامه إشارة الى قياس من الشكل الاول نظمه هكذا علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ينتج علم المنطق يكون فرض كفاية وهو المدعى (قوله على ان يدخل في البيت الشكل)

لان ثلاثة من غير تنوين على وزن متفعل فحذف منه الثاني الساكن وهو السين في الميزان والسابع الساكن وهو النون التي بعد اللام في الميزان (قوله ذي الوند المقروق) وهو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن كظهر فسبب خفيف لانه يعرفان ثانياً ما

دي الوتد المجموع كما هو في بحر الرجز الذي منه هذا النظم فلا يدخله الشكل كما هو مقرر في محله
 (قوله فابن الصلاح الخ) أي إذا أردت بيان ذلك فابن الصلاح الخ وهو الحافظ الفقيه الورع
 الزاهد العارف بالتفسير والاصول والنحو الكردي الاصل نزيل دمشق تقي الدين أبو عمرو عثمان
 ابن الصلاح عبد الرحمن ثقة على والده الصلاح شيخ بلاده في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين
 وخمس مائة أفاده الملو في كبيره مع زيادة من شرح الخبزة (قوله والنواوي) هو الامام المشهور
 محي الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة وهو منسوب الى نوى قرية من قرى الشام من
 عمل دمشق فحاقه سيدي سعيد من انما قرية من قرى مصر سبق قلم وكان القياس في النسبة
 اليه نواوي كما يقال في النسبة الى فتى فتوى فقوله النواوي على غير قياس وقال سيدي سعيد
 ان زيادة الالف في نواوي اما الضرورة الوزن أو للاشباع كما قالوا السخاوي في النسبة الى سخا
 وقد ناقشه الشيخ الملو في كبيره بأن الاشباع سماحي لا قياسي والاشباع كل حركة وبان هذا
 ليس من ضرورة الشعر أي ليس من ضرورة القياسية بمعنى أنه ليس من الامور التي يجوز
 للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف
 ومد المقصور وقصر المدود وان كان من ضرورة السماعية بمعنى انه من الامور التي
 لا يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة وان وقع في بعض اشعار العرب للضرورة
 شذوذا فهو موقوف على السماع هذا امراده وان توقف بعضهم في قوله بان هذا ليس من
 ضرورة الشعر حيث قال انظر ما وجهه ثم قال بل الظاهر أنه من ضرورة الشعر اه فليتأمل
 (قوله حرما) أي حرما الاشتغال به ووافقه ما على ذلك كثير من العلماء قال بعضهم ووجه
 تحريم هؤلاء الاشتغال به انه يشتغل به اليهود والنصارى وردبانه يلزم هذا القائل تحريم
 الطب والنحو بل والاكل والشرب وغيره ما لا يشتغال به اليهود والنصارى بذلك فالحسن ان
 يقال وجه تحريمهم الاشتغال به انه حيث كان مخلوطا بضالات الفلاسفة يخشى على الشخص
 اذا اشتغل به أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة كما يؤخذ من
 كلام الشيخ الملو وقدير عليه ان هذا الوجه لا يظهر فيمن كان كامل القريحة ممارس السنة
 والكتاب وقد يجاب بأنهم التزموا ذلك حتى بالنسبة لمن كان كذلك وان لم يظهر فيه ماذ كرسا
 للباب ودرأ للمفسدة فليراجع (قوله وقال قوم) هم الغزالي ومن تبعه كما يعلم من شرح
 المصنف وقوله ينبغي أن يعلم أطرف فيه الشيخ الملو احتقالي الوجوب والندب حيث قال
 وقوله ينبغي يحتمل ان يكون بمعنى يجب كناية ويحتمل ان يكون بمعنى يستحب اه لكن
 المصنف جزم بحمله على استحباب حيث قال واستحب الغزالي ومن تبعه وفي كلام بعضهم
 أن لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب وأيضا في كلام ابن يعقوب ان الغزالي
 لم يجعله من فروض الكفاية وأما ما قاله من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحمول
 على أن المراد انه لا يوثق بعلمه الوثوق التام وهو محمول أيضا على من لم يستغن عنه بجودة الذهن
 وصحة الطبع كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وما يروى من انه رجع الى تحريمه فلم يثبت اه
 فخصام من كلام بعض المحققين (قوله والقوله المشهورة) أي بسبب كثرة قائلها وقوله
 العصبية أي بسبب قوة دليلها فان قيل هذا يقتضي أن كلام من القولين السابقين غير مشهور

فابن الصلاح والنواوي حرما
 وقال قوم ينبغي أن يعلم
 والقوله المشهورة العصبية
 ساكن وتقع وتعلمه فروق
 لانه ثلاثة أحرف أو سطها
 ساكن وان سبب خفيف
 لما ذكر (قوله ذي الوتد
 المجموع) وهو ثلاثة أحرف
 آخرها ساكن نفس سبب
 خفيف وتنف سبب خفيف
 أيضا وعلان وتند مجموع
 (قوله ليس من الامور التي
 يجوز للشاعر الخ) كصرف
 ما لا ينصرف ومنع صرف
 ما ينصرف ومد المقصور
 وقصر المدود (قوله ورد
 الخ) قد يقال ان اشتغال
 اليهود والنصارى بالمنطق
 من غير ضرورة اليه بل
 مع الاستغناء عنه وقد
 صار شعارا لهم وقد نهي
 عن موافقتهم في الاعباد
 والملابس فنهي عن موافقتهم
 في الاشتغال بهذا أيضا
 بخلاف علم الطب وما معه
 (قوله لا يوثق بعلمه) أي
 ادراكه أي ادراكه كان لانه
 لا يفرق بين صحيح العلوم
 وفاسدها

(قوله مستنبط) أي مستخرج فالقريحة بمعنى المقروحة أي المستخرجة (قوله ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة الخ) قد يقال دسح ان يكون هناك مجاز واحد بان تنقل القريحة من أول مستنبط من الماء للعقل ٣١ لعلاقة المشابهة في الانتفاع بكل

(قوله اما بالاستعارة) أي

التبعية لان قريحة على

وزن فعيلة بمعنى مقعولة

فهى مشتقة من القرح نعم

ان نظرا لكونه اجرت مجرى

الجوامد كانت أصلية

وهكذا يقال في الجاز

المرسل (قوله بتنزيله منزلة

المعنى الحقيقي الخ) يحتاج

لهذا في الجاز المرسل أيضا

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

جواز له لكامل القريحة

عمارس السنة والكتاب

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

(قوله الى أول مستنبط من

العلم الخ) أي بان يتجوز

بالقريحة الى أول مستنبط

مطلقا ثم ان استعملت في

أول مستنبط من العلم

لكونه فردا من افراد ذلك

المطلق كان مجازا بمرتبة

واحدة وان نقلت ثانيا من

مطلق أول مستنبط الى

أول مستنبط من العلم كان

مجازا بمرتبتين هذا ان كان

النقل من أول لاول فان

كان من أول لما يستنبط

من العلم مطلقا كان بثلاث

مراتب بان يتجوز به الى

أول مستنبط مطلقا ثم الى

أول مستنبط من العلم ثم

الى مطلق مستنبط من العلم

اه صبان وهذا مبنى على

ما اشهر والا فهو من بناء

وليس كذلك أجيب بان الذي اختصت به هذه القولة بمجموع الوصفين المذكورين وحيد فلابد ان يشار في القوان الاولين أيضا الكثرة فاذلهم ما (قوله جواز الخ) من المعلوم أن الجواز كون الشيء بحيث يستوي نسبتا للفعل والترك اليه وهو بهذا المعنى لا يلائم قوله ايتهدي به الى الصواب لانه يقتضي أن نسبة الفعل اليه أرجح ولذلك قال بعضهم ما معناه انه أراد بالجواز كونه مأذونا فانه شرعا وحيد فلابد ان يكون محققا للوجوب والندب ومعلوم أن محله ما لم يستغن عنه كما تقدم (قوله لكامل القريحة) أي شخص كامل القريحة واعلم أن القريحة في الاصل أول مستنبط من الماء نقلت الى أول مستنبط من العلم وألى المستنبط منه مطلقا أي وان لم يكن أولا اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ويتصل من هذا انه محقق أن يكون التجوز ان المذكور ان من الجاز بالاستعارة وأن يكونا من الجاز المرسل وأن يكون الاول من الجاز بالاستعارة والثاني من الجاز المرسل وأن يكون الاول من الجاز المرسل والثاني من الجاز بالاستعارة وتقرير الاحتمال الاول أن يقال شبه أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقا بأول مستنبط من الماء بجامع الحياة في كل وان كانت الحياة في المشبه للروح وفي المشبه للجسم واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه ثم شبه العقل بالمعنى المنقول اليه بتنزيله منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى المتجوز اليه بعد بجامع الانتفاع والاهتمام بكل واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه به وتقرير الاحتمال الثاني أن يقال نقل لفظ القريحة من أول مستنبط من الماء الى أول مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا مجازا مرسل اما بمرتبة أو بأكثر والعلاقة في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد ثم نقل الى العقل مجازا مرسل من اطلاق اسم الشيء على آتية وان شئت قلت من اطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين الآخرين واضح مما ترويه وهذا قد صارت القريحة حقيقة عرفية في العقل المجزأ المعنى الاصل الى الاول والثاني بحيث اذا أطلقت انصرف الى العقل لا الى المعنى الاصل الى الاول والثاني حتى اذا أريد أحدهما كان بطريق المجاز العرفي فلا بد عليه من قرينة فليتهم (قوله عمارس السنة والكتاب) أي من اولهم ما وتمد اولها ما بحيث عرف العقائد الحق من العقائد الباطلة هذا هو المراد وليس المراد بما رسهما من اولها وتمد اولها ما بحيث عرف ما يتعلق بهما من لغات وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك لان هذا انما يحتاج اليه المجهت المطلق كما قاله ابن يعقوب واحتراز المصنف بالتقييد بكامل القريحة عن ناقصها وعمار من السنة والكتاب عن لم يمارسها فلا يجوز لكل منهما الاشتغال به أعني بالقسم الثاني من هذا الفن الذي هو المخلوط بضالات الفلاسفة ومثل هذا القسم في هذا التفصيل كتب علم الكلام المشقة على بخلية طائفت منها كالمطالع والطوالع والمواقف والمقاصد فيجوز الاشتغال بها لكامل القريحة عمار من السنة والكتاب بحيث عرف العقائد الحق من العقائد الباطلة دون غيره فلا يجوز له الاشتغال بها الثلاث يمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع لامة تارة فانه تمكن من قلبه بعض تلك العقائد كاعتقادهم ان الله لا يرى لتروهم أنهم أنه لا يرى الا ما كان جسما أو قائما به وبخوا على

المجاز على الجاز وانما بيان كونه بمرتبة أو بمرتبتين كما

(قوله حق قال امام الحرمين لا يحد لتعذره) عبارة جمع الجوامع والعلم قال الامام ضروري ثم قال هو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب وقيل هو ضروري فلا يحد وقال امام الحرمين عسر فالرازي الامسالك عن تعريفه انتهت وفي حواشي الامير علي عبد السلام وقال الرازي كما ٣٢ في جمع الجوامع والمواقف والمقاصد لا يعرف العلم وقال امام الحرمين والغزالي

تعريف العلم عسر اه
(قوله ونفسا تطبع الخ)
واما النفس في قوله تعالى
كتب ربكم على نفسه الرحمة
ونحوه فمعنى الذات (قوله
اطلاق ذلك) أي التصور
والتصديق اما الادراك
والنفس فهما وان أوهما
الانه ورد اطلاقهما عليه
تعالى حق قيل ان له صفة
تسمى بالادراك تدبر (قوله
وهو النسبة) أي الخارجية
ليتمدى به الى الصواب

(أنواع العلم الحادث)

ادراك مفرد تصور اعلم
(قوله ان لم يعلم عدم تنوع
علمه) قيل الاولى اسقاط
عدم اه وفيه نظر ظاهر
(قوله وادراكهما دون
النسبة بينهما) فيه ان
تصورهما يستدعي تصور
النسبة التي لو حظ طرفاها
حصلت اه عطار وقد
يقال لانسلم ذلك اذ لا يلزم
من تصور ما صدقات
الموضوع كيدوما صدقات
المحمول ككقائم ولا من
تصورهما معا بقطع النظر
عن ارتباط احدهما بالآخر
تصورا للنسبة وهذا هو

ذلك قياسا صورته هكذا الله ليس بجسم ولا قائم به وكل ما كان كذلك لا يرى تخرج النتيجة
قائلة الله لا يرى ونحن نبطل ذلك القياس بنقض كبراه الخكم العقل بأن ما كان موجودا
يصح أن يرى وان لم يكن جسما ولا قائما به وتبنى على ذلك قياسا قائل الله موجود وكل موجود
يصح أن يرى تخرج النتيجة قائلة الله يصح أن يرى وهو الحق والله الموفق (قوله ليمتدى به
الى الصواب) علمه لقوله جواز الخ وقد تقدم ما فيه ولا يخفى أن الصواب ضد الخطأ نسأل الله
التوفيق للصواب والنجاح يوم الحشر والحساب والفوز بصحبة سيدنا محمد خيرا ولى الابواب

(أنواع العلم الحادث)

أى التى هي أربعة كما يعلم من استقصاء كلامه وذلك لان العلم اما تصور واما تصديق وكل منهما
اما ضرورى واما نظرى وتعرض المصنف لتنويع العلم ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف
حق قال امام الحرمين لا يحد لتعذره وقال الامام الرازي لا يحد لكونه ضروريا لکن المختار
أنه يحد فحده بعض الاصوليين بأنه ادراك النسبة التصديقية وليس مراداهما وانما المراد به
مطلق الادراك بدليل التقسيم الآتى واحترز بقوله الحادث عن علمه تعالى اشعارا بأنه لا يتصف
بكونه تصورا أو تصديقا ولا بكونه نظريا أو ضروريا لان كلامه من التصور والتصديق مفسر
بالادراك وهو وصول النفس الى تمام المعنى وذلك من خواص الاجسام فى وصف علمه تعالى
بذلك ايها ان له تعالى جسما ونفسا تطبع فيها صورة المعلومات ولهذا يتنوع اطلاق ذلك ولو
أريد به معنى صحيح كأن يراد بالتصور فى حقه تعالى علم بما يسمى العلم به بالنسبة اليه ان تصورا
وهو المفرد كيدوما بالتصديق فى حقه تعالى علم بما يسمى العلم به بالنسبة اليه ان تصورا وهو
النسبة كمناسبة القيام لزيد ولان النظري مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضى
الحادث لكونه مسبوقا بالنظر والاستدلال وأما الضرورى فهو وان كان معناه أعم
مالم يحصل عن نظر واستدلال صحيحا فى حقه تعالى لكن اطلاقه على علمه تعالى فيه ايها
مقارنته للضرورة لاطلاق الضرورى على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل فى حقه
تعالى فان قيل لا حاجة لزيادة المصنف هذا القيد لخروج علمه تعالى بافظ الانواع لانه لا أنواع
له أجيب بأن المصنف قيد بذلك ليخرج علمه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة ان علمه
تعالى يتعدى تعدد العلوم وفيه ان هذا يقتضى ان القائل بذلك يقول بأن تعدد العلم بتعدد
المعلوم بتعدد بانواع وليس كذلك بل يقول بأن تعدده بذلك تعدد بالشخص فيما يظهر فالاولى
الجواب بأن المصنف أراد الايضاح فزاد القيد المذكور لتصريحه بالقصد ولا سيما بالنسبة لمن لم
يعلم عدم تنوع علمه تعالى فليتأمل (قوله ادراك مفرد الخ) المراد بادراك المفرد الادراك الذى
لم يتعلق بالنسبة الخارجية على وجهه الاذعان بأن لم يتعلق بنسبة أصلا وذلك ادراك
الموضوع وحده وادراك المحمول وحده وادراكهما دون النسبة بينهما أو يتعلق بنسبة غير
خارجية وذلك ادراك النسبة الكلامية التى هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات

المراد لا ما فهمه (قوله وذلك ادراك النسبة الكلامية الخ) أى فادراك النسبة الكلامية بقطع النظر عن
قيامها من ادراك الموضوع والمحمول يسمى تصورا وكذا اذا اعتبر ادراكهما أحدهما أو وهما وهذا التعدد انما هو من

حيث الاعتبار والملاحظة لامن حيث الوجود فلا يمكن وجود ادراك النسبة من غير ٣٣ وجود ادراك الطرفين كما لا يخفى

(قوله كالنسبة في قولك زيد ابن عمرو) أي نسبة الابن لعمرو ولا نسبة ابن عمرو لزيد كما لا يخفى (قوله أو تعلق بنسبة خارجية لا على وجه الاذعان) أي بل على وجه التردد باستواء أو مرجوحية (قوله وقد أبلغ بعضهم صورته الى خمس وعشرين) هو المحقق الصبان سكن في كلامه نظير بل تزيد الصور على ذلك كما يعلم بالتأمل (قوله حيث قال أي وادراك وقوع نسبة الخ) أي سواء كانت تلك النسبة الكلامية على وجه الاثبات أو على وجه النفي (قوله سواء كان راجحا) أي مطابقة أم لا ***** ودراسة نسبة به صدق وسم وقدم الاول عند الوضع لانه مقدم بالطبع ***** (قوله أو جازما غير مطابق) أي راسخا أم لا (قوله أو مطابقا) عطف على قوله غير مطابق أي أو كان جازما مطابقا راسخا (قوله أو جازما مطابقا غير راسخ) أي أو جازما مطابقا غير راسخ (قوله وفي كلام غير واحد الخ) تأييدا نقله يس (قوله بمعنى الادراك) أي الراجح أو الجازم ليجر ما كان على وجه الشك أو لوهم أخذاهما تقدم

في القضية الواجبة وعلى وجه النفي في القضية السالبة سواء كانت انشائية أو خبرية وادراك النسبة الإضافية كالنسبة في قولك زيد بن عمرو وهي بنوة زيد لمرو وادراك النسبة التقييدية كالنسبة في قولك حيوان ناطق وهي ككون الثانی صفة للاول أو تعلق بنسبة خارجية لا على وجه الاذعان بأن لم يكن قابلا ومسالها على ما يأتي في تفسير الاذعان فكل ما ذكر داخل في تعريف التصور وقد أبلغ بعضهم صورته الى خمس وعشرين صورة فتراجع (قوله نصورا علم) أي علم بالتصور بمعنى انه سمي به ولا يخفى ان التصور بهذا المعنى قسم من العلم واما بمعنى حصول صورة الشيء في النفس فهو مرادف للعلم الشامل للتصور بذلك المعنى وللتصديق فتحصل ان التصور له استعمالان كما قاله في شرح التسمية أحدهما استعماله في المعنى الاخص وهو الذي ذكره المصنف والثاني استعماله في المعنى الاعم وهو ما تقدم فلا تغفل (قوله ودراسة نسبة به صدق الخ) الدرك اسم مصدر بمعنى الادراك وقد عات عما مر ان النسبة الكلامية هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات أو على وجه النفي بخلاف النسبة الخارجية فانها وقوع ذلك الثبوت أو عدم وقوعه وقد تقدم ان ادراك النسبة الكلامية يسمى تصورا ومن ههنا علم أن كلام المصنف محمول على النسبة الخارجية لان ادراكها هو الذي يسمى تصديقا وهذا أولى مما صنعه الشيخ المملو من حمل كلام المصنف على النسبة الكلامية مع تقدير مضاف حيث قال أي وادراك وقوع نسبة الخ ومحل تسمية ادراك هذه النسبة تصديقا اذا كان على وجه الاذعان بحيث يطلق عليه اسم التسليم والقبول كما قاله الخبيص في شرح التذيب ونقله عن العضد والسعد والسيد وهذا ما ارتضاه الشيخ المملو وجعله التحقيق ونقل يس في حاشيته على الخبيص عن العصام أن الاذعان الاعتقاد سواء كان راجحا أو الظن أو جازما غير مطابق وهو الجهل المركب أو مطابقا راسخا لا يعرض له الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد وفي كلام غير واحد أن الاذعان عند المناطق بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول ووجه كثير من الاشياخ كذا قال بعض المحققين لكن الذي قاله شيخنا ان المرضى هو الاول فليراجع وليحذر (قوله به صدق وسم) أي علم بالتصديق بمعنى انه سمي بذلك والمتبادر من كلام المصنف أن التصديق اتم لذلك الادراك وحده وهو مذهب الحكماء وهو الراجح وذهب الامام الرازي الى انه اسم له مع الادراكات الثلاثة قبله أعني ادراك الموضوع وادراك المحمول وادراك النسبة الكلامية فهي عنده معتبرة في التصديق على وجه الشطرية بخلافها على الاول فانها معتبرة فيه على وجه الشرطية وانما سمي ذلك تصديقا لان التصديق لغة النسبة الى الصدق والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس الا أو ما الكذب فاحتمال عقلي كما شرح به السيد (قوله وقدم الاول الخ) أي وجوباً صناعياً كما صرح به المصنف في شرحه واذا كان كذلك فالاولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الامر لمقتضى ذلك وان صح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالنسبة (قوله عند الوضع) أي في الكتابة أو في التعليم أو في العلم أو نحو ذلك (قوله لانه مقدم بالطبع) أي وكل ما كان مقدما بالطبع يناسب أن يقدم في الوضع ليناسب

الوضع الطبع وهذا أحد أنواع التقديم الخمسة المنظومة في قول بعضهم
 وخمسة أنواع التقديم يافتي * أقرب ما يت من الشعر واعترف
 تقدم طبع والزمان وعلة * ورتبة أيضا والتقدم للشراف

وقوله وخمسة أنواع التقديم يقرأ بدرج الهمزة وكذا قوله ورتبة أيضا كما لا يخفى على من له الملم
 بفن العروض وضابط الاقل أن يكون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر من غير أن يكون
 علة فيه كالواحد بالنسبة للاثني وكذلك التصور بالنسبة للتصديق وضابط الثالث أن يكون
 المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة الاصبع بالنسبة لمركبة الخاتم فانها
 مقدمة عليها وهي علة فيها المكن تقدمها عليها المتأخر في التعقل والافهم ما في الوجود
 الخارجى متقارنان وضابط كل من الثاني والرابع والخامس ظاهر ومثال الثاني تقدم الاب
 على الابن ومثال الرابع تقدم الامام على المأموم وعبر بعضهم عن هذا النوع بالتقدم بالمكان
 ومثال له بذلك ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل واعلم أن التصديق انما يتوقف على
 تصور يناسبه فاذا رأيت شخصا من بعد صبح أن تحكم عليه بأنه شاغل فراغاً لانه قد وجد التصور
 الذى يناسبه وهو تصوره بكونه جسيماً ولا يتوقف على أن تصوره أنه انسان أو فرس مثلاً نعم
 لو أردت أن تحكم عليه بأنه متحرك مثلاً لم يسع لك ذلك حتى تصوره ما ذكر أفاده الشيخ المولى
 فى شرحه الكبير مع زيادة (قوله والنظري الخ) باسكان الياء للوزن وغرض المصنف بذلك
 تعريف كل من النظري والضروري اللذين هما اقسام العلم الشامل لكل من التصور
 والتصديق فيتوصل من ذلك أربعة أقسام كما مر هذا هو الرابع ووراءه ثلاثة أقوال أحدها
 ما قاله الفخر من أن التصور ضروري ليس الا وأن التصديق يتقسم الى نظري والى ضروري
 ثانيها ان العلم كله ضروري ثالثها أنه نظري أفاده الشيخ المولى وقد ذكر توجيه هذه الاقوال
 مع بيان ان الخلاف لفظي فى شرحه الكبير فليراجع (قوله ما احتاج) أى ادراك الاحتياج
 سواء كان ذلك الادراك تصوراً أو تصديقاً كما علمت وقوله للتأمل أى للفكر والنظر لكن لا بالمعنى
 الاصطلاحي الذى هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوري
 أو تصديقى والا لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع لعدم شمول
 الاول لما احتاج الى الاستقراء الذى هو تجميع افراد المحكوم عليه كقوله هم كل حيوان
 يحرك فكه الاسفل عند المضغ ولما احتاج الى التمثيل الذى هو التماس الاصولى كقوله
 الامام الشافعى رضى الله عنه النبىذ حرام كالمخرج مع شمول الثانى لذلك ولهذا قال الشيخ المولى
 يجب أن يعنوا بالنظر فى هذا المقام ما هو أعم من القياس ولو احقه أى بأن يريدوا به ما يوصل
 الى الجهرل من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد
 يتوهم من التعبير بالنظرى فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحي فقط وليس كذلك بل
 هو منسوب للنظر بمعنى اعم الاصطلاحى وما ألقى ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل
 فليتأمل (قوله وعكسه) أى عكس النظرى والمراد بالعكس هنا المعنى الناقصى الذى هو مطلق
 المخالف للمعنى الاصطلاحي الذى هو قلب جزأى القضية كك ما أتى فالضرورى هو
 ما لا يحتاج لتأمل أى نظر وفكر بالمعنى المتقدم ولا يخفى أنه يدخل فى تعريف الضرورى بما

 والنظري ما احتاج للتأمل
 وعكسه هو الضرورى الجلى

(قوله لا المعنى الاصطلاحى)
 لا نشأ لو أردنا الاصطلاحى
 جعلنا الاصل هكذا كل
 ما احتاج للتأمل فهو نظري
 وانما جعلنا هذا أصلاً لان
 قولنا والنظري ما احتاج
 للتأمل يؤل اليه وعكس
 قولنا كل ما احتاج للتأمل
 فهو نظري بعض النظرى
 ما احتاج للتأمل فالاصل
 موجبة كلية والعكس
 موجبة جزئية لما تقرران
 عكس الموجبة الكلية
 موجبة جزئية اه عطار

ذكر القضايا الاوليات والحدسيات والتجربيات أما الاولى فهي القضايا التي لا يتوقف
التصديق بها على شيء أصلا بل تصدق النفس به من أول وهلة أعني بمجرد الانتفاة اليها ولذلك
نسبت الى الاول كقولهم الكل أعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين وأما الثانية فهي التي
يتوقف التصديق بها على حدس وتخمين كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وأما
الثالثة فهي التي يتوقف التصديق بها على تجربة كقولهم السقمونيا مسهلة للصغراء التي هي
احدى الطبائع الاربع وانما دخلت هذه والتي قبلها في تعريف الضرورى لان كلامهم ما وان
يتوقف على حدس أو تجربة لم يتوقف على تأمل ولا على نظر (قوله هو الضرورى) ويرادفه
البدى على القول بأنه ما لا يحتاج الى نظر واستدلال وأما على القول بأنه ما لا يحتاج الى شيء
أصلا فيكون أخص منه لانفراد الضرورى على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على
الحدس والتجربة واعلم أن الضرورى كما يستعمل في مقابلة النظرى وبفسر بما ذكرناه
يستعمل في مقابلة الاكتسابى ويفسر بما لم يكن للعبد فيه اكتساب وهو بهذا المعنى أخص
منه بالمعنى الاول لانفراده في العلم الحاصل بالابصار المقصود من كان مغمضا عينيه ففقههما
قصدا فانه ضرورى على الاول دون الثانى لانه مكتسب للعبد بفتح عينيه أفاده الملوى في كبره
(قوله الجلى) أى الواضح وهو وصف كشف للضرورى (قوله وما به الخ) أى والذي أوثق
توصل به الى تصور الخ فاما اسم موصول أو منكرة موصوفة وقوله وصل بمعنى توصل صلة
أو صلة لما وكل من قوله به وقوله الى تصور متعلق بقوله وصل وهو على صيغة المبنى للمفعول
وذلك كقولك في تعريف الانسان حيوان ناطق فانه توصل به الى تصور الانسان (قوله
يدعى بقول شارح) أى يسمى بذلك ويسمى أيضا معرفا وتعريفقا والقول بمعنى القول فهو مجاز
مرسل علاقته التعلق وكذا التعريف بمعنى المعارف به بفتح الراء واسناد الشرح اليه في قولهم
شارح مجاز عقلى من اسناد الشيء الى آتته وكذا اسناد التعريف اليه في قولهم معرف بكسر
الراء وهذا كله يقطع النظر عن العلية والافلا تجوز أصلا لان الاعلام المنقولة من باب
الحقيقة كما مرو وجه تسمية ذلك قولنا شارحا أنه في الاغلب مركب والقول عندهم يرادف
المركب مع كونه يشرح الماهية اما بالسكنة والحقيقة واما بالوجه والاعتبار كما يعلم مما سبق
(قوله فليتأمل) أى فليبحث في البحث عما يحتاج اليه من ذلك أو فليتأمل ويحتمل على بعد أن
يكون من الابتهاال المأخوذ من به له أى خلاه مع رأيه كما يؤخذ من القاموس والمختار وعليه
فالمعنى فليتأمل المباشرة مع رأيهم لا تعرض عليهم بل سألهم وعلى كل حال فهو تسكلمة لا بيت
(قوله وما التصديق الخ) أى والذي أوثق توصل به الخ فنيه ما تقدم وذلك كقولك في
الاستدلال على أن العالم حادث العالم متغير وكل متغير حادث فانه توصل به الى التصديق بنسبة
الحادث للعالم (قوله بحجة يعرف) المراد أنه يسمى بحجة وانما يسمى بذلك لان من تمسك به
حججه وغايه (قوله عند العقلا) أى فيه للعهد والمعهود وأرباب هذا الفن وبهذا يندفع
ما قد يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل للتصديق يسمى بحجة مع أنهم عقلاء كذا يستفاد من
كلام الشيخ الملوى الا أنه قال به بدأن فسر العقلا بأرباب هذا الفن وأل في العقلا لا كمال
وناقشه بعض المحققين بأنه يقتضى ان أرباب غيره هذا الفن ليسوا كاملين في العقل قال

وما به الى تصور وصل
يدعى بقول شارح فليتأمل
وما التصديق به توصلا
بحجة يعرف عند العقلا

(قوله لم يتوقف على تأمل
ولا نظر) أى بالمعنى المراد
وهو الموصل الى الجاهول
من تعريف أو قياس أو
استقراء أو تمثيل وخروجها
من النظريات مع توقفا
على الحدس أو التجربة
بمجرد اصطلاح كما قاله الشيخ
الملوى أى اصطلاح مجرد
عن اقتضاء العقل واللغة
ايه وقيل انها من النظريات
لتوقفها على ما ذكر من
الحدس أو التجربة

(قوله ان المجاز يدل على معناه المجازي) فينبذ دلالة اللفظ على تمام المعنى المجازي مطابقة ودلالته على جزئ ذلك المعنى المجازي
تضمن وعلى لازمه التزام فتكون ٣٦ أقسام الدلالة في المعنى المجازي كالحقيقي وهو الذي حققه السعد في المطول وصرح

وعومنه ظاهر الفساد اهـ

(أنواع الدلالة الوضعية)

اعلم ان الدلالة تطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر وان لم يفهم منه بالفعل والمراد بالامر الاول الدال وبالثاني المدلول واعترض هذا التعريف كما ذكره سيدي سعيد بأن الحيثيات تجتنب في التعاريف لانها لا تدل على الحصول وانما تدل على القابلية قال بعض المحققين وللبحث فيه مجال اهـ ولعل وجهه ان محل اجتماعها ما لم يكن المدار على القابلية كما هنا فانهم ما فهم أمر من أمر أي فهمه منه بالفعل فهو أخص مما قبله والمراد بالامر الاول المدلول وبالثاني الدال على عكس ما قبله والتعبير بالفهم من المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود كما نقله عبد الحكيم عن السيد قال اذا اشتبه في ان الدلالة صفة الامر الدال والفهم صفة الفاهم وكانهم شبهوا بهذا التسامح على أن الفرة المقصودة هي الفهم اهـ بتصرف ويتبنى على المعنيين المذكورين أن الامر قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الاول دون الثاني ولا بد في الدلالة عند أهل هذا الفن من طرادها ولهذا قال السيد الدلالة المعبرة في هذا الفن ما كانت كلية وأما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فأهل هذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والاصول اهـ لكن الذي صرح به السعد في شرح الشمسية أن المجاز يدل على معناه المجازي وهو مخالف لما ذكرنا لأن يجعل جريا على رأي أهل العربية والاصول كما قاله بعض المحققين هذا والدلالة ستة أقسام لانها ما وضعية أو عقلية أو عادية وعلى كل الدال اما لفظ أو غيره فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لافظه أو حيوانه والعادية كدلالة أخ بفتح الهمزة وبالنحاء المججمة على الوجع مطلقا وأح بضم الهمزة وفتحها وبالهاء المهملة على وجع الصدر ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الإشارة بالرأس الى أسفل على معنى نعم والى أعلى على معنى لا والعقلية كدلالة تفسير العالم على حدوته والعادية كدلالة الحجر على الخلل أي الحياء والصفرة على الوجع أي الخوف والمناطق انما يصحون من الاول من هذه الاقسام وهو مراد المصنف وان لم يصرح بالترتيب باللفظية لاختذه من قوله دلالة اللفظ الخ فيكون قد حذف هنا قيد اللفظية وأثبته فيما يأتي كما أنه حذف ثم قيد الوضعية وأثبتته هنا في كلامه احتياط ولا يخفى أن أنواع هذا القسم ثلاثة كما يعلم من استقصاء كلامه والحصر فيه اعقل كما قاله السيد لان اللفظ اما أن يدل على المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على خارجه واسم كل القراني هذا الحصر يدلالة العام على بعض أفراده كعبيدي لان بعض أفرادهم لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس جزأ حتى تكون تضمنها ولا خارجا حتى تكون التزاما وأجيب بانها مطابقة لان قولك جاء عبيدي في قوة قضايها متعددة بعدد أفراد العام المذكور فانه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على مجي كل فرد من أفراد العبيد كذا قيل وبحث فيه بان الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم فالتحقيق

به السنوسي في شرح ابن اغويجي وجرى عليه في شرح المختصر (قوله وهو مخالف لما ذكر) صرح بالخالفه بجمع فلا حاجة الى الجمع بقوله الا أن يجعل الخ على هذا (قوله والحصر فيها عقلي كما قاله السيد) وأورد عبد الحكيم في حواشي القطب أمورا على كونه عنلياً وأجاب عنها فراجعها ان شئت وقيل ان الحصر استقراني لاعقلي الا ترى انه بقي أربع احتمالات أخرى وهي دلالة اللفظ على مجموع الثلاثة أو على الكل والجزء أو على الكل واللازم أو على الجزء واللازم

(أنواع الدلالة الوضعية)

(قوله وليس جزأ) أي بل هو جزئي (قوله حتى تكون تضمناً) أي لان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والعام كلية لا كل كما تقرر في الاصول (قوله ولا خارجا) اذ لو كان خارجا لخرج جميع الافراد لتساوى نسبتها الى العام فيبقى بلا معنى (قوله في قوة قضايها متعددة الخ) فيه ان هذا لا يقيد لانه لا يلزم من كون الشيء في قوة

الشيء ان يدل دلالة ذلك الشيء اهـ دلجى فكون الدلالة على الفرد مطابقة لا يصح كيف والمفهوم من ما أجيب

جاء عبيدي الجميع دفعة تأمل (قوله بان الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم) محصلا البحث أن لا ناسلم ان العام من باب

الكلمة بل من باب السكينة هي القضية التي حكم فيها على كل فرد والعام ليس بقضية بل ليس بمركب أصلا وانما هو مفرد عرفوه بأنه لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وقالوا صيغته كل ومن وما والموصولات الخ وهي مفردات بالضرورة واذا اتنى كونه قضية وثبت كونه مفردا فكيف يكون كلمة وقد وقع في عبارات كثير من الاصوليين ان العام كل وفي المحلى ان معنى العام واحد وهو كل الافراد اه فاذا علمت هذا اتبين ان دلالة العام على جميع افراده بالمطابقة وعلى بعضهم بالتضمن لانه كل الافراد هي اجزائه وان القول بأنه مطابقة أو التزام باطل اه بناني (قوله وان كان يصح أيضا على هذا الاعتبار كل منها الخ) فيه ما تقدم فتدبر فالاشكال في هذا الاعتبار باق لا مدفع له (قوله فهو على الاصح) وجهه انها بتوسط الوضع للكل أو الملتزم صبان (قوله انها عقليتان) وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه أو لازمه صبان (قوله ان التضمنية وضعية والالتزامية عقلية) هذا هو الذي جرى ٢٧ عليه الاتمدي وابن الحناجب

وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كما في الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزائه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى
 دالة اللفظ على ما وافقه
 ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزؤه تضمنا بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم لا يدخل له في الوضع أصلا ووجه ايضا بان الجزء داخل فيما

ما أجيب به من أنها تضمن لان زيد العبد مثلا من حيث هي جملة فهو جزء منها وعلى تسليم أن الكلام في دلالة العام مع الحكم عليه كما استند اليه صاحب ذلك القيل يصح اعتبار جملة أحكام الافراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك على بعض تلك الاحكام تضمنا وان كان يصح أيضا على هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالة بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الاول جعل ذلك من باب السكينة لان الحكم على كل فرد لا ينافي النظر الى حكم غيره بل يجامعه وأما جعلها التزامية كما قاله بعضهم فليس بشئ لان الفرد ليس خارجا ووصف المصنف الدلالة بالوضع صريح في أن هذه الانواع الثلاثة وضعية وهو محل وفاق في المطابقة وأما في التضمنية والالتزامية فهو على الاصح المنقول عن أكثر المناطقة كما قاله الغنيمي وغيره وراه قولان أحدهما أنها عقليتان ثانيهما أن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية وهذه إحدى الطريقتين في ذلك والآخرى أن المطابقة وضعية اتفاقا كالاولى والالتزامية عقلية بخلاف وأما التضمنية فتقبل وضعية وقيل عقلية اه ملخصا من شرح الشيخ الملقى مع زيادة (قوله دلالة اللفظ) أي الوضعية كما علم مما مر وقوله على ما وافقه أي على معنى أو الذي وافق ذلك اللفظ فماتكة موصوفة أو معرفة موصولة والضمير المستتر في وافقه راجع لما والبارز للفظ والعكس وان كان صحيحا باعتبار المعنى لان كلامهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان الصفة أو الصلة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو ممنوع اتفاقا عند خوف اللبس كما هنا وكذا عند ادعاء من اللبس على ما قاله البصريون خلافا للكوفيين ولا فرق في ذلك بين الوصف والفعل وأما ما قيل من أن الخلاف اذا كان المتحمل للضمير وصفا بخلاف الفعل فان ذلك فيه جائز اتفاقا من البصريين والكوفيين فهو مردود بنقل غير واحد كالسبوطي في جمع الوامع الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضا وظاهر ما تقدم اجراء

وضع له اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه وصرح غير واحد كالغنيمي بأن الخلاف لفظي فان من قال بعقلية ما لا يشكر أن للوضع دخلا فيها ومن قال بوضعيتها ما لا يشكر توقفه ما على مقدمة عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السيرامي على المطول ان المناطقيين هم التضمنية والالتزامية وضعية وان كان للعقل مدخل فيها ما يخصهم العقلية بالصفة وما هما البيانيون عقلية وان كان للوضع مدخل فيها ما لا يخصهم العقلية بالصفة اه والحاصل أن من أراد بالوضعية ما يتوقف على الوضع سواء كفي فيها أو لا جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيا فيها جعلها عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعا له اللفظ أو دخلا فيما وضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه صبان (قوله وهو ممنوع اتفاقا عند خوف اللبس كما هنا) تبين فيه الصبان وقد يقال لا ضرر في مثل هذا اللبس لان الموافقة من الجانبين حاصلة ولا يدور بشأن المعنى ما يؤيده عند قول المصنف بعكس ما تلا فتأمل

(قوله أحجب الخ) قيل ان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ في العقل تسمى مفهوما واما المسمى فهو أخص منه - ما لا اختصاص به بدلول اللفظ الحقيقي واما المدلول فهو أعم الجميع (قوله كما ان البست مستلزما لدلالة الالتزام) استدلال عليه بأنه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والالزام من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم ٢٨ تصور لازم لازمه وهكذا الى غير نهاية فيلزم من تصور معنى واحد ادراك أمور غير

متناهية دفعة وهو محال لان الذهن لا يقدر على احاطة أمور غير متناهية فلا بد ان يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك بجواز ان يكون بين معنيين تلازم متعاضدا فيكون كل منهما لازما ذهنيلا لا تحولا استحالة في ذلك كما في المتضادين مثل الابوة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دورا محالا أي دورا تقدم بل الدور فيما نحن فيه دور معي ومنهم من استدلل على عدم الاستلزام باننا نجزم قطعا بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه فتتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك الاستدلال فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام أفاده السيد وتكلم عليه عبد الحكيم في حاشيته على القطب

الموافقة بين المدلول واللفظ ويؤخذ من كلام ابن يعقوب اجراؤه بين المدلول والموضوع له حيث قال أي وافق وضع اللفظ ومعنى موافقة المدلول للموضوع له أنه ليس خارجا ولا ناقصا عنه فان قيل انهم ما متحدان لامتغايران حتى يدعى ذلك أحجب بأنهم ما وان اتحد اذ اتا تغايرا اعتبارا اذ الخيوان الناطق باعتبار كونه موضوعا له غيره باعتبار كونه مدلول لا ولم يذكر المصنف قيد التمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه من ايها اشتراط التركيب في دلالة المطابقة وليس كذلك بل قد يكون المدلول فيها غير مركب كالجوهر القرد وكواجب الوجود ولهذا لم تكن دلالة المطابقة مستلزما لدلالة التضمن كما ان البست مستلزما لدلالة الالتزام خلافا لما افترحه حيث قال بان دلالة المطابقة تستلزم دلالة الالتزام وعلا به ان كل ماهية لها لازم أقله كونه غير ما عداها ورديان هذا ليس لازما يمتسا بالمعنى الاخص الذي هو شرط في دلالة الالتزام بل هو لازم بين المعنى الاخص بل يكفي باللازم البين بالمعنى الاعم وبهذا يعلم ما في كلام بعضهم هنا وعلم ان قيد الحيثية معتبر هنا وكذا في كل من دلالة التضمن والالتزام كما صرح به بعضهم حيث قال في دلالة المطابقة من حيث انه معناه وفي دلالة التضمن من حيث انه جزء معناه وفي دلالة الالتزام من حيث انه لازم معناه والغرض من ذلك القرار من انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فيما اذا فرضنا أن لفظ الشمس مثلا مشترك بين الجرم وحده والضوء وحده والمجمل موع لانه اذا انظر الى وضعه للجمل موع تكون دلالاته على كل من الجرم وحده والضوء وحده دلالة تضمن مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه لكل منهما على حدة واذا انظر لوضعه للجرم وحده تكون دلالاته على الضوء وحده دلالة التزام مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه للضوء وحده فيصدق الحيثية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة المطابقة لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه جزء معناه على الاول ومن حيث انه لازم معناه على الثاني ولانه اذا انظر لوضعه للضوء وحده تكون دلالاته عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة التزام لان اللفظ قد دل على ما وافقه

فراجع (قوله لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه جزء معناه الخ) لان أي لان الفرض ان فهم السامع للجرم وحده وللضوء وحده معني على اعتبار وضع لفظ الشمس للعجم موع ففهمه للجرم وحده انما هو من حيث كونه جزءا وكذلك فهمه للضوء وحده وكذا في الآتي

(قوله ولذلك قال بعضهم) هو العلامة العدوى (قوله الاحسن مذهب اليه بعض المحققين الخ) الحاصل انه اختلفت في دلالة التضمن على ثلاثة أقوال الاول ان فيها انتقالا من فهم الكل الى فهم الجزء ٣٩ فيكون فهم الكل سابقا وفهم

الجزء متأخرا عنه واليه ذهب الفخروا بن القاسم والقرافي وهو الذي في المفتاح والتلخيص وجمع الجوامع وعاليه السعد في المطول وشرح الشمسية القول الثاني ان دلالة التضمن لا انتقال فيها أصلا وليس للجزء فهم يخصه وانما هنالك فهم واحدان قيس الى المجموع كان مطابقا وان قيس الى آحاد الاجزاء كان تضمنا

يدعون ادلالة المطابقة

وجزئته تضمنا وما لزم واليه ذهب الامدي وابن الحاجب والعضد والسعد

في حاشيته والسيد في حاشيتي المطول وشرح المطالع وابن أبي شريف القول الثالث ان للجزء فهم ما من اللفظ يخصه كما ان للكل فهم ما يخصه وان فهم الجزء من اللفظ سابق على فهم الكل منه هذا هو الذي دل

عليه كلام القطب في شرح المطالع ومن تبعه فيكون الانتقال عندهم من اللفظ الى الجزء ومن الجزء الى الكل عكس القول الاول

وهذا القول باطل بالضرورة اذ لا يلزم من اطلاق اللفظ

لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لوضعه للجزم وحده واذا نظر لوضعه للمجموع تكون دلالاته على الضوء وحده دلالة تضمن مع انه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لذلك فبقية الحقيقة المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة الالتزام لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه لازم معناه بل من حيث انه معناه على الاول ومن حيث انه جزء معناه على الثاني فليتأمل (قوله يدعون ادلالة المطابقة) أي يسعون بها بذلك المطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والاضافة في قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وجزئته تضمنا) أي ودلالة اللفظ على جزء ما وافقه يدعون ادلالة تضمن فالضمير راجع لما وافقه وقوله تضمنا على تقدير مضاف والاصل دلالة تضمن في حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتصبا به وفي كلامه العطف على معمولين عاملين مختلفين لان قوله وجزئته معطوف على قوله ما وافقه المعمول على وقوله تضمننا معطوف على قوله دلالة المطابقة المعمول ليدعون وهو جائز عند الاخفش والكسائي ومن وافقهما وان كان ممنوعا عند الجمهور والاضافة في قولهم دلالة التضمن من اضافة المسبب الى السبب سميت بذلك لتضمن المعنى لجزئته لان القاعدة ان الكل يتضمن الجزء وقد استشكل بعضهم ذلك بأن فهم المركب بفهم اجزائه فكيف يتأتى الانتقال من المركب الى جزئته وصورة الشيخ المولى عما اذا رأيت شجرا من بعد وشككت فيه هل هو حيوان أو لا فقل لك هو انسان ففهمت انه حيوان ولم تلتفت الى كونه ناطقا وان كان يقع في الذهن أولا والمعنى بقسامته قال فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ الى جزئته اذ لا مانع من أن يفهم المعنى اجمالا ثم ينقل الذهن الى جزئته ويبحث فيه من وجهين الاول انه يستلزم تقدم الكل على الجزء ذهنا مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجودين أعني الوجود الذهني والوجود الخارجي والثاني أنه يستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة في ضمن الكل وأخرى منفردا والوجدان يكذبه ولذلك قال بعضهم الاحسن مذهب اليه بعض المحققين من أن دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزاؤه معه فليس هنالك الافهم واحد يسمى بالقباس الى المعنى بقسامته دلالة مطابقة وبالقباس الى جزئته دلالة تضمن وليس هنالك انتقال من المعنى الى جزئته بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيه من الانتقال من المعنى الى لازمه ضرورة أن اللازم لا يدخل له في الوضع أصلا وأجيب عن الوجه الاول بما قاله عبد الحكيم من أن اتفاقهم على تقدم الجزء في الوجود الذهني انما هو من حيث فهم الجزء في ذاته وهو لا يتأني تقدم الكل عليه من حيث فهمه من اللفظ فيكون فهم الجزء من اللفظ متأخرا عن فهم الكل منه وان كان الجزء في ذاته متقدما على الكل وعن الوجه الثاني يمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين كما قاله بعض المحققين فليتأمل (قوله وما لزم الخ) أي ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما اشار له الشيخ المولى من أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما لزم الخ على ان المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التفسير وما واقعة على

فهم جزء المعنى لعدم وضعه له ولا من فهم الجزء فهم الكل لان الجزء أعين

(قوله والخارج) أي خارج الذهن ٤٠ لا خارج الاعيان ٤١ صبان (قوله كالزوجية) هي الانقسام الى متساوين صحيحين

٤١ صبان (قوله المتصورة
فهو ومهما المخصوص الخ)
دفع لما قيل انه لا يظهر
التمثيل به للين بالمعنى
الاخص لانه قد تتصور
الاربعة مع الغفلة عن
كونها زوجا ٤١ صبان

فهو التزام ان يعقل التزام
(فصل في مباحث الالفاظ)
مستعمل الالفاظ حيث يوجد
امام مركب واما مفرد
فاقول ما يدل جزؤه على

(قوله كالشجاعة للاسد)
قد يمنع كون شجاعة الاسد
من اللازم الذهنى المرادف
للين بالمعنى الاخص لامكان
تصور الاسد مع الغفلة
عن شجاعته الا ان يمنع
فتأمل ٤١ صبان (قوله
وخرج عن ذلك المهمل)
أي على رأى الجمهور من انه
يسمى اقظا لم يقل وخرج
الموضوع قبل الاستعمال
لانقسامه اليهما فعلى
هذا مفهوم المستعمل
فيه تفصيل ويحتمل انه
أراد به الموضوع (قوله
حقيقة اطلاق) أي لا تقيد
ولا تعليل (قوله ثنائية)
وعلى هذه الطريقة
فالمركب والمؤلف مترادفان
(قوله مفرد) كزيد (قوله
ومركب) كعبد الله عا
على مانبه (قوله وموافق) كزيد قائم

شئ لا على لازم والاضاع قوله لازم والاضافة في قولهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب
وذ كر الضمير في قوله فهو والتزام رعاية الخبر (قوله ان يعقل التزام) أشار به الى أنه يشترط في
دلالة الالتزام أن يكون ذلك اللازم لازما ذهنيًا وهو المسمى باللازم البين بالمعنى الاخص
في اصطلاح بعض المناطقه وضابطه ان يلزم من تصور المزموم تصور لازمه سواء كان لازما في
الذهن والخارج معا كالزوجية بالنسبة للاربعة المتصورة فهو ومهما المخصوص وهو عدد
ذو زوجين أو في الذهن فقط كالبصر بالنسبة للاعمى فانه يلزم من تصور العمى تصور البصر فهو
لازم في الذهن وليس لازما في الخارج بل منافي وخارج بهذا الشرط اللازم غير البين وضابطه
أن لا يلزم من فهم المزموم واللازم الجزم بالزوم بينهم ما بل يتوقف على الدليل كالحديث اللازم
للعالم وكذلك اللازم البين بالمعنى الاعم وضابطه أن يلزم من فهم المزموم واللازم الجزم بالزوم
بينهما سواء كان يلزم من تصور المزموم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة للاربعة أو لم يلزم كغايرة
الانسان للفرس مثلا فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور المغايرة المذكورة لكن اذا فهم
الانسان وفهمت المغايرة المذكورة جزم بالزوم بينهما فتحصل أن اللازم ينقسم الى بين وغير
بين والاول ينقسم الى لازم بين بالمعنى الاخص والى لازم بين بالمعنى الاعم ووجه تسميتهما
بذلك أن الاول مفرد من الثاني فهو اخص منه وهذه احدى طريقتين في التقسيم ثانياً هما وهى
غير منافية للادولى أن اللازم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد والى
لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب وماتقدم من
استراط اللازم البين بالمعنى الاخص هو الراجح وذهب الفخر ككثير من المتأخرين الى أنه يكفي
اللازم البين بالمعنى الاعم كما تقدم

(فصل في مباحث الالفاظ) أى في المسائل التى يبحث فيها عن الالفاظ من حيث الافراد
والتركيب وما يلائهما كالسكينة والجزئية فالمباحث بمعنى المسائل المذكورة لان اجمع مجت
بمعنى مكان البحث وهو فى الاصل التفتيش عن باطن الشئ حساسه استعمل عرفا فى بيان الشئ
والكشف عنه فقوله مجت كذا بمعنى مكان بيانه والكشف عنه وذلك المكان كناية عن
المسائل التى يبحث فيها عنه وبقولنا من حيث الخ اندفع ما قد يقال كلامه يقتضى أن مجت
الدلالات ليس من مباحث الالفاظ وليس كذلك فتأمل (قوله مستعمل الالفاظ الخ) أى
المستعمل منها فالاضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا معنى له
حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جزئه معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه الخ (قوله حيث يوجد)
أى فى أى تركيب يوجد كذلك فيه فهى حقيقة اطلاق (قوله اما مركب واما مفرد) يعنى أنه
لا يخرج عنه ما هو هذا بمعنى على أن القسمة ثنائية وجعلها بعضهم ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل
جزؤه على شئ أصلا ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزؤه معناه وموافق وهو ما يدل
جزؤه على جزئه معناه والحق الاول ودخل تحت المركب المركب الاضافى كغلام زيد والتقييدى
كحيوان ناطق والاسنادى كزيد قائم وتحت المفرد الاسم والفعل والحرف (قوله فأول الخ)
النساء للافصاح لانها أفصح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان هذين القسمين فأول
الجزء اول مبتدأ أو ساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه فى معرض التفصيل كذا قيل ويبحث

(قوله على انه ~~يمكن~~ ان يراد الخ) فمعنى كونه في معرض التفصيل انه مفصل ومبين اذ المبتدأ هو اول الذي هو المركب
مبين بالتعريف اعنى ما دل الخ فانه قد وقع ما قيل يبحث في هذا الجواب ايضا مثل ٤١ البص التي تقدم وهو ان قوله

قوله ليس مفصلا وانما

هو بيان للمفصل اليه

(قوله بالاجاب) أى يبنى

الاجاب او متلبس بالاجاب

وقوله سلب شئ المراد بالشئ

الدلالة أى وسلب الدلالة

ما خوذ في تعريف المفرد

فيتوقف تعقله على تعقلها

وهي مأخوذة في تعريف

المركب فلزم توقف تعقل

بعض اجزاء المفرد على

تعقل بعض اجزاء المركب

اه صبان (قوله مع قصد

الواضع في الاخير الخ) أى

لانه جعله لقبافا اعتبار الاشعار

بالمح (قوله واختار بعض

المحققين الخ) وجهه ان

الاشعار بالمح اختارها

باعتبار الوضع الاصلى

لا الوضع العلى اذ باعتبار

الوضع العلى لا دلالة له على

صفة أصلا (قوله كما قرئ

به في السبع) أى في قوله

تعالى لكل باب منهم جزء

مقسوم وقوله على ~~كل~~

جبل منهن جزء (قوله

ملتبس) الاولى ملتبس

بجزء معناه بعكس ما تلا

بقوله وبان اللبس هنا غير

مضراخ يخالف ما تقدم

له ويؤيد ما قلنا كما تقدم

(قوله من تكرار الجزء الخ)

فيه بأن قوله فأول الخ ليس مفصلا وانما هو بيان للمفصل اليه فهو لم يقع في معرض التفصيل
والذى وقع في معرض التفصيل انما هو قوله مستعمل الاقفاط وأجيب بأن المراد بوقوعه
في معرض التفصيل وقوعه في مقام التفصيل وان لم يقع مفصلا نفسه بل وقع عنوانا لاحد
أقسام المفصل على أنه يمكن أن يراد بالة تفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيلا لكل شئ فان
قيل كان المناسب للمصنف تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب لان المفرد جزء والمركب
كل والجزء سابق على الكل أجيب بأن تعريف المركب بالاجاب وتعريف المفرد بالسلب
والاجاب أشرف من السلب وأيضا لا يتصور سلب شئ الا بعد تعقله وبعضهم قدم تعريف
المفرد على تعريف المركب نظرا لسبق العدم على الوجود والنسكات لا تتراحم (قوله ما دل
جزؤه الخ) أى الذى أولفظ دل الخ فنام وصوله أو موصوفة ونخرج بقوله ما دل جزؤه ما ليس
كذلك بأن لم يكن له جزء أصلا بقاء الجزء ولا ماله أو له جزء لكن لا يدل كزيد واعترض على المصنف
بأن هذا التعريف غير مانع لشموله نحو عبد الله والحيوان الناطق وحجة الاسلام علمام قصد
الواضع في الاخير أن المسمى بحجة في الدين وأجيب بأن المراد ما دل جزؤه دلالة مقصودة بالاصالة
ولا كذلك الدلالة فيما ذكر لانها فيما عدا الاخير غير مقصودة وفي الاخير غير مقصودة بالاصالة
بل بالتبع وأجاب الشيخ المولى بأن ما عدا الاخير لا يدل جزؤه حال العلية فهو خارج بقوله
دل جزؤه وأما ما يتوهم من دلالة فانما هو قبيل العلية واختار أن الاخير مركب لا مفرد
فلا يصح اخراجه لوجوب ادخاله حيث قد اختار بعض المحققين أنه مفرد باعتبار قصد
الواضع المعنى العلى ومركب باعتبار قصد المعنى التركيبى فليتنامل (قوله على جزم معناه)
بضم الزاى كما قرئ به في السبع وهذا تميم للتعريف (قوله بعكس ما تلا) يعنى أن المركب
ملتبس بعكس ما تلاه أى بعكس المفرد الذى أو بعكس مفرد تلاه والضمير المستترى لا يرجع
لما والضمير المقدر المنصوب يرجع للمركب هذا هو الاقرب الموافق لما هو الواقع من تبعية
المفرد للمركب وأما ما يصرح به كلام المصنف في شرحه من أن الضمير المستترى يرجع للمركب
والضمير المتقدر المنصوب يرجع للمفرد فهو مجعول فيه بأن الذى تلا انما هو المفرد لا المركب
وبأنه لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى ان الصلة أو الصفة على غير ما هي له مع خوف اللبس
وأجيب بأنه أراد بالتلا اتصال مجازا من سلا للاقلة للزوم وبأن اللبس هنا غير مضر لصفة
اتصاف كل من المفرد والمركب بالتلوين ذا المعنى لكن قد يعكر على صدر الجواب ان المصنف
نفسه فسر تلا يتبع الآن يقال أراد يتبع انصل ولا يخفى أن المراد بالعكس معناه الانغوى وانما
كان المركب ملتبسا بعكس ما تلاه الذى هو المفرد لانهم قد عرفتوا المفرد بأنه ما لا يدل جزؤه على
جزء معناه وقد عرف هو المركب بأنه ما دل جزؤه على جزء معناه ولا ريب انه عكس ذلك
لا يقال يرد على تعريف المفرد بما ذكر أن الزاى من زيد قائم مثلا لا تدل على جزء معناه فيلزم أن
يكون مفردا لانا نقول المراد بالجزء في قولنا ما لا يدل الخ الجزء القريب ولا كذلك الزاى من
زيد قائم منه لافانها جزء بعين دلالتها انما كانت جزءا بواسطة أنها جزء من زيد وهو جزء من ذلك
والقاعدة أن جزءا من شئ هو ذلك الشئ وهذا من نكر الجزاء بأن قال لا يدل جزء من شئ الخ

يصح جعل الاضاف في جزئه للعهد الذهبى فيكون في معنى النكرة اه صبان

لا يرد عليه ذلك لان المنكرة في سياق النفي تم فيخرج نحو المركب المذكور لان بعض أجزائه يدل فليتأمل (قوله وهو على قسمين) ظاهره أن التقسيم إلى القسمين المذكورين جار في المفرد الشامل للفعل والحرف وليس كذلك فيخص المقسم بالاسم وعن السنوسي أن الفعل كلي أبدا لوقوعه محمولا ولا يحمل الا الكلي وظاهره أيضا أن المركب لا ينقسم إلى هذين القسمين حيث خص التقسيم اليه بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم اليهما كما لمفرد المركب الكلي كحيوان ناطق والجزئي كراس زيد يجمل الاضافة للعهد ولهذا قال بعضهم تخصيص المفرد بالذكور ليس للاحتراز عن المركب بل لان الكلام هنا قاطبة للكليات الخمس وهي مفردات وهذا التقسيم انما هو باعتبار ركبة المعنى وجزئية لانه هو الذي يتصف بالركبة والجزئية حقيقة وأما وصف اللفظ بهما فهو مجاز من وصف الدال بما للدول كما أن التركيب والافراد وصفان للفظ حقيقة وأما وصف المعنى بهما فهو مجاز من وصف المدلول بما للدال فتأمل (قوله أعني المفردا) هذا المقام ليس للعناية لانه لا يوثق به الا اذا كان هناك خفاء وما هنا ليس كذلك لان رجوع الضمير لما تلا الذي هو المفرد معلوم من قاعدة أن الضمير يرجع لأقرب مذكور كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين وقد يقال اما كان قديته وهم أن الضمير عائدا للمركب لانه هو المحدث عنه في قوله فأول الخ أي المصنف بالعناية لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار (قوله كلي أو جزئي) باسقاط الهمزة بعد نقل حركتها الساكن قبلها الذي هو التنوين ويمنع سرف جزئي للوزن والكلي نسبة للكل الذي هو الجزئي والجزئي نسبة للجزء الذي هو الكلي وذلك لان القاعدة أن كل كلي جزء من جزئيه وكل جزئي كل لكليه لان حقيقة الجزئي مركبة من الكلي ومن الشخص فالجزئي كل لاكلي والكلي جزء للجزئي مثلا حقيقة زيد مركبة من الانسان والشخص فالانسان كلي وهو جزء من جزئيه كزيد وزيد جزئي وهو كل لكليه فليتأمل (قوله حيث وجدا) أي في أي تركيب وجد فيه المفرد فهي حقيقة اطلاق كما سرف نظيره والالف فيه للاطلاق (قوله ففهم اشتراك الخ) الفاء للافصاح لانها أفصحت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان كل من الكلي والجزئي ففهم اشتراك الخ ومفهم اشتراك خبر مقدم والكلي مبتدأ مؤخر ويجوز العكس لكن الاول أولى لان الكلي هو المعروف ومفهم اشتراك هو التعريف واللائق حمل التعريف على المعروف لا العكس ومثل ذلك يجري في قوله وعكسه الجزئي لا يقال مفهم الاشتراك عبارة عن المشترك فكأنه قال فالكلي هو المشترك وحينئذ يصدق بزيد الذي اشترك فيه بنوم مثلا لانه مشترك بينهم من حيث أبوتهم مع أنه جزئي فيه يكون التعريف غير مانع لانا نقول المراد بالمشترك ما جرى عليه اصطلاح المباحة وهو ما يصدق على كثيرين بمعنى أنه يصح حمله عليها وماذا كريس كذلك لانه وان كان مشتركين فيه باعتبار أبوتهم لكن لا يصدق عليهم بالمعنى المذكور ولا يمتنع في ان المراد الاشتراك المعنوي وضابطه أن يتحد اللفظ والوضع والمعنى وقد تعدد الافراد المشتركة في ذلك المعنى لا اللفظي وضابطه أن يتحد اللفظ ويتعدد الوضع والمعنى . واعلم أن أقسام الكلي ثلاثة الاول ما لم يوجد منه شيء والثاني ما وجد منه فرد واحد فقط والثالث ما وجد منه أفراد كذا قال الاقدمون وجعلها المتأخرون ستة حيث قسموا الاول إلى ما يستحيل وجود

وهو على قسمين أعني المفردا
كلي أو جزئي حيث وجدا
فهم اشتراك الكلي

(قوله ان الفعل كلي) أي
وأما الحرف فهو جزئي
دائما بالنظر للاستعمال
والوضع على أحد القولين
(قوله وهي مفردات) قيل
أي غالبا والافق قد تكون
مركبة بحسب ما فانه جنس

نفي منه كالجوع بين الضدين وما لا يستحيل كبحر من زئبق وقسموا الثاني الى ما يستحيل وجود
 غير ذلك الفرد الذي وجد منه كلاله وما لا يستحيل كالشمس وقسموا الثالث الى ما وجد منه
 افراد غير متناهية كالصفة فان افرادها التي وجدت لا تنتهي لان منها الصفات الوجودية
 القائمة بذاته تعالى وقد دل الدليل على أنها الانهائية لها واستحالة وجود ما لانهائية له انما ثبتت في
 حق الحوادث ولا يصح التمثيل لذلك بنعمة الله كما منه بعضهم لان الكلام فيما وجد منه افراد
 لانهاية لها ونعمة الله ليست كذلك نعم هي لانهاية لها بمعنى أنه ما من نعمة الا وبعدها نعمة
 وهو كذا وليس ذلك مرادنا ولا يصح أيضا التمثيل لذلك بحركة الفلك لانه لا يتشظى الاعلى
 ما ذهب اليه الفلاسفة من أنه ما من حركة الا وقبلها حركة وهكذا الى ما لانهاية له في جانب
 الماضي وينون على ذلك أنها قديمة بالنوع حادثة بالشخص وهو مذهب باطل ومعة قد كافر
 وما وجد منه افراد متناهية وتحت هذا القسم ثلاثة أقسام ما لا يوجد له افراد سوى تلك
 الافراد المتناهية كالسكوك وما يوجد له افراد سواء هي غير متناهية كنعمة الله
 تعالى وما يوجد له افراد سواء هي متناهية وهو ما مثل المصنف بقوله كاسد في الحقيقة
 تول الاقسام الى ثمانية تفصيل لا وجه لاسقاط ما به بعضهم هنا فاحفظ ذلك (قوله وعكسه
 الجزئي) فهو وما لا يفهم الاشتراك كزيد فانه لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من الاشتراك
 اللفظي لما تقدم من أن المراد هنا الاشتراك المعنوي وانما قدم المصنف تعريف الكل على
 تعريف الجزئي اهتماما به لكونه مادة الحدود ودأبوا البراهين والمطالب غالبا ولانه قد عرف
 الكل بالايجاب والجزئي بالسلب والايجاب أشرف من السلب وأيضا ما لم لا يتصور
 الابداع عقل وجوده وبوجه الاول يوجه تقديم غير المصنف لذلك لابلوجه الثاني لان غير
 المصنف انما عرف الكل بالسلب حيث قال ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه
 واعلم أن كلام المصنف انما هو في الجزئي الحقيقي واما الجزئي الاضافي فهو ما ندرج تحت ماهو
 أعم منه وبينه وبين الحقيقي العموم والخصوص باطلاق فيجسمعان في زيد من لا ينفرد
 الاضافي في نحو الانسان (قوله وأولا الخ) غرض المصنف بذلك تقسيم الكل الى ذاتي والى
 عرضي والى واسطة وهو ما أخذ من كلامه بطريق المفهوم حيث قيد الاول بالاندرج في
 الذات والثاني بالخروج عنها فاعلم منه أن النوع واسطة لانه لا يندرج في الذات ولم يخرج عنها
 بل هو عينها وهو أحد اصطلاحات ثلاثة اشهرت من اصطلاحات كثيرة في ذلك فاعلم أن الذاتي
 ما ندرج في الذات والعرضي ما ليس كذلك وعليه فالنوع عرضي فاعلم أن العرضي ما خرج
 عن الذات والذاتي ما ليس كذلك وعليه فالنوع ذاتي وتوضيح ذلك أن الكل اما ندرج في
 الذات بأن كان جزءا منها وهو الجنس والفصل واما خارج عنها بأن لم يكن جزءا منها ولا عينها وهو
 الخاصة والعرض العام واما غير مندرج وغير خارج بأن كان تمام الذات وهو النوع فالذات
 بمعنى الماهية كالحيوان الناطق بالنسبة للانسان والمندرج فيها كالحیوان وكانا ناطق
 والخارج عنها كالضاحك وكالمشي وغير المندرج وغير الخارج كالانسان ولا يخفى عليك
 تنزيل الخلاف المذكور على ما ذكر هذا وقد ذكر المصنف أن الاربع نصب أولا على الاشتغال
 وبجست فيه بأن ما بعد كل من اداة الشرط وفاء الجواب لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر

كاسد وعكسه الجزئي
 وأولا لذات ان في الندرج

(قوله مادة الحدود والبراهين)
 أراد بالحدود مطلق التعريف
 وبالبراهين مطلق الاقيسة
 ففي كلامه تغليب أو المراد
 الحدود الحقيقية والبراهين
 الحقيقة فيكون تخصيصهما
 بالذات لا شرفيتهما وقوله
 والمطالب هي النتائج لانها
 تطلب بالدليل اه صبان
 (قوله فالنوع ذاتي) وعلى
 هذا يكون منسوب بالذات
 بمعنى الماصدقات لا الماهية
 أو هو تسمية اصطلاحية
 على صورة النسبة فلا يقال
 يلزم نسبة الشيء لنفسه أو
 هو منسوب للماهية لقصد
 المبالغة اه صبان (قوله
 وبجست فيه الخ) لا تجعله
 من باب مطلق التفسير فلا
 اشكال

عاملا وحيداً فيجب رفعه على الابتداء والمسوغ التفصيل وأجيب بأن أداة الشرط مؤخره
عن العامل تقدير أو القام زائدة والاصل وأول للذات انسيبه ان اندرج فيها وجواب الشرط
محذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ولا يخفى ما في هذا من التكاف (قوله للذات) أي
للماهية كما هو أحد اطلاقها وثانيه ما اطلقها على الماصدق (قوله ان فيها اندرج) أي بأن
كان جزءاً منها وهو الجنس والفصل كما مر (قوله فانسيبه) أي بأن تقول ذاك كما هو الشائع
عند المناطقة وبحث فيه بأن مقتضى قواعد النسب أن يقال ذوى لان أصل المنسوب
اليه ذوى والنسب يرد الاشياء الى أصولها وأجيب بأن ذلك ليس نسباً حقيقة بل تسمية
اصطلاحية على صورة النسب وعلى تسليم انه نسب حقيقة فهو على غير قياس (قوله أو
لعارض) أي أو انسيبه لعارض بأن تقول عرضي كما هو الشائع عند المناطقة أيضاً وبحث
فيه أيضاً بأنه كان مقتضى الظاهر أن يقال عارضى ويجب بماتقة دم أنقوا والمراد بالعارض
المنسوب اليه الامر الذي يعرض للشيء كالضحك وبالعرضي المنسوب نحو الضاحك فالعارض
غير العرضي كما لا يخفى (قوله اذا خرج) أي عن الذات (قوله والكليات) بتخفيف الياء
لوزن وقوله خمسة دون اتقاص أي ودون زيادة في كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى
سرايل تقيكم الحرأى والبرد وجه انحصار الكليات في الخمسة أن الكلى اما جزء من
الماهية وهو الجنس والفصل واما تمامها وهو النوع واما خارج عنها وهو الخاصة والعرض
العام * واعلم أنه قد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الاول
وآخر الشطر الثاني كما هنا لكن العروضية لم يذكروا بل ظاهر كلامهم منعه وعلى تسليم أنه
يسمى تذييلاً فإنه يزيل الجائز خاص مجزؤ البسيط والكامل والمتدارك بناء على طريقة من
أثبتوه وكان من استعمله تسامحاً شبه مستعمل آخر مشطور الرجز مستعمل آخر مجزؤ ماذكر
(قوله جنس) هو ماصدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كالحيوان فإنه يصدق
في جواب ما هو على كثيرين الخ بمعنى أنه يصح جملة على ماذكر فإذا قيل الانسان والفرس
والحمار ما هو صلح لان يحمل في جواب ذلك على ماذكر في السؤال بأن يقال حيوان أي المذكور
حيوان وما واقعة على الكلى الشامل لجميع الكليات فهي جنس والمراد بالكثيرين ما يشمل
اثنين فما كثر فالتعبير بذلك اغما هو من مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد فاندفع ما قد
يقال ان كثيرين جمع كثير وأقل الجمع اثنان بناء على أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وأقل
الكثرة ثلاثة فيلزم أن لا يصلح لان يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل وخرج بقولنا في
جواب بقطع النظر عن الاضافة لما العرض العام لانه لا يقع في الجواب المصطلح عليه عند
المناطقة وان وقع في الجواب عن السؤال بكيف كأن يقال كيف زيد فيقال صحيح من لا ومع
النظر للاضافة لما الفصل والخاصة لان كلامهم ما لا يقع في جواب ما وانما يقع في جواب أي
شيء كما يعلم مما يأتي وبقولنا على كثيرين الحد فإنه لا يصدق في جواب ما هو على كثيرين بل يصدق
في جواب ما هو على واحد فقط كأن يقال الانسان ما هو فيقال حيوان ناطق وبقولنا مختلفين
بالحقيقة النوع فإنه وان صدق في جواب ما هو على كثيرين لكن متفقين بالحقيقة كما سيأتي
وأما الجزئي فلا حاجة لان راجعه لما علمت من أن ما واقعة على كلى بواسطة أن الكلام ليس

فانسيبه أو لعارض اذا خرج
والكليات خمسة دون اتقاص

(قوله وبالعرضي المنسوب
الخ) فالنسبة من نسبة
اللازم الى الملتزم اه صبيان
(قوله ما هو) أفرد الضمير
للتأويل بالمذكور (قوله
والمراد بالكثيرين الخ)
وغلب فيه أيضاً العاقل
على غيره حتى يصح الجمع
بالسواء والنون (قوله في
الجواب المصطلح) وهو
الجواب عن السؤال بما
أولى

لما شاركه في جنسه فان
اللائكة عنه ادهم ايست
حيوانا لانهم اعندهم ايست
أجساما ولكنهم ناطقة
اه ببعض تصرف رقيب
عدم حيوانيتهم لعدم
غوهم وكاللائكة فيما
ذكر الحن اه بالحرف

جنس وفصل عرض نوع
وخاص

فيه فهو بعيد **ا** صبيان (قوله كالتمنفس بالقوة) المراد بالقوة هنا امكان حصول الشيء مع عدمه مطلقا في الفعل وان كانت تفسر أيضا امكان حصول الشيء مع عدمه فتكون مبينة له **ا** صان

(قوله في جنسه القريب)
ويلزم منه تميزه عما يشاركه
في البعيد بخلاف الفصل
البعيد فإنه لا يلزم من تميزه
الشيء عما يشاركه في البعيد
تميزه له عما يشاركه في القريب
والاقتصار على ذكر الجنس
في النوعين مبني على أن
كل ماهية لها فصل لا بد
وأن يكون لها جنس وهو
مذهب المتقدمين ومذهب
المتأخرين إلى عدم لزوم
ذلك فزادوا في تعريف
الفصل أوفى الوجود فقالوا
في تعريفه هو ما يميز الشيء
في ذاته عما يشاركه في الجنس
أوفى الوجود فان كان هذا
الفصل ممزا للماهية عن
جميع ما يشاركها في
الوجود فهو قريب وإن
ميزها عن بعض ما يشاركها

(قوله في نحو النقطة) أي لعدم اندراجها تحت جنس والالزم تركها أو الفرض انه باسطة وبحث فيه بأن لا نسلم عدم تركب ماهية البسيط من أجزاء ذهنية كاذرة السعد في شرح الشمسية أفاده الملو في كبره قال الصبان وتقدم لنا فيه كلام شريف اه تم انه اختلاف في النقطة فقل من العدميات وقيل من الاعتباريات وقيل من الكميات هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فالنقطة الجوهر الفرد (قوله بناء على نوعيته) أي كونه نوعا وان ماتته من العقول العشرة افرادا اختلفت بالخواص المشخصة لا بالفصول وقد رنا ان الجوهر المجرد جنس له وذهب الامام الى انه جنس تحته أنواع مختلفة بفصول لانها فعلى هذا القول يكون جنسا ٤٦ منفردا على تقدير ان الجوهر المجرد ليس جنسا له بل هو عرض عام له أفاده الصبان وفي

البنائي ان الفلاسفة قسموا الجوهر وهو ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع الى خمسة أقسام لانه اما حال ويسمى الصورة واما محمل وهو الهيولى واما مركب منهما وهو الجسم ام لا حال ولا محمل وهو المجرد وفيه قسمان لانه اما ان يتعلق بالبدن تعلق التدبير وهو النفس أولا يتعلق به وهو العقل فالعقل على قولهم

 وأول ثلاثة بلا شطط

 جوهر مجرد عن المادة
 وعلاقتها واختلافها في
 جنس العقول العشرة وهو
 المجرد عن المادة وعلاقتها
 هل هو مندرج تحت
 الجوهر أم لا واختلفوا
 في العقول العشرة هل
 اختلفت بالحقيقة والفصول
 فتكون أنواعا والعقل جنسها
 أو بالعوارض والخواص
 فيكون العقل نوعا لها وهي

بالحقيقة هنا الحقيقة النوعية كحيوان ناطق لا الشخصية كالانسان والتشخص ولا شك أنهم امة متفقان في الأولى اذ يصدق على كل منهما أنه حيوان ناطق وان لم يتفق في الثانية والنوع المعروف بما ذكرنا هو النوع الحقيقي وأما الاضافي فهو ما يصدق في جواب ما هو على كثيرين وقد اندرج تحت جنس وبينه وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في نحو الانسان وينفرد الاضافي في نحو الحيوان والحقيقي في نحو النقطة • واعلم أن مراتب النوع الاضافي ثلاثة النوع العالي وهو ما لا أنواع فوقه وتحته الأنواع كالجسم والنوع السافل وهو ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالانسان والنوع المتوسط وهو ما فوقه نوع ويحتة نوع كالحيوان وبقي رابع وهو النوع المنفرد وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته ويمثل له بالعقل بناء على نوعيته (قوله وخاص) بحذف الهاء وتحذف الصاد للضرورة وهي ما يصدق في جواب أي شيء هو في عرضه كالمضاحك فانه يصدق في جواب ذلك فاذا قبل بميز الانسان أي شيء هو في عرضه أي حال كونه مندرجا في عرضه صلح لان يحتمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال مضاحك وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لاي العرض العام لما مر ومع النظر لها الجنس والنوع لما تقدم وبقولنا في عرضه الفصل لانه يصدق في جواب أي شيء هو في ذاته كما علمت • واعلم أن الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس كالماشي فانه خاصة للحيوان ولا يلزم من كونها خاصة للجنس أن تكون خاصة للنوع بخلاف العكس فكل خاصة للنوع خاصة للجنس ولا عكس والخاصة على نوعين ملازمة كالضاحك بالقوة ومفارقة كالضاحك بالفعل وجعل المضاحك من خواص الانسان مبني على ما ذهب اليه الحكماء من أن طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك كما انه لا يقتضي البكاء وقوع ذلك منهم كما ورد في بعض الآثار اتفاقا ليس باقتضاء الطبع وبهذا يجاب عما حكى من أن التناسل يضحك اذا رأى أو سمع ما يتعجب منه وأما على ما ذهب اليه بعضهم من أن طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك فليس المضاحك من خواص الانسان بالنسبة لهما (قوله وأول) أي الذي هو الجنس وقوله ثلاثة أي بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله والافع النظر اليه يكون الجنس اربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أي بلا زيادة يعنى ولا نقص فني كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لا بشطط لان حق حرف النقي

افرادهم على القول بانه تحت الجوهر وانه من أقسامه كان نوعيا اضافيا على كل من القولين الاخيرين وعلى التقديم القول بانه ليس من أقسامه وان الجوهر ينقسم الى الحال والمحل والمركب منه ما فقط فعلى انه جنس يكون جنسا منفردا وعلى انه نوع يكون نوعا منفردا كالمقطوع الحق هذا هو السنة وضى الله عنهم ان الجوهر ان لم يقبل القسمة فهو الفرد والا فهو الجسم وانكر واجمع ما عد ذلك اه باختصار وقد بين العلامة الصبان العقول العشرة وغيرها كالأفلاك فراجع

(قوله تزيين اللفظ) أي

تجسيته أقول قد يتوقف
في وجه التزيين وما يتوهم
من أن وجهه خفة اللفظ
وعذوبته به هذا التقديم
يرد بان ذلك على تسليمه انما
نشأ من كثرة استعمال
اللفظ هكذا واقتضاه على
هذا الوجه فلو استعمل
اللفظ وألف بدون التقديم
لحصلت تلك العذوبة والخفة
فافهم اه صبان (قوله
كالجوهر) لا يقال هناك ما هو
أعلى منه كالثمن والمذكور
والموجود والحادث لانا نقول
هذه اعراض عامة خارجة
عن الماهيات أي لم يجعل
شيئ منها جزء ماهية أصلاً
فلا يكون من الجنس الذي
الكلام فيه لانه لا بد ان
يكون جزءاً من حقيقة أفاده
الملوى في كبره اه صبان
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
جنس قريب أو بعيد أو وسط
(فصل في نسبة الالفاظ
للمعاني) *
ونسبة الالفاظ للمعاني
خسة أقسام بالانقصان
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
(قوله وادراج الثاني والثالث
الخ) غير ظاهر في الثالث لان
الخاص لا يبين العام اه
عطار وفيه نظر اذ يسيأ به
مباشرة جزئية فانه عند
تحقق العام في غير هذا
الخاص يصدق العام ولا
يصدق الخاص

التقديم على جميع المعاني وهو البامع الشطط الدال بمجموعه سما على ملازمة الثلاثة للشطط
وانما قدمت البامع تزيين اللفظ وهذا انما يتجه على القول بأن لافي مثل ذلك ليست بمعنى غير أو أما
على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف (قوله جنس
قريب) ويسمى الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الاجناس كالحيوان وقوله أو
بعيداً وهما وفيما بعد بمعنى الوار ويسمى البعيد الجنس العالي وهو ما لا جنس فوقه وتحته
الاجناس كالجوهر وهذا عند الاطلاق وأما عند التقييد كأن يقال بعيد بمرتبة أو عبرتين فهو
بحسب التقييد الذي قيده به فالاول كالجسم والثاني كالجوهر وقوله أو وسط هو ما فوقه جنس
وتحته جنس كالجسم وانما قدم المصنف البعيد على الوسط مع أن المعتبر في ترتيب الاجناس
التصاعد لانه المتيسر في النظم كما لا يخفى

(فصل في نسبة الالفاظ للمعاني) * اعلم أن ما ذكره المصنف من النسب الخمسة منه ما هو
معتبر بين معنى اللفظ وأفراده وذلك هو التواطؤ والتشاكل ومنه ما هو معتبر بين معنى اللفظ
ومعنى لفظ آخر وذلك هو التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ فهو بالنظر
للمعاني او منه ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه وذلك هو الاشتراك ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ
آخر وذلك هو الترادف وظاهر قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني لا يفي الا بالذي بين اللفظ
ومعناه وهو الاشتراك واذا كان كذلك فكيف يخبر عنه بقوله خمسة أقسام وأجاب بعضهم
بأن في كلام المصنف اكتشاف والتقدير ونسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني
وللافراد وجعل الشيخ الملوى اللام في قوله المعاني بمعنى مع وجعل المراد من المعاني ما يشمل
الافراد وعليه فيصير كلام المصنف هكذا ونسبة الالفاظ مع نسبة المعاني ولا شك ان هذا يصدق
بنسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني اما حقيقة أو بمعنى الافراد فليأمل
(قوله ونسبة الالفاظ الخ) اعلم ان بعض هذه النسب يختص بالكلية وهو التواطؤ والتشاكل
كما هو ظاهر وأما الباقي فهو غير مختص به بل يكون في الجزئي أيضاً ومثال التباين فيه زيد
واشوق ومثال الاشتراك فيه زيد اسم لابن عمرو وزيد اسم لابن بكر ومثال الترادف فيه
زيد أبو عبد الله وبهذا التحقيق يعلم رد ما قيل من أن الجزئي من قبيل المتباين فافهم (قوله
خسة أقسام) بقى عليه ثلاثة وهي التساوي والعموم والخصوص من وجه والعموم
والخصوص باطلاق فضابط الاول أن يتحد اما صدقاً وبخلافه فهو ما كما في الكتاب
والضاحك وضابط الثاني أن يجتمع في مادة ويتفرّد كل منهما في مادة أخرى كما في الانسان
والابيض وضابط الثالث أن يجتمع في مادة ويتفرّد أحدهما في مادة أخرى كما في الانسان
والحيوان قال بعض المحققين ويمكن ادراج الاول في الترادف بأن يراد به ما يشمل ما لو كان
بينهما الاتحاد ماصداً فافقط وادراج الثاني والثالث في التخالف بأن يراد به ما يشمل التباين
الجزئي اه بتصرف وعليه في كلام المصنف مستوفى لجملة النسب الثمانية (قوله توافق)
أي توافق وذلك بأن كان المعنى الواحد مستوفى في افراده من غير اختلاف وتفاوت فيها كما في
الانسان فان معناه لا يختلف في افراده فان قيل قد يكون للتواطؤ في بعض الافراد كترانارا
وأكل منه في بعض آخر وهذا يقتضي أنه متشاكل وذلك كالانسان فان بعض افراده

كنينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل من غيره في الخواص الانسانية كالادراك أجيب
بما قاله القرافي من أن التفاوت بالامور الخارجية عن المسمى غير معتبر حتى يخرج ما ذكر
عن التواطى (قوله تشاك) أى بأن يكون المعنى الواحد ليس مستويا في أفراد بل مختلفا
ومتفاوتا فيها كما في النور فانه في الشمس أقوى منه في غيرها وانما سميت هذه النسبة بذلك
لان الناظر في ذلك يتشكك ويقع في شك فانه ان نظر لاصل المعنى كان من قبيل التواطى
والا كان من قبيل الاشتراك ولذلك أنكر ابن التلمساني حقيقة التشاك حيث قال لاحقة
له لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فشاركوا في المعنى ومنعه القرافي بما ملخصه ان
المعنى هنا واحد وهو القدر الشامل لجميع الافراد فلا يصح كونه من قبيل المشترك والتفاوت
هنا بامور من جنس المسمى فلا يصح كونه من قبيل المتواطى فتثبت له حقيقة فليتامل (قوله
بخالف) أى تبين كلى كافي معنى الانسان ومعنى الفرس ويمكن حمله على ما يشمل التباين الجزئي
فبدخل فيه العموم والخصوص من وجهه والعموم والخصوص باطلاق كما مر (قوله
والاشتراك) أى اللانظري بأن يتحدد اللفظ ويتحدد معناه كما في عين فانها تطلق على الباصرة
وعلى الجارية وعلى الذهب وعلى دات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى حرف الهجاء
والخوص وعلى غير ذلك كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره (قوله عكسه الترادف) أى
التتابع والتوارد في الاستعمال على المعنى الواحد بان يتحدد اللفظ ويتحدد المعنى كما أشار به بقوله
عكسه كما في انسان وبشر فانهما متتابعان ومتواردان على معنى واحد وهو الحيوان الناطق
ثم انه قد يتبادر الى الوهم اعراب قوله عكسه الترادف مبتدأ وخبر او هو لا يناسب اعراب قوله
تواطى الخ بدلا من خمسة كما في نظائره فلاحسن أن يجعل قوله عكسه معطوفا على ما قبله على
حذف العاطف وقوله الترادف بدلا أو عطفا بان (قوله واللفظ) أى المعهود وهو المستعمل
وقوله اما طلب أو خبر أى أو تنبيه والاول ما دل على الطلب الذاتي والثاني ما احتمل الصدق
والكذب والثالث ما دل على ثمن أو ترج أو نحو ذلك ولا يرد على الاول قولك لمن معه ماء انا
عطشان ونحوه لان دلالة على الطلب ليست بذاته بل بقريضة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ)
لا يخفى أن الاول في كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كضرب وطلب الترك كالاتصاف
وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جاري كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع
استعلا لانه لا يظهر الا في طلب الفعل اذ طلب الترك لا يسمى أمرا الا أن يقال انه مبنى على
أن طلب الترك طلب فعل الضد (قوله أمر مع استعلا) أى مع اظهار العلوية على أن السين
والثاء لا طلب بمعنى الاظهار أو مع العلوية على أنهما زائدتان وعلى الاول يكون المصنف قد
جرى على القول باشتراط العلوية نفس الامر مع اظهاره ويحتمل أن يكون جارا على القول
باشتراط اظهار العلوية وان لم يكن عالما في نفس الامر وعلى الثاني يكون قد جرى على القول
باشتراط العلوية نفس الامر وان لم يظهره فتلخص أن كلام المصنف محتمل لثلاثة أقوال وبقي
رابع وهو القول بأنه لا يشترط شيء من ذلك وهذا القول هو الرابع فما جرى عليه المصنف طريقة
مرجوحة (قوله وعكسه دعا) يجري فيه الاقوال المذكورة فيما مر والرابع عدم اشتراط شيء
وهكذا يقال في قوله وفي التساوى الخ (قوله فالتساوى وقعا) الفاء فيه زائدة والاف لا إطلاق

تواطى تشاك
والاشتراك عكسه الترادف
واللفظ اما طلب أو خبر
وأول ثلاثة ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا
وفي التساوى فالتساوى وقعا

(قوله ما دل على ثمن أو
ترج) أى فان اللفظ الدال
على ذلك موضوع لكيفية
يلزمها الطلب وهي ميل
النفس وقوله ونحو ذلك
أى كانداء فانه موضوع
لكيفية يلزمها الطلب
وهي الرغبة في الاقبال
(قوله ولا يرد على الاول الخ)
محتمل الايراد ان الطلب
يشمل أنا عطشان مع انه
لا يقال له أمر ولا دعاء ولا
التساوى وهو قد حصر
الطلب في ذلك (قوله ليست
بذاته) أى ليست من جهة
وضعه

(قوله الكل في الحقيقة هو الموضوع الخ) أي لا الحكم لانه بسيط (قوله كما هو الحقيقة في اطلاق المجموع الخ) هذا حكم الكل في الايجاب اما في السلب فهو النفي عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل العشرة فلا ينفي الثبوت في البعض ذكره شيخنا العدوي اه صبان (قوله اذا علمنا الخبر) لا يقال ان السلام من ركعتين معصية وقعت نسيانا والمعصية لا تقع من الانبياء ولو نسيانا لا ناقة قول يحل ذلك ما لم يترتب على صورته وقوعها حكم شرعي كما هنا ودلالة الفعل أقوى فلا يقال يمكن البيان بالقول ومحل كون التسيان مستحيلا على الانبياء اذا كان من الشيطان بخلاف ما اذا كان من الله كما هنا اه صبان
 ♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
 (فصل في السك والكلية والجزء والجزئية) *
 الكل حكمنا على المجموع ككل ذال ليس ذا وقوع وحيثما الكل فرد حكما فانه ككلية قد علمنا والحكم لبعض هو الجزئية
 ♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
 (قوله أن السؤال بام) أي بالهمزة المصاحبة لام

(فصل في السك والكلية والجزء والجزئية) * وشارك الاقوال في البداهة بالكاف الكل والآخرين في البداهة بالجيم الجزئي فجعله الالفاظ ستة ثلاثة مبدوءة بالكاف وثلاثة مبدوءة بالجيم (قوله الكل حكمنا الخ) الكل في الحقيقة هو الموضوع الذي هو المجموع المحكوم عليه فتسمية الحكم كلام من باب تسمية الشيء باسم متعلقه لكن هذا باعتبار الاصل والافسد صار حقيقة اصطلاحية كما ذكره الملو في كثيره (قوله على المجموع) أي على الافراد المجتمع جميعها كما هو الحقيقة في اطلاق المجموع أو على بعض الافراد المجتمعة كما هو المجاز فيه فالاول كما في قوله تعالى وبسم الله الرحمن الرحيم فوهم يومئذ ثمانية والثاني كما في قولك أهل الأضرحة علماء وقد يكون الكلام محملا للامرين كما في قولهم بنو قيس يحملون الضريرة العظيمة فانه يحتمل أن يكون المراد مجموع جميع الافراد لككون كل منهم لا يستقل بالحل وأن يكون المراد مجموع بعضها لكونه يستقل به وبما تقرره علم أن قوله ان المجموع قد يراد به البعض محمول على أن ذلك على طريق المجاز (قوله ككل الخ) هذه رواية باله في الاقوال مروى أنه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم يذكر واسم الإشارة عائذ للامد كور من قصر الصلاة والنسيان في قول ذي اليمين لما سلم صلى الله عليه وسلم من ركعتين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله وانما كان الحديث المذكور من باب الحكم على المجموع لانه المنفي في نفس الامر لثبوت أحدهما وهو النسيان فيه فلو كان من باب الكلية لكان الخبر غير موافق للواقع وهو غير لائق به صلى الله عليه وسلم هذا توجيه كلام المصنف والراجح عند المحققين أنه من باب الكلية ومخالفة الخبر للواقع انما اعتد عينا اذا علمنا الخبر وبشهادته هذا ما روى في بعض الطرقات أنس ولم يقصر وما روى من أنه لما قال صلى الله عليه وسلم ذلك قال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن الحديث من باب الكلية لم يصح قوله المذكور لأن الايجاب الجزئي انما يرفع السلب الكل وأيضاً المنزلة والسؤال بام اطلب تعميم أحد الامرين المعتقد ثبوت أحدهما وجواب ذلك اما بالتعمين أو بنفي كل من الامرين المذكورين لا بنفي المجموع وليس في الحديث تعميم فوجب أن يكون نفي الكل منهما أو يؤيد ما ذكرناه هو القاعدة وان كانت أغلبية من أن تأخر النفي عن اداة التعميم لعموم السلب بخلاف تقيدها عليهم هذا وقال بعضهم البحث في المثل ليس من دأب الفحل وينبغي أن يحل اذا لم يترتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو كلام رسوله كما هنا فاحفظه (قوله وحيثما كل فرد الخ) اللام فيه بمعنى على وهي متعلقة بقوله حكما وذلك كما في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكما في الكلمة المشرفة بناء على أنها سالبة كلية لعموم السلب فيها لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستفعاة استثناء متصلا لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع وان كان خارجا منه بحسب الارادة لانه يجب على المتكلم بالكلمة المذكورة أن يريد بالنفي غير الذات العلية من الآلهة والالزم الكفر والعباد بالله تعالى (قوله فانه كلية الخ) الضمير عائذ للحكم المفهوم من قوله حكما فهو على حد قوله تعالى اعدوا له أو اقرب للتقوى وكما يسمى الحكم المذكور كلية تسمى القضية المشتملة عليه كلية (قوله والحكم لبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله هو الجزئية) وكما يسمى الحكم المذكور جزئية تسمى

(قوله ما يقتضى تصور العرف) ٥٠ من جهة ما أورده البناني على قول السنوسي العرف للحقيقة ما معرفته سبب

معرفة تلك الحقيقة انه يقتضى ان مجرد تصور العرف سبب في تصور الحقيقة وليس كذلك بل السبب مجموع أمرين التصور المذكور وحمل العرف على الحقيقة ولهذا عرف في التهذيب العرف بما يقال على الشيء لفائدة تصور نم أو ردسؤال وجوابا على ذلك فراجعهم
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
والجزء معرفته عليه
♦ (فصل في المعارف) ♦
معرفة على ثلاثة قسم
حد ورسمى واقتضى علم
فالحد بالجنس وفصل وقعا
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
(قوله والمراد بالتصور الاول الخ) ولا يرد أنه استعمال لفظ التصور في التعريف في المعنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً و مشترك فيهما لعدم اللبس
اه صبان (قوله كقولهم العلم كالنور) وكقولهم الاسم كزيد والفعل كضرب وأخذ من تمثيله بالعلم كالنور والجهل كالعلمة أن المراد بالمثل ما يعم المشبه به لا خصوص جزئ الشيء اه صبان (قوله والا كان حدا ناقصا) قال العطار وأقول في ذلك نزاع ذكرناه في غير هذا الفصل وكذا يقال فيما يأتي

القضية المشتملة عليه جزئية (قوله والجزء معرفته عليه) أى واضحة وانما وصف المعرفة بكونها اجلية مع أنه لا يتصف بذلك الا معنى الجزء وهو ما تركب منه ومن غيره كل محسوسا كان كالسمار بالنسبة للعصير أو معقولا كالحيوان بالنسبة للانسان اذا المعرفة هي الادراك ولا معنى لا تصافه بذلك مبالغة في ظهوره معنى الجزء وقد يقال المراد أنها اجلية من حيث متعلقاتها ويمكن أن يقال مراده بكونها اجلية حصواها من غير احتياج الى فكر وتامل
♦ (فصل في المعارف) ♦ جمع معرف بكسر الراء وهو ما يقتضى تصور تصور العرف بفتح الراء أو امتيازها عن غيره فالاول الحذف التام والثاني ما عداه مما سياتى والمراد بالتصور الاول الخطور بالبال لا الحصول عن جهل لان العرف بكسر الراء يجب أن يكون معلوما حال التعريف به والالزم التعريف بالمجهول وبالتصور الثاني الحصول عن جهل لا الخطور بالبال لان العرف بفتح الراء يجب أن يكون مجهولا حال تعريفه والالزم تحصيل الحاصل وعلم من التعريف المذكوران العرف بالكسر غير العرف بالفتح وهو ظاهر بالنسبة للفظ وكذا بالنسبة للمعنى باعتبار الاجال والتفصيل في الحد والرسم وباعتبار الظهور والخفاء في التعريف اللفظي فليتأمل (قوله معرف) مبتدأ والمنقوع وقوعه في معرض التفصيل وقال المصنف في شرحه انه حذف منه ال للضرورة (قوله على ثلاثة قسم) وزاد بعضهم التعريف بالمثل كقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالتقسيم كقولهم العلم تصور أو تصديق والتحقيق أن كلا منهما كالتعريف اللفظي داخل في الرسم لانه من التعريف بالخاصة فان مشابهة العلم للنور خاصة من خواصه وكذا امثاله للظلمة وانقسام الشيء الى أقسامه خاصة من خواصه وكذلك لفظ القمع مثلا في تعريف البربان القمع وعلى هذا فالعرف على قسمين فقط فتسكون القسمة ثنائية لاثنية كما فعل المصنف فانهم (قوله حد) أى تام وناقص وكذا قوله ورسمى كما يعلم مما يأتى واعلم ان الحد في اللغة المنع أطلق على ما يأتى لانه من دخول أفراد غير العرف فيه ومن خروج أفراد منه لا يقال فيبقى أن يسمى الرسم حدا المنع من ذلك لاننا نقول منع الرسم ضعيف فلا يعتبر على ان وجه التسمية لا وجهها كما هو مشهور (قوله ورسمى) ويقال للرسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لانه منسوب للرسم الذى هو هو أجيب بأنه منسوب للرسم التغوي وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكرنا قال بعضهم ويمكن أن يتكلف بأن يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراد فيكون من نسبة النوع الى فرد (قوله ولفظي) منسوب للفظ من نسبة الخاص للعامة وقد عرفت أنه لا حاجة لزيادة ذلك على التحقيق فلا تغفل (قوله علم) تكمله للبيت وكأنه نبيه به على أنه لا بد أن يكون اللفظ المعرف به علم معناه وانما جهل كونه مسمى باللفظ الاخر فأده ابن يعقوب (قوله فالحد بالجنس الخ) الفاء للافصاح لانها أفصحت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ذلك فالحد الخ وهو اده بيان الحد التام وأراد بالجنس الجنس القريب كما يؤخذ من قوله وناقص الحد الخ وقوله وفصل أى قريب لان ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لانه اما أعم منه أو مساو له كالنامى والجساس بالنسبة للحيوان ويشترط في تمام الحد زيادة على ما فهم مما مر تقديم الجنس على الفصل والا كان حدا ناقصا (قوله وقعا) خبر عن قوله فالحد

والالف فيه للاطلاق (قوله والرسم) أي التام وقوله بالجنس أي القريب كما يؤخذ من قوله
وناقص الرسم الخ وقوله وخاصة أي شاملة لازمة بخلاف غير الشاملة كالعالم بالنسبة للانسان
فلا يعرف به الخروج كثير من الافراد عنها وبخلاف غير اللازمة كالمتمنفس بالفعل بالنسبة
للحيوان فلا يعرف به الخروج أفراد المحدود عنها حال المفارقة ويشترط في تمام الرسم زيادة على
ما ذكره تقديم الجنس على الخاصة والا كان رسماً ناقصاً فاده بعض المحققين (قوله معاً) أي
حال كونهما معاً (قوله وناقص الحد) من اضافة الصفة للموصوف وقوله بفصل الحد ذكر للحد
الناقص صورتين الاولى أن يكون بالفصل وحده كأن يقال الانسان ناطق الثانية أن يكون
بالفصل مع الجنس البعيد كأن يقال الانسان جسم ناطق وبقيت صورة ثالثة وهي أن يأتي
بالجنس القريب والفصل لكن مع تأخير الجنس عن الفصل كما يعلم مما مر كأن يقال الانسان
ناطق حيوان وما ذكره المصنف هنا من كون الحد الناقص يكون بالفصل وحده مبني على
جواز التعريف بالمفرد وهو مذهب المتأخرين من المناطقة وكذا ما ذكره بعدم كون الرسم
الناقص يكون بالخاصة وحدها كما لا يخفى (قوله أو معاً) معطوف على محذوف والتقدير
بفصل وحده أو معاً (قوله لا قريب) تأكيدياً لمقبلة (قوله وقعا) خبر عن قوله وناقص الحد
والالف للاطلاق (قوله وناقص الرسم) من اضافة الصفة للموصوف كما مر في نظيره وقوله
بخاصة فقط لا بد أن تكون تلك الخاصة شاملة لازمة سابقة عدم ذلك كأن يقال الانسان
ضاحك وقوله أو مع جنس أبعد بالتموين للضرورة والمراد به البعيد وذلك كأن يقال الانسان
جسم ضاحك فهاتان صورتان وبقيت صورة ثالثة وهي أن يأتي بالجنس القريب والخاصة
لكن مع تأخير الجنس عن الخاصة كما يعلم مما تقدم كأن يقال الانسان ضاحك حيوان
(تنبيه) * بقي التعريف بالعرض العام مع الخاصة أو مع الفصل كأن يقال الانسان ماش
ضاحك أو ناطق وهذا التعريف بالفصل مع الخاصة كأن يقال الانسان ناطق ضاحك
والصواب كما قاله السيد أن الاول رسم ناقص وهو أقوى من الخاصة وحدها وأن كلامنا الثاني
والثالث حد ناقص وهو أكمل من الفصل وحده وأما ما نقله الحقيدي عن بعضهم من عدم
اعتبار كل من هذه الثلاثة فلا يخفى ضعفه بل رده لأن انضمام العرض العام الى الخاصة أو الى
الفصل ان لم يقل يضعف والواقع أنه محقق كاذ كره السيد وكذا انضمام الخاصة الى الفصل
وظاهر كلامهم أن العرض العام وحده لا يقع معرفاً وهل هو مبني على عدم جواز التعريف
بالعام أولاً لا توقف فيه بعضهم والا قرب الاول فليحذر (قوله وما باللفظي الخ) أي والذي شهر
عندهم بالمعرف اللفظي الخ فما اسم موصول وشهر صائمه اولدعهم بمعنى عندهم ظرف لذلك
الصفة وقوله بتبديل الخ فيه تسامح لان المعرف اللفظي ليس نفس التبديل بل اللفظ الذي أتى
به بدلا من التعاريف من قبيل الالفاظ وذلك كأن يقال في تعريف البرهوق لقمح وقوله برديف
أي برادف فهو فاعل بمعنى مفاعيل وقوله أشهر أي عند السامع واحتز بدلا عن الرديف
الاخني أو المساوي كما هو ظاهر (قوله وشروط كل الخ) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط
في اللفظي كغيره ونعتبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الامور فيه لانه لا يعقل تخلف شيء
منها عنه اذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الا شهر غير جامع ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول

والرسم بالجنس وخاصة معاً
وناقص الحد بفصل أو معاً
جنس به لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط
أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما باللفظي لديهم شهراً
تبدل لفظ برديف أشهراً
وشروط كل أن يرى مطرداً

(قوله كالعالم) أي
بالفعل (قوله بقي التعريف
بالعرض العام الخ) بقي
أيضا التعريف بالجنس
بتوحيده مع الفصل والخاصة
أو العرض العام والظاهر
أن الجنس القريب مع
الفصل والخاصة أو
العرض العام حد تام وأن
الجنس البعيد مع الفصل
والخاصة أو العرض العام
حد ناقص اه صبان

(قوله لكن ناقش بعض المحققين الخ) فيه نظر لانه اذا لم يكن الاخر مشتركا لم يكن رديفا وعلى تسليم أنه رديف اذا كان
المشترك خاليا من القرينة كان ٥٢ غير ظاهرا وهو خلاف الفرض وان كان كل منهما مامشركا بين معنيين الا ان أحدهما

أشهر من الآخر فمما لا يخرجها
فيه - مما لم يمنع التعريف
بالمشترك لان محل منعه اذا
لم يرد به جميع معانيه وهنا
قد أريد به معناه معا وان
كان أحدهما أشهر
في معنى من معنييه والاخر
شفا فيهما كانت الشهرة
في هذا المعنى قرينة
على ارادة تعريف الآخر
بالنسبة لاحد معنييه وان
كان كل منهما مامشركا
في معنى غير ما اشترفيه
الاخر لم يصح التعريف
لعدم الشهرة من الجهة التي
قصد بها التعريف فتأمل
+++++

منعكسا وظاهرا لا أبدا
ولامساويا ولا تجوزا
بلا قرينة بها تحجزا
ولا بما يدري بمحدود ولا
+++++
(قوله كالنفس) بكون
الفاه ووجه الشبه ان كلا
جسم لطيف له اتصال بغيره
والتعريف الصحيح للنار
جسم لطيف شديد الحرارة
محرق اه صبيان قال
المطار قال المرعشي المراد
بالنار المعرفة الحار الساري
في الجهر اه أي لا النار
المشتعلة وانما كان
المراد ذلك ليطهر التشبيه
بالنفس وثبة على أن وجه

اللفظ غير الاشهر ولا يمكن أن يكون دون المعروف ولا مساويا لان الفرض أنه أشهر منه ولا
محاز لان المحاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما سرح به ابن قاسم
في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجهه لكن ناقش بعض المحققين في قوله وهكذا الباقي بأنه
يمكن أن يكون اللفظ الاشهر مشتركا بين معنى رديفه غير الاشهر وبين معنى آخر وهذا يعلم مافي
قوله لانه لا يعقل تخالف شيئا منها عنه فليتأمل (قوله أن يرى مطردا منعكسا) فسر القرافي المطرد
بالجامع والمنعكس بالمانع ونص عبارته في شرح التنقيح وقولنا جامع هو معنى قولنا مطرد
وقولنا مانع هو معنى قولنا منعكس لكن مقتضى كلام الجمهور خلافه حيث سمر والمطرد
بالذي كلما وجد المعرفة بكسر الراء وجده هو والمنعكس بالذي كلما وجد المعرفة بفتح الراء
وجد هو اذ مقتضاها ان المطرد المانع والمنعكس الجامع وعليه حقيقة الاطراد أن يكون
كلما وجد المعرفة بالكسر وجد المعرفة بالفتح بأن لا يزيد الا قول على الثاني بافرا يصدق فيها
دونه كما في قولك حيوان ناطق في تعريف الانسان فلوزاد عليه بتلك الافراد كما في قولك جسم
نام حساس في تعريف الانسان فانه يزيد بالحمار والفرس مثلا لم يصح التعريف لكونه غير
مطرد فانه يوجد ولا يوجد المعرفة بالفتح في الافراد التي زادت فلم يكن مانعا وحقيقة الانعكاس
أن يكون كلما وجد المعرفة بالفتح وجد المعرفة بالكسر بأن لا يزيد الا قول على الثاني بافرا
يصدق فيها دونه كما في قولك جسم نام حساس في تعريف الحيوان فلوزاد عليه بتلك الافراد كما
في قولك متفكر بالقوة في تعريف الحيوان فانه يزيد بالحمار والفرس مثلا لم يصح التعريف
لكونه غير جامع فانه يوجد المعرفة بالفتح ولا يوجد معرفة بالفتح في جماع فليتأمل (قوله وظاهرا)
أي عند السامع وقوله لا أبعد اولام اري انصرح بالفهوم والمراد أبعد عن الذهن وهو
الاخفى وذلك كقولك في تعريف النار هي جسم كالنفس فانه أخفى من المعرفة لثبته خفاء
النفس بدليل كثرة الخلاف فيه والمراد مساويا في الخفاء وذلك كقولك في تعريف المتحرك هو
ما ليس بساكن اذا استوى كل منهما عند السامع فليتأمل (قوله ولا تجوزا الخ) أي ولا بلفظ
تجوز به الخ كما قاله المصنف في شرحه وذلك كأن تقول في تعريف العالم هو بحر بلاطف
الناس فان هذا اللفظ تجوز به بلا قرينة تحجز به عن غير المعنى المراد وان كان فيه قرينة مانعة
من ارادة المعنى الاصل فالقرينة المنفية في قوله بلا قرينة بها تحجزا انما هي المعينة لا المانعة
وبذلك اندفع الاعتراض بان المحاز لا يتحقق الا بقرينة فكيف يقول المصنف ولا تجوزا بلا
قرينة الخ واحتراز بذلك عال التجوز به مع قرينة معينة كأن تقول في تعريف العالم هو بحر
بلاطف الناس يظهر الدقائق والذات فانه تعريف صحيح لعدم الاتباس حينئذ ولا حاجة
في هذه الحالة لتو انما بلاطف الناس لا لا ستغناء عنه بقوله يظهر الخ لان المعينة تسكن عن
المانعة كما هو مقرر في محله (قوله ولا بما يدري بمحدود) أي ولا بما يعلم بواسطة المعرفة بالفتح
فالمراد بالحدود مطلق المعرفة وانما امتنع التعريف بذلك للزوم الدور حينئذ فان كلاما
المعرف بالفتح والمعرف بالكسر متوقف على الآخر في هذه الحالة وهو انما صرح بذلك اذا

كان

الشبه احداث كل الخفة في مجاورته فان الحرارة تنفذ بالجسم خفة بخلاف الرطوبة وكذلك النفس التي هي
الروح تحدث في الجسم خفة ومن ثم كان الحي أخف من الميت كما هو شاهد كل ذلك اه فتأمل

(قوله وقد عرفوا الشيعتين بالاثنتين) هذا يفيد أن الاثنتين هنا اعم من الاثنتين فيما سبق لان الاثنتين فيما سبق هما الفردان فلا يصدقان على الاربعة مثلا بدليل تعريفهما بأنهما أول عدد الخ والاثنتين هنا بمعنى مطلق الامرين تساويا أم لا والاما احتيج لوصف الشيعتين بكونهما غير متفاضلين فان قصد بقوله وقد عرفوا الشيعتين بالاثنتين انهم عرفوا الشيعتين غير المتفاضلين بالاثنتين كان الاثنان اعم أيضا اذ الشيعتان غير المتفاضلتين تفسير للمساوية بين والمتساويان ٥٣ يشملان الاربعة بخلاف

كان التعريف متوقفا على المعرفة من غير واسطة كتعريف الشمس بأنها كوكب يظهر
نهارا فانه يتوقف على المعرفة بلا واسطة حيث أخذوا فيه النهار وقد عرفوه بأنه ما بين طلوع
الشمس وغروبها وما مضى وذلك اذا كان التعريف متوقفا على المعرفة بواسطة أو أكثر
كتعريف الاثنين بأنهم ما أول عدد ينقسم الى متساوين فانه يتوقف على المعرفة بواسطة
حيث أخذوا فيه المتساويين وقد عرفوه ما بأنهم الشيئين غير المتفاضلين وقد عرفوا
الشيئين الاثنين كتعريف الاثنين بأنهم ما أول زوج فانه يتوقف على المعرفة بأكثر من
واسطة حيث أخذوا فيه الزوج وقد عرفوه بأنه المنقسم الى متساويين وقد عرفوا المتساويين
بالشيئين غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيئين الاثنين أفاده المألوف في كبره (قوله ولا مشتركة
الخ) أى ولا مشتركة لفظي خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي
عين فلان وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيها ذكره عين نضى في الاتفاق لم
يمنع التعريف به ومحل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك جميع المعاني التي وضع لها والابراز
التعريف به كتعريف القضية بأنها قول الخ والقول مشترك بين المعقول والمأشوظ والمراد
في التعريف المذكور كل منهما (قوله وعندهم) أى المناطق وعندهم بالذكريات
الباحثون أو لا عن ذلك والافعال عندهم كذلك ويحتمل أن المراد وعنده العلماء مطلقا والظرف
على كل من الاحتمالين متعلق بقوله المردود وقدمه مع كون العامل مضافا اليه وصلة لآل
للضرورة وقوله من جملة المردود الخ أى لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فهو متوقف
على المحكوم عليه وحينئذ يلزم الدور لتوقف كل من التعريف والمعرفة على الآخر وقد دفع
هذا الدور بأوجه ما بين يدي وغير سديد ودفعه بعض المحققين بان المحكوم عليه بالحكم
المذكور في التعريف انما هو المأخوذ جنسا في التعريف لا المعرفة ألا ترى أن المحكوم عليه
بالرفع في تعريف ابن آجروم الفاعل بانه الاسم المرفوع الخ هو الاسم لا الفاعل حتى يلزم الدور
فليتأمل (قوله أن تدخل الخ) بفتح الناء وضم الخاء أو بالعكس أو بضم الناء وكسر الخاء وقوله
الاحكام بالرفع على الفاعلية على الاول وعلى النيابة عن الفاعل على الثاني وبالذهب على
المنعولية على الثالث وقوله في الحدود أراد بها هذه الرسوم مجازا بالمعربة أن يريد بها الرسوم
من أول الامر لعلاقة التضاد أو عبرتين ان يريد بها التعاريف ثم يريد بها الرسوم لعلاقة
الخصوص والعموم والقرينة انه لا يتوهم امكان دخولها في الحدود حتى يحتاج للتنبيه على
انتفائه لان الحكم ليس جزأ من الماهية بخلاف الرسوم فانه قد يتوهم دخولها فيه فاحتاج
للتنبيه على انتفائه أفاده المألوف في كبره (قوله ولا يجوز في الحدود الخ) الفرق بين الحدود

(قوله ولم يتعرضوا) والى للتخصيص واستظهر الخ) قال العطار هذا فاسد لفظا ومعنى أما لفظا فلان أو اللى للتخصيص هي الواقعة بعد ما يدل على الطلب وقد امتنع الجمع بين متعاطفها كقولك تزوج هذا وأختها ولا طلب هنا وأما معنى فلانه جعل التخصيص من جهة المخاطب كما يشهد قوله بمعنى أنك مخير الخ ومعلوم أن حق التخصيص انما يكون لذا كالتعريف كما يشهد قوله بين التميز لان التميز انما يكون من جهة المعرف فكلامه متضارب (قوله وقد يمنع كون ذلك التعريف حدا) أى لان التادية الى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقة النظر أقول المنع في حيز المنع وما ذكر من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء ان الامور الاعتبارية أى اللى اعتبرها الواضع ٥٤ منهومات لافاظ وضعها بازامه اليس لافاظها معان غير تلك المفهومات فيكون

تعاريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكر حدا لان الواضع اعتبره مذهبا وله وتكون التادية داخله في حقيقةه ويمثل هذا رد على الرازي في قوله ان تعريف الكليات الخمس رسوم لا حدود كما في شرح ايساغوجي رخواشيه اه صبان

وجاز في الرسم قادر مارووا
(باب في القضايا واحكامها)
ما احتل الصدق لذاته جرى

(قوله فهو في الحقيقة حدان)
قد رجع شيخ الاسلام الى
هذا آخرافه ونفسه قد
أجاب بهذا الباب كما يعلم
من شرحه على لقطة العجلان
اه عطار (قوله والمنع انما
هو في الحد الواحد) ظاهره
الواحد في الظاهر ونفس
الامر وحينه تمنع دخولها

والرسوم انما هو في أو اللى للتقسيم وأما اللى للشك أو للايهام فهي ممتنعة فيهما ولم يتعرضوا لأو اللى للتخصيص واستظهر بعض المحققين جوازها في الرسوم كما ن تقول الانسان حيوان ضاحك أو كاتب بمعنى أنك مخير بين التميز بالخاصة الاولى والتميز بالخاصة الثانية وما ذكره المصنف من عدم جواز أو اللى للتقسيم في الحدود وجوازها في الرسوم لم يتفرده بل صرح به الاصحاب في حيث قال ويجوز وفي الرسم بخلاف الحد لان النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصتين على البديل اه ونالف شيخ الاسلام زكريا في ذلك فجوزها في الحدود واستند الى تعريفهم النظر بانه الفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن بمعنى أن النظر قدما أحدهما يؤدى الى علم كقولك العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث وثانيهما يؤدى الى غلبة ظن كقولك زيد بطوف ليل بالاحلاح وكل من هو كذلك فهو لاص وقد يمنع كون ذلك التعريف حدا وعلى تسليم ذلك فهو في الحقيقة حدان والمنع انما هو في الحد الواحد أقاده المولى مع زيادة (قوله ذكر أو) أى اللى للتقسيم أو التخصيص على مامر (قوله قادر مارووا) أى فاعلم الذي روه من عدم الجوازي الاول والجوازي الثاني

(باب في القضايا)

جمع قضية فعملية بمعنى منفعلة أى مفعضى فيها أو معنى فاعله أى قاضية على الاستناد المجازى وانما سميت بذلك لانها تتضمن القضاء بمعنى الحكم المراد به النسبة بين الطرفين لا الإيقاع والانتزاع أى ادراك الوقوع وعدم الوقوع لانها لم تتضمن ذلك لانه قائم بنفس المدرك كما سياتى واعلم ان وزن قضايا باعتبار الاصل فعائل لان أصلها قضايي بيا من فأبدات الاولى هـ مزة على القياس في خصوصها نواف ورسائل ثم قصت الهمزة للتخفيف ثم قلبت النائية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة نيا لوقوعها بين ألفين فصارت قضايا بعد أربعة أعمال وقوله واحكامها أى التى هي التناقض والعكس المستوى وانما جاعها المصنف لان الجمع يطلق على الاثنين كثيرا خصوصا في هذا الفن أولانه اعتبر الافراد (قوله ما احتل الخ) ما واقعة على اللفظ الشامل لجميع اللفاظ فهي جنس وخارج بقوله احتل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمرو وكغلام زيد وبقوله لذاته ما احتل لذاته بل للآثار من الامر والنهى وغيرهما فان قولك استقى

مثلا

فيها لا معنى له لانه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه لانه يلزم من دخولها فيه تعدد في الحقيقة ونفس الامر

فينا في فرض وحدته في ذلك فبطل التمسك بهذا الجواب اه صبان (قوله واقعة على اللفظ) الاولى على القول لانه جنس قريب لاختصاصه بالاستعمال المركب ومراده اللفظ الصادر من اللسان أو المخفوظ في الذهن لاجل انه يشمل التعريف القضية الملفوظة والقضية المعقولة اه صبان (قوله كزيد) أى وكالقضية المشكوكة بناء على التحقيق من أنه لاحكم فيها اه صبان (قوله وكغلام زيد) جعله الصبان ما يحتمل الصدق بالنظر لما يستلزمه من الخبر الذي هو زيد له غلام فالاولى انما راجع بقوله لذاته كما صنع الصبان

(قوله ومثله الخ) أى ودعوى من حيث افة الدليل ومبصرت من حيث انها محل ٥٥ البحث (قوله للترتيب الذكري) ويحتمل

ان تذكر للترتيب لان رتبة
التقسيم بعد رتبة الترتيب
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
بينهم قضية وخبر
ثم القضايا عند هم قسمان
شرطية جملة والثاني
كافية شخصية والاوّل

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
(قوله والاوّل ما حكم فيها
الخ) وسميت شرطية
لوجود أداة الشرط فيها
لفظا أو تقديرية لشمول
المنفصلة فان قولنا ما ان
يكون العدد زوجا وفردا
في قوة قولنا ان كان العدد
زوجا لم يكن فردا وان كان
فردا لم يكن زوجا وقوله
والثانية الخ سميت جملة
باعتبار نسبتها الى ما يؤخذ
من صفة طرفها المحكوم
به وهو المحمول شبه بالشئ
المحمول على شئ آخر وانما
نسبت الى ما يؤخذ من
صفة المحمول دون ما يؤخذ
من صفة الموضوع بان
يقال وضعية دون الموضوع
لانه محط الفائدة فان قلت
هذا انما يتحقق في الموجبة
وأما السالبة فلا محل فيها
فالجواب انه في السالبة
يلاحظ الايجاب ثم دخول
حرف السلب ففيها محل
بحسب التقديرا وانه كثيرا
ما يسمى الاعداد باسم
الملكات هذا توضيح

مثلا وان احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولنا انما طالب السقيامتك ودخل
بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالاول اخبار الله وأخبار رسوله والاخبار المعلوم صدقها
بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كالأخبار مسيئة الكذاب في دعواه النبوة
والاخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاربعة لان ذلك يحتمل الصدق لذاته
وان قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الاخراج والادخال
(قوله الصدق) أى والكذب وانما لم يصرح به للعالم به اذ يلزم من كونه محتملا للصدق كونه
محتملا للكذب وأيضا في اقتصاره على الصدق تأدب في حق كلام الله وكلام رسوله ومعنى الصدق
مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضده الكذب بخلاف الحق فانه
مطابقة النسبة التي في الواقع للنسبة المانته وممة من الخبر وضده الباطل فالمطابقة وان كانت
مفاعلة من الجانبين لكن اتسدت في تفسير الصدق الى النسبة الخبرية وفي تفسير الحق الى النسبة
الواقعية هذا هو الذي اشتهر وقد اختلف بعضهم أن الصدق والحق شئ واحد وهو مطابقة
النسبة الخبرية للنسبة الواقعية قال لان ما في الواقع أمر ثابت فالانساب أن يقاس عليه غيره
لا العكس بأن يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة غيره وان كانت المفاعلة من الجانبين ألا ترى أنه
يحسن أن يقال جالس الوزير السلطان ولا يحسن أن يقال جالس السلطان الوزير واعترض
أخذ الصدق في تعريف الخبر بأنهم قد أخذوا الخبر في تعريف الصدق وحينئذ يلزم الدور
ان توقف كل على الآخر وأجيب بأن الصدق كالكذب اشتهر في المحاورات فلا يحتاج للتعريف
فصح أخذه في تعريف الخبر (قوله جرى بينهم الخ) علم منه أن القضية والخبر بمعنى واحد وهو
ما احتمل الخ لكن بسميته قضية من حيث اشتهر له على الحكم وسميته خبرا من حيث احتماله
الصدق وفي التلويح أنه يسمى اخبارا من حيث افادته الحكم وممة ممة من حيث كونه جريا
من الدليل وبطلوبان من حيث كونه يطلب بالدليل ونتيجة من حيث كونه نتيجة الدليل
ومثله من حيث كونه يستل منه في العلم قال فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف
الاعتبارات اهـ (قوله قضية وخبر) منصوبان على الحال من الضمير المذكور في قوله جرى (قوله
ثم القضايا الخ) ثم للترتيب الذكري فقط كما قاله الشيخ الملوّي (قوله شرطية جملة) بدلان من قوله
قسمان والاوّل ما حكم فيها على وجه الشرط والتعاقب كما سيأتي والثانية ما حكم فيها على وجه
الحمل ولذلك سميت الاوّل شرطية والثانية جملة وقد اشتهر أن الاوّل ما ليس طرفا هاترين
ولا في قوتهم ما والثانية ما طرفا هاترين أو في قوتهم ما كقولنا زيد قائم وكقولنا زيد قائم بناقصر
زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا انتمض هذا واعترض بأن الاوّل في قوة المتردين لانها اذا كانت
متصلة تكون في قوة أن يقال هذا ملزوم لذاتها اذا كانت منفصلة تكون في قوة أن يقال هذا
معاند لذاتها وأجيب عن ذلك بما لا ينهض فالاول حذف ذلك والافتقار على ما تقدم كما يفيد
كلام الملوّي في كبره (قوله والثاني) انما قال والثاني ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الجملة
نظرا الى كونها قسمين سابقي الكلام على الاول في قوله وان على التعاقب الخ (قوله كافية شخصية)
ليس المراد بالكافية هنا ما دخل عليها السور الكلي كما هو المصطلح عليه بل ما كان موضوعها
كلها بقطع النظر عن السور كما يرشد لذلك مقابلة المقابلة الشخصية التي هي ما كان موضوعها

ما أشار اليه المحشى بقوله ولذلك سميت الخ

(قوله الاول الشخصية)

وهي في حكم الكلية لان الحكم في كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شئ منه عن الحكم بخلاف المهمل فانه في قوة الجزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد محقق والزائد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الجزئية وكون المحكوم به قديما من تحققه لجميع الافراد كما في الانسان كاتب بالقوة لا يقتضي تيقن الحكم به من المنكسك على الجميع

امام سور واما مهمل

والسور كليا وجزئيا يرى

وأربع أقسامه حيث جرى

اما بكل أو ببعض أو بلا

(قوله مادل على الاحاطة)

أى سواء كان لفظا نحو كل

وبعض أولا كـ كون

المنكر في سياق النفي

والاضافة التي دلت قرينة

على عمومها أو عدمه (قوله

وهو ليس ببعض وما أشبهه

الخ) قد ذكر ثلاثة أمثلة

للسور الجزئي السابى وبينها

فرق لان ليس كل يدل على

رفع الإيجاب الكل على

مطابقة وعلى السلب

الجزئي التزاما والباقيان

بالعكس وقد بين ذلك

العلامة الصبان فارجع

اليه

مشخصا معينا ولذلك صح التقسيم الذي ذكره بقوله والا قول الخ والذي يحصل من كلام المصنف في هذا المقام أن الجملة أربعة أقسام الاول الشخصية وهي ما كان موضوعها مشخصا معينا كقولك زيد قائم لكن يمنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا الله قادر لما فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصا جسيما يتعالى الله عنه والثاني المهمل وهي ما كان موضوعها كليا وأهملت من السور كقولك الانسان حيوان اذا جعلت آل للجنس في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية والثالث الكلية وهي المسورة بالسور الكلى كقولك كل انسان حيوان والرابع الجزئية وهي المسورة بالسور الجزئي كقولك بعض الحيوان انسان وهذا ان القسمان وان لم يصرح بهما المصنف لكنهما مأخوذان من قوله والسور كليا وجزئيا يرى فانه يؤخذ منه أن المسورة بالسور الكلى تسمى كلية والمسورة بالسور الجزئي تسمى جزئية ولم يعرض المصنف للطبيعية وهي ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعة بقطع النظر عن الافراد كقولك الحيوان جنس وقد جرى فيها خلاف فقيل وهو الحق انه اذا اخله في الشخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص ذهنا وقيل انه اذا اخله في المهمل وقيل وهو المشهور انه اقسام مستقلة لا شخصية ولا مهمل وهذا كله مبنى على ما هو الرابع من أنها معتبرة في العلوم لاعلى ما قبل من أنها غير معتبرة فيها فتأمل (قوله والا قول) أى الذى هو الكلية بالمعنى الذى أراده المصنف منها فمما تقدم ولم يقل والا قولى نظر الكل كونها قسما كما تقدم في نظيره وقوله امام سور رأى بالسور الكلى أو الجزئي وقوله واما مهمل أى من السور (قوله والسور الخ) هو مادل على الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها في الجملة ككل وبعض كما سيذكره المصنف ومادل على الاحاطة بجميع الاوضاع أى الاحوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ككلاما وقد يكون كما سيأتى معنى بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكلاما أو ببعضها بجميع الاحاطة في كل فهو استعارة باعتبار الالفة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المنطقة (قوله كليا وجزئيا) وكل منهما اما ايجابى واما سلبى فاقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد (قوله وأربع أقسامه) حذف المصنف التام من اسم العدد مع أن المعدود مذكور مذكور بالضرورة أو على ما نقله النووى من أن ذكر المعدود لا يعتبر الا اذا كان تميزا بخلاف ما اذا لم يكن كذلك كما هنا ومحصل الاقسام الاربعة أن الاول السور الكلى الايجابى وهو كل وما أشبهه بجميع وعامة كفاي قولك كل انسان حيوان أو جميع الانسان حيوان وهكذا والثاني السور الجزئي الايجابى وهو بعض وما أشبهه كواحد واثنين وثلاثة كفاي قولك بعض الحيوان انسان أو واحد من الحيوان انسان وهكذا والثالث السور الكلى السلبى وهو لا شئ وما أشبهه كلا واحد ولا ديار كفاي قولك لا شئ من الانسان بجبر ولا واحد من الانسان بجبر وهكذا والرابع السور الجزئي السلبى وهو ليس ببعض وما أشبهه كليس كل وليس بعض كفاي قولك ليس بعض الحيوان بانسان أو ليس كل حيوان بانسان وهكذا كما بينه المصنف بقوله اما بكل الخ ومن هذا التقرير تعلم ان قوله أو شبهه راجع لجميع الاربعة المذكورة قبله فكأنه قال اما بكل أو شبهه واما ببعض أو شبهه وهكذا فافهم (قوله حيث جرى) أى فى أى تركيب وقع فيه (قوله اما بكل الخ) أى اما أن يكون السور ملتبسا أو مصورا بكل الخ فالبناء للملابسة أو للتصوير من الملابس الكلى لجزئياته أو تصويرها

ويحتمل أن المعنى إما أن يكون التسوير بكل الخ لكن الأول أو نفى بكلام المصنف واعلم أنه
يصح قراءة كل في كلام المصنف بالجز وهو ظاهر وبالرفع على الحكاية لفظ كل الواقع مبتداً
في القضية وكذا يقال في لفظ بعض في قوله أو ببعض وجوز الملقى في كبره أيضاً جراً لفظاً
في قوله أو بلائياً وقصده على الحكاية للواقع في نحو قولك لا شيء من الإنسان يجبر قال وأما
بعض في قوله الآتي وليس بعض فبين فيه الحكاية لأن المعطوف هو مجموع ليس بعض اه
قال بعضهم والظاهر أنه بين أيضاً في لفظ شيء في قوله أو بلائياً الحكاية لأن المعطوف هو
مجموع لا شيء فتمثل (قوله أو شبهه جلاً) أي جلاً للاحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها معني
أظهرها وقد علمت أن ذلك معطوف على جميع ما قبله (قوله وكأها) أي القضايا الأربع
المعلومة مما تقدم وقوله وجبة وسالبة يصح قراءة وجبة بفتح الجيم كما هو الشائع وعليه
فالاصول موجب فيها فدخله الحذف والايصال أعني حذف الجار وإيصال الضمير ويصح
قراءتها بكسرها على الاستناد الجازي وهذا هو المناسب للمقابلة بالسالبة (قوله فهي إذا إلى
الثمان آية) أي فهي إذا كانت منقسمة إلى الموجبة والسالبة راجعة إلى الثمان بحذف الباء
تحقيقاً وجعل الأعراب قد راعاها وظاهر على النون كما في قول الشاعر

لهائنا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

واعلم أنه إذا اعتبر أن هذه الثمانية تنقسم إلى معدولة المحمول فقط أو الموضوع كذلك أو هما
والى محصلة ما ذكر كان المجموع ثمانية وأربعين فأم من ضرب ثمانية في ستة ومعدولة المحمول
فقط هي ما جعلت أداة النفي جزءاً من محمولها دون موضوعها أمثالها موجبة نحو قولك كل
إنسان هو لا يجبر وسالبة نحو قولك زيد ليس هو لا عالم رجمت بذلك لأنه عدل فيها بأداة النفي عن
أصل رضمها وهو رفع النسبة فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة
الموضوع فقط هي ما جعلت أداة النفي جزءاً من موضوعها دون محمولها أمثالها موجبة نحو
قولك كل لحيوان جاد وسالبة نحو قولك لا شيء من لحيوان بانسان ومعدولتها هي ما
جعلت أداة النفي جزءاً من مامثالها موجبة نحو قولك كل لحيوان هو لا انسان وسالبة نحو
قولك لا شيء من لحيوان لا يجبر ومعدولة المحمول فقط هي ما لم تجعل أداة النفي جزءاً من
محمولها مع جعلها جزءاً من موضوعها فهي عين معدولة الموضوع فقط رجمت بذلك لأنه جعل
المحمول فيها محصلاً لا أي ثبوتها لا سلبها فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة
الموضوع فقط هي ما لم تجعل أداة النفي جزءاً من موضوعها مع جعلها جزءاً من محمولها فهي عين
معدولة المحمول فقط ومحصلاتها هي ما لم تجعل أداة النفي جزءاً من مامثالها موجبة نحو قولك
إنسان حيوان وسالبة نحو لا شيء من الإنسان يجبر وبهذا يعلم أن بعض الثمانية والأربعين
المذكور في مكرروه وستة عشر لأن محصلة المحمول فقط هي عين معدولة الموضوع فقط
ومحصلة الموضوع فقط هي عين معدولة المحمول فقط فليست أمثل (قوله والاول الموضوع الخ)
تكلم المصنف على جزأين من أجزاء القضية وهما الموضوع والمحمول والاول هو المحكوم عليه
ويختصر في ثلاثة وهي المبتدأ والفاعل وبأثبه والثاني هو المحكوم به ويختصر في اثنين وهما
الخبر والفعل وتلك جزأين آخرين وهما النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع

شئ وليس بعض أو شبهه جلاً
وكأها موجبة وسالبة
فهي إذا إلى الثمان آية
والاول الموضوع في الجملة
(قوله وهو ستة عشر)
حاصلة من ضرب الصورتين
المكررتين في الثمانية (قوله
المبتدأ) أي الذي ليس في
تأويل الفعل كما ان المراد
بالفعل في القسم الثاني
ما يشمل الفعل ولولا تأويل
فيخرج من الاول الوصف
الرافع للسادس قد الخبر في
نحو أمضروب الزيدان
ويدخل في الثاني فان
المحكوم عليه هو نائب
الفاعل والمحكوم به هو
المبتدأ لأنه في قوة يضرب
الزيدان

(قوله وعلى النسبة الكلامية التزاما) أي لانه يلزم من الوقوع أو اللادوقوع المضاف كل منهما للنسبة الكلامية النسبة الكلامية دون العكس فالجزآن أدبا عبارة واحدة (قوله في قالب الاسم) وحينئذ تسمى رابطة غير زمانية بخلاف ما إذا كانت في قالب الفعل تسمى رابطة زمانية كهو في نحو قولك زيد هو قائم استشكل بأن لفظة هو في نحو هذا المثال دلالة على النسبة أصلا بل هو عائد على زيد عبارة عنه مبتدأ ثان فان كان المراد ما يسمى ضمير الفصل فهو لا يكون في نحو هذا المثال لانه لا يذ كر الابن جرأى ابتداء معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين في امتناع دخول أل وعلى تقدير دخوله فلا دلالة له على النسبة أصلا وانما يفيد الحصر أو التام كيد وتحقيق ان ما بعده خبر لانت والذى يفهم منه الربط انما هو الحركة الاعرابية وأجيب باختصار الشافى ومنع انه لا دلالة له على النسبة أصلا بأنه يحقق ان ما بعده خبر لانت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته اليه لا فادته ان ما بعده خبر في بيده مسند الى موضع ولا يقال ان ضمير الفصل لا يوجد في كل محل كما علمت لانه لا بد لطرفين من وجود رابطة في المعنى عند المناطقة فالتموه في كل موضوع نية سواء ذكر أو لم يذكر بخلاف أهل العربية فيذكرونه اذا كان المحمول يلتبس ٥٨ بالتابع لا لفرق بينهما والافينعوا ذلك لفظا ولم يلتمعوا المعنى ولا فرق في هذا

الضمير بين أن يكون للمتكلم أو المخاطب أو الغائب ٥٩ ص ٥٩ (قوله في قالب الفعل) أي الناقص تقدم أو تأخر أو توسط ولا فرق بين كان وغيرها الا ما يقرب الكلام معه انشاء نحو عسى ونظري كون هذه الافعال رابطة بأنهم قد تجتمع مع الضمير نحو كنت أنت الرقيب فيجتمع كونها رابطة لحصول الربط بالضمير وبأنها وضعت ليعرف في آخر غير الربط كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها ودعوى انها تفيد

أي تعلقه وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة أو على وجه الانتفاء في القضية السالبة والنسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك في الاولى أو عدم وقوعه في الثانية فجعله أجزاء القضية أربعة كما يؤخذ من شرح الشمسية وغيره قال بعض محققى المغاربة ان ذلك طريقة الهجوم وأما طريقة العرب فاجزأوها الثلاثة الاول فقط لكن لم يتابعه الاشياخ كما قاله شيخنا وجعل الجزء الرابع ماذ كرهوا الظاهر المتبادر وأما ما في كلام بعضهم من أنه الايقاع أو الانتزاع أي ادراك الوقوع أو عدم الوقوع فليس فيه نظر لان ذلك وصف للمدرك فلا يصح جعله من أجزاء القضية وبهم ذابعتنا اعتراض ملا احمد على النثرى في جعله ذلك من أجزائها وقد وضع المناطقة لفظا يدل على النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة الكلامية التزاما كما في شرح الشمسية وسموا ذلك اللفظ رابطة وهو تارة يكون في قالب الاسم كهو في نحو قولك زيد هو قائم وتارة يكون في قالب الفعل ككان في نحو قولك زيد كان قائما وكثيرا ما تحذف تلك الرابطة في لغة العرب استغناء عنها بالربط اللفظي واعلم أنه لا بد للنسبة القضية من كيفية تنكيف بها في نفس الامر وهي اما الضرورة أي الوجوب واما الدوام واما الامكان واما الاطلاق أي الحصول بالفعل وسموا اللفظ الدال على تلك الكيفية جهة ونسبوا القضية اذا ذكر فيها ذلك اللفظ وجهة وعدد المتأخرين القضايا باعتبار الكيفية المذكورة الى خمسة عشر الضروريات السبع وهي الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها ضرورة النسبة مع

غير ذلك لادليل عليه وأجيب عن الاول بأنهم لم يقولوا بأنهم في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كما ان الضمان الاطلاق كذلك والضمير في الآية ان جعل تأ كيد البناء الفاعل ترجع كون كان للربط وان جعل فصلا فهو الرابط ولت أن تجعل كليهما للربط كالتأ كيد اللفظي وكان كل واحد من الطرفين يجوز تأ كيد كذلك ما يدل على النسبة وعن الشافى بأنها كونها وضعت لمعنى آخر غير الربط لا ينشأ كونها رابطة وأيضا فانها اسمها ناقصة على الصحيح لانها لا تنكفي بالموضوع بل هي طالبة للمحمول معه وكذا شأن النسبة نستلزم النسبتين افاده الملوى في كبره وأقره العلامة الصبان وفي الجواب عن الشافى نظر لا يخفى فتأمل (قوله بالربط اللفظي) أي اللازم للاعراب لفظا وتقديرا لانه اذا قلنا زيد عالم على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم الربط والاستناد اذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك منه (قوله أي الوجوب) العقلي وهو يستلزم الدوام من غير عكس فالدوام أعم منه والاطلاق أعم من الضرورة والدوام والامكان أعم من الثلاثة (قوله الضروريات السبع) وجه كونها سبعاً ان علة الضرورة اما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته المعين أو غير المعين وكل من الثلاثة الأخيرة اما مقيد بما ينشأ احتمال دوامه وهو لا داعي له ولا افاده الصبان (قوله الضرورية المطلقة) هي عند الجمهور معنى أطلاقت شملت ما كان موضوعها

أزليا نحو واقع عالم بالضرورة أو غير أزلي كمثل الحشى واصطلى ابن سينا على انها في أطلقت انصرفت للارضية فان أريد غيرها
 قيد بدوام ذات الموضوع (قوله والمشرطة العامة) النسبة بينهما وبين ما قبلها وما بعدها العموم والخصوص المطلق أما
 وجه كونها أعم من التي قبلها وهي الضرورية المطلقة فلان كل دائم بحسب الذات دائم بحسب الوصف ولا ~~عكس~~ بل حواز
 مقارنة الوصف للذات وأما وجه كونها أعم من الخاصة فلانها حكم فيها بثبوت الوصف ولم يتعرض لدوامه بحسب الذات
 ولعدم دوامه فهي تحت حمل الأمرين والخاصة تعرض فيها للدوام وبين الضرورية المطلقة والمشرطة الخاصة تباين
 لان الاولى حكم فيها بالدوام بحسب الذات والثانية بعدمه وكل قضية ٥٩ فيها لادائما أو لا بالضرورة فهي

مباينة للضرورة المطلقة
 أي ليس وبقيّة النسب
 تطلب مدة المطولات (قوله)
 مثالها موجبة كل كاتب
 الخ) قد حكم في هذا المثال
 بضرورة ثبوت تحرك الاصابع
 للموضوع مدة دوام وصفه
 وهو الكتابة اذ تحرك
 الاصابع لذات الكاتب
 من غير اعتبار وصفه ليس
 ضروري الثبوت لها (قوله
 وسالبة لا شيء الخ) قد حكم
 في هذا المثال بضرورة سلب
 سكون الاصابع عن
 الموضوع مدة دوام وصفه
 وهو الكتابة اذ سلب سكون
 الاصابع عن ذات الكاتب
 من غير اعتبار وصفه
 ليس بضروري (قوله
 لادائما) أي ليس الوصف
 دائما بدوام ذات الموضوع
 (قوله كما علم محامر)
 أي قيدت بما رفع احتمال
 دوام الوصف للذات بخلاف
 العامة فانها تحت حمل

الاطلاق عن التقييد بوصف أو وقت مثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة
 لا شيء من الانسان بمجرد بالضرورة وانما سميت ضرورية لان كيفية نسبتها للضرورة ومطلقة
 لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والمشرطة العامة
 وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب
 متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وسالبة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع
 بالضرورة مادام كاتباً وانما سميت مشرطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع وعامة
 لانها أعم من المشرطة الخاصة فانها لم تقيد بما يتوقف احتمال دوام الوصف وهو قولنا لادائما
 وهي بسيطة كالتي قبلها والمشرطة الخاصة وهي المشرطة العامة لكن مع زيادة قيد
 لادائما مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائما وسالبة
 لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائما وانما سميت مشرطة
 لما مر وخاصة لانها أخص من المشرطة العامة كما علم مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة
 من مشرطة عامة موجبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع
 بالضرورة مادام كاتباً فمطلقة عامة سالبة وهي المجزأ أعني قولك لادائما فانه في قوة أن يقال لا شيء
 من الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام أي بالفعل لان الإيجاب المحمول للموضوع
 اذ لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت
 سالبة من مشرطة عامة سالبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً لا شيء من الكاتب بساكن
 الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فمطلقة عامة موجبة وهي المجزأ أعني قولك لادائما لانه في
 قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لان سلب المحمول عن الموضوع اذ لم
 يكن دائما كان الإيجاب متحققا في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة والوقفية
 المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مثالها موجبة كل انسان متحرك
 الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وسالبة لا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة
 وقت الكتابة وانما سميت وقتية للتقييد فيها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بقولنا
 لادائما وهي بسيطة كما سبقت والوقفية غير المطلقة وهي الوقفية المطابقة لكن مع زيادة قيد
 لادائما مثالها موجبة كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وسالبة

الدوام وعدمه (قوله وهي من مركبة ان كانت موجبة الخ) من هذا تبين ان الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها
 بإيجاب جزئها الاول وسلبه فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة وان الجزء الثاني مخالف للاول
 في الإيجاب والسلب موافق في الكلية والجزئية اهـ ص ٦٠ (قوله فمطلقة عامة الخ) هي الاولى من المطلقات الثلاثة الآتية
 (قوله فانه في قوة أن يقال لا شيء من الكاتب الخ) هذه القضية سالبة كلية مطلقة لان سلب الحكم عن جميع افراد الكاتب
 حاصل بالفعل في بعض الاوقات لا كلها لانه الحق

لاشئ من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائها وانما سميت وقتية لما سر
 وغير مطابقة لانها مقدمة بقولنا لادائها وهي مركبة ان كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة
 وهي المصدر اعني قولك مثلاً كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة عامة
 سالبة وهي الجزأ اعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتحرك الاصابع
 بالاطلاق العام لما مر من أن ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً
 في الجملة وهذا هو معنى المطابقة العامة السالبة وان كانت سالبة من وقتية مطابقة سالبة وهي
 المصدر اعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة
 عامة موجبة وهي الجزأ اعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال كل انسان ساكن الاصابع
 بالاطلاق العام لما مر من أن سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً
 في الجملة وهذا هو معنى المطابقة العامة الموجبة والمنشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بالضرورة
 النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً وسالبة لاشئ من
 الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً وانما سميت منتشرة لا تتشاور وقتاً ومطلقة لا تطلقها عن
 التقييد بقولنا لادائها وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والمنشرة غير المطلقة وهي المنتشرة
 المطلقة لكن مع زيادة قيد لادائها مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً لادائها
 وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً لادائها وانما سميت منتشرة لما مر وغير
 مطابقة لانها مقدمة بقولنا لادائها وهي مركبة ان كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة
 وهي المصدر اعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً فمطابقة عامة سالبة وهي الجزأ
 اعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام لما مر وان
 كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة وهي المصدر اعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان بمتنفس
 بالضرورة وقتاً فمطابقة عامة موجبة وهي الجزأ لانه في قوة أن يقال كل انسان متنفس
 بالاطلاق العام لما تقدم والدوام الثلاث وهي الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
 مع الاطلاق عن التقييد بوصف أو نحوه مثالها موجبة كل انسان حيوان دائماً وسالبة
 لاشئ من الانسان بجبر دائماً وانما سميت دائمة لان كيفية نسبتها للدوام ومطابقة لا تطلقها عن
 التقييد بوصف أو نحوه وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والعرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام
 النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام
 كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً وانما سميت عرفية
 لانها مالتقييد فيها بدوام الوصف من العرف ولولم يصرح به وعامة لانها أعم من العرفية
 الخاصة فان لم تقيد بما ينفي احتمال الدوام وهو قولنا لادائها كما تقدم نظيره وهي بسيطة كالتي
 قبلها والعرفية الخاصة وهي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لادائها مثالها موجبة كل
 كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً لادائها وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع
 دائماً مادام كاتباً لادائها وانما سميت عرفية لما مر وخاصة لانها أخص من العرفية العامة كما علم
 مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة من عرفية عامة موجبة وهي المصدر اعني قولك مثلاً
 كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً فطلقة عامة سالبة وهي الجزأ اعني قولك لادائها

(قوله كل انسان متنفس
 بالضرورة وقتاً) قد حكم
 في هذا المثال بالضرورة
 لبوت التنفس للانسان
 في وقت غير معين وقوله
 لاشئ من الانسان الخ قد
 حكم في هذا المثال بالضرورة
 سلب التنفس عن الانسان
 في وقت غير معين ولا تنافي
 بينهما كما هو ظاهر اذ كل
 في وقت غير وقت الآخر
 الا ان وقتاً ما غير معين
 (قوله والدوام الثلاث)
 وجه كون الثلاثة ان علة
 الدوام اما الذات أو الوصف
 وعلى الثاني اما قيد بها
 ينفي احتمال دوام الوصف
 أو لا

وامكانية فاذا قيلت بالفعل كانت موجهة فاذا قلت الانسان حيوان فعناء ان الحيوان صادق على ذات الانسان اعم
من أن يكون ذلك الصدق بالفعل أو بالامكان وكل من الفعل والامكان أمر زائد على الحكم ولذا كان كل منهما موجهة وان كان
المبادر هو الفعل عند الاطلاق اذ ابدى اليومى

لأنه في قوة أن يقال لاشئ من الالكاتب بغيره الا صابع بالاطلاق العام لما مر وان كانت سالبة من عرفية عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الالكاتب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً مطلقاً عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لا دائماً لأنه في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لما مر والممكنان وهما الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف مثالها موجبة كل انسان حيوان بالامكان العام وسالبة لاشئ من الانسان بحجر بالامكان العام وانما سميت ممكنة لأن كيفية نسبتها بالامكان وعامة لانها أعم من الممكنة الخاصة فانها كما تصدق بها تصدق بالضرورة وهي بسيطة كما سيأتي والممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أعني الموافق والمخالف مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص وانما سميت ممكنة لما مر وخاصة لانها أخص من الممكنة العامة كما علم مما تقدم وهي مركبة سواء كانت موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لأن قولك مثلاً كل انسان كاتب بالامكان الخاص في قوة أن يقال كل انسان كاتب بالامكان العام وأن يقال لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وكذا يقال في مثال السالبة وبذلك تعلم أنه ليس المراد أنهم مركبة لفظاً بل المراد أنهم في قوة قضيتين والمطلقات الثلاث وهي المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بالاطلاق النسبة أي كونها حاصله بالفعل مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق وانما سميت مطلقة لاقصبة نسبتها بالاطلاق وعامة لانها أعم من الوجوديتين المذكورتين بعد فانهم تقيس بنبني الدوام أو الضرورة بخلافهما وهي بسيطة كما يعلم عما يأتي والوجودية الدائمة وهي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لا دائماً لانها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لا دائماً وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق لا دائماً وانما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل والدائمة لانها مقيدة بقولنا لا دائماً وهي مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالاطلاق فطلقة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لا دائماً لأنه في قوة أن يقال كل انسان متنفس بالاطلاق العام لما مر والوجودية بالضرورة وهي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لا بالضرورة مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق لا بالضرورة وانما سميت وجودية لما مر واللازمية لانها مقيدة بقولنا لا بالضرورة وهي مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالاطلاق فممكنة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لا بالضرورة لأنه في قوة أن يقال

والآخر المحمول بالسوية
 وان على التعليق فيها قد حكم
 فانها شرطية وتنقسم
 (قوله وبعضهم زاد عليها)
 اذ لا مانع من أن يقال ان
 هناك مطلقة وقيسية وهي
 التي حكم فيها بالنسبة بالفعل
 في وقت معين ومطلقة منتشرة
 وهي التي حكم فيها بالنسبة
 بالفعل في وقت غير معين
 وغير ذلك كما لا يخفى (قوله
 لانه يتخيل الخ) سببه ان
 الموضوع أصله أن يكون
 ذاتا والمحمول أصله أن
 يكون وصفا والذات أحق
 بأن تكون حاملة والوصف
 أحق بأن يكون محمولا (قوله
 الربط بين الجزأين ولو على
 وجه العناد) أي سواء كان
 على وجه التوقف والترتب
 أو على وجه التنافي والمراد
 ربط مخصوص بشمل
 القسمين لا مطلق ربط
 يشملهما وغيرهما والالم
 يحصل التمييز عن الجملة ولم
 يكن فائدة لقوله على التعليق
 (قوله الى مخصوصة وكاية)
 ظاهره ان الكلية
 والجزئية والا همال لا تجري
 في الخصوصية وهو طريقة
 وهناك طريقة أخرى مشي
 عليها السنوسي تجعل هذه
 الاقسام الثلاثة في الخصوصية
 أيضا

لا شيء من الانسان بمقتضى نفس بالامكان العام لما علمت من أن الامكان العام هو سلب الضرورة عن
 الطرف الخالف وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلا لا شيء من
 الانسان بمقتضى نفس بالاطلاق فممكنة عامة موجبة وهي الجزأ أعني قولك لا بالضرورة لانه في قوة
 أن يقال كل انسان متنفس بالامكان العام لما ذكره المذهب ورات بجله الخمسة عشر
 وبعضهم نقص عنها وبعضهم زاد عليها حتى قال بعضهم انها لا تنحصر في عدد وعلم مما نقرر انها
 تنقسم الى مركبة وبسيطة فالمركبة ما كان فيها زيادة لادائما ولا ضرورة أو كان فيها الامكان
 الخاص والبسيطة ما عدا ذلك وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وما حوى من القضايا لا كذا • أو خاص امكان مر كذا

وما خلا عن ذين فاله بسيط • فادع لمن ألف يا شيط

والكلام على الموجهات كثيرة وقد أفردت بالتأليف وفي هذا القدر كفاية (قوله الموضوع)
 خبر عن الاول وانما سمي بذلك لانه يتخيل أنه كشيء وضع ليعمل عليه غيره كما قاله ابن يعقوب
 والمسمى بذلك الاول في الرتبة وان ذكر آخر كما أن المسمى بالمحمول الآخر في الرتبة وان ذكر
 أولا وانما كان الموضوع أولا في الرتبة والمحمول آخر افه الا ان الموضوع محكوم عليه بالمحمول
 والمحكوم به وصف للمحكوم عليه في المعنى والموصوف سابق على صفته واهـ اذا جعل النحلة
 رتبة المبتدأ المتقدم ورتبة الخبر التأخر وانما جعل رتبة الفاعل التأخر عن الفعل مع أنه
 موصوف في المعنى لا صرافى وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم على معموله
 فليتأمل (قوله في الجملة) متعلق بمحذوف صفة للاول والمقيد بالاول السكاك في الجملة
 الموضوع (قوله والاخر) بكسر الخاء بمعنى التأخر لا بقهها بمعنى المغاير بدليل مقابلة
 بالاول والمراد الآخر في الرتبة وان ذكر أولا كما عات وقوله المحمول خبر عن الآخر وانما سمي
 بذلك لانه يتخيل أنه كشيء عمل على غيره كما يؤخذ من عبارة ابن يعقوب (قوله بالسوية) أي حال
 كونهما ملتصقين بالسوية بمعنى الاستواء في الذكرب حيث لا يذكرا أحدهما دون الآخر (قوله
 وان على التعليق الخ) أي وان حكم فيها حكما كائنا على وجه التعليق لا على وجه الحمل فانما
 الخوعلى هذا التقرير فعلى باقية على بابها ويحفل وهو الذى اقتصر عليه الشيخ المولى وتبعه
 غيره أنهم اعنى الباء والمعنى وان حكم فيها بالتعليق فانما الخ فان قيل لا يخفى أن التعليق توقيف
 شيء على شيء آخر وهذا خاص بالشرطية المتصلة مع أن المصنف يمتنع الشرطية الى شرطية
 متصلة والى شرطية منفصلة أجيب بأن المراد بالتعليق فى كلامه الربط بين الجزأين ولو على
 وجه العناد وان المراد ما يشمل التعليق صرحا كما فى المتصلة أو استلزاما كما فى المنفصلة
 لانها تستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر أو توقف انتفاء أحدهما على ثبوت
 الآخر فكأنه قيل ان اتنى هذا ثبت هذا وان ثبت هذا اتنى هذا فليتأمل (قوله وتنقسم
 الخ) قسمها المصنف الى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم الى مخصوصة وكلية وجزئية
 ومهمة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الاوضاع الممكنة أى حال معين من الاحوال
 الممكنة مثالها متصلة تنفخوا جنتى الا أن كرمك ومنفصلة نفخون زيد الا ان اما كاتب
 أو غير كاتب والثانية ما ذكر فيها ما يزيل على تقسيم جميع الاوضاع مثالها متصلة كلما كاتب

(قوله والمعنى رجوعا الى الانقسام السابق في الجملة) كذا في بعض النسخ والمواب حذف قوله السابق في الجملة كما في بعض
 آخر لان مقصوده الرجوع الى مطلق الانقسام كما هو ظاهر (قوله لاتصال طرفيها) أي اقترانها صدقا أي تحققا لان الصدق
 في القضايا بمعنى التحقق وفي المفردات بمعنى الحمل (قوله لان المعنى لا يختلف الخ) أي فلا ترتيب بين جزئيهما في المعنى بل في الذكر
 فقط وقد يقال قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما اذا كان الحكم في أحدهما اثباتا ٦٣ لشيء وفي الآخر نفيًا فان رتبة

اثباته مقدمة على رتبة
 نفيه اذ لا يعقل سلب شيء
 إلا بعد تدنعه كما تقدم
 مرارًا نحو هذا الشيخ اما
 أن يكون انسانا وأما أن
 يكون غير انسان ويمكن أن
 يجاب بأن المحصر اضافي
 أي بالنسبة للعناد أي ان
 الترتيب ليس الا في الذكر
 لافي العناد أو المنفي الترتيب
 المعنوي اللازم في كل منفصلة
 فافهم أعاده الصبان وناقشه
 العطار بأن قوله قد يكون
 بينهما ترتيب معنوي الخ

 أيضا الى شرطية متصلة
 ومثله شرطية منفصلة

جزأهما مقدم وتالي

 لا يصح بل لا يعقل اذ من
 المعلوم ان أداة الانفصال
 ربطت القضيتين وصيرتهما
 واحدة كما اعترف به هوفي غير
 هذا المحل وحينئذ فكيف
 يعقل ان في كل من القضيتين
 حكما باثبات أو نفي وانما
 الحكم بالتنافي بين الطرفين
 ولا نالوا نظرنا لما اشتمل عليه

الشمس طالعة فانها موجود ومنفصلة دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا او الثالثة
 ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الاوضاع مثالها متصلة قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان
 انسانا ومنفصلة قد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا او رابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك
 مثالها متصلة ان كان هذا انسانا كان حيوانا ومنفصلة اما أن يكون العدد زوجا أو فردا
 فتنبه (قوله أيضا) هو في الاصل مصدر آض يفيض اذ ارجع والمعنى رجوعا الى الانقسام
 السابق في الجملة (قوله الى شرطية متصلة) أي نحو ان كانت الشمس طالعة فانها موجود
 وسميت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق كما تقدم ومتصلة لاتصال طرفيها فانه
 كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر (قوله ومثلهما) أي والى مثالها فهو بالجر عطف على مدخول
 الى والمراد أنها مثالها في أصل الربط وان كان الربط في المتصلة على وجه التلازم وفي المنفصلة
 على وجه التعامد هذا ولا حاجة لزيادة قوله مثالها من حيث المعنى لان المماثلة فيعاذ كمن حقيقة
 من جعل المنفصلة قسمين الشرطية (قوله شرطية متصلة) أي نحو العدد اما زوج أو فرد
 وسميت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق على ما مر ومنفصلة لاتصال طرفيها
 لانه كلما تحقق أحدهما تنفي الآخر أو كلما تنفي أحدهما تحقق الآخر فيبينهما التنافي
 والعناد (قوله جزأهما الخ) الضمير عائدا للشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة فصرح بكلام
 المصنف ان جزأى المنفصلة يقال لهما مقدم وتالي وهو ما صرح به السيد الشريف في شرح
 الخوئي وبعض شراح ايساغوجي والقطب لكن ظاهر كلام السني في شرح مختصره
 خلافه بن حشر بذلك في شرح ايساغوجي وقد صرح به أيضا بن يعقوب حيث قال المشهور
 في الاصطلاح أن المتقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والتالي ما علق على مدخولها
 وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لان المعنى لا يختلف فيها بالقديم والتأخير اه (قوله
 مقدم وتالي) يعني أن الجزء الاول يسمى مقدما والجزء الثاني يسمى تاليا ولا يرد نحو قولك انما
 موجود ان كانت الشمس طالعة لان المذکور في ذلك أولا ليس تاليا وانما هو دليله لان
 مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية ان جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أولاد دليله
 كذا يؤخذ من القطب وبه صرح ابن مرزوق في شرح الجبل لكن ذكر السعد أن المذکور في ذلك
 أولا هو التالي بعينه وهو وان تقدم في المذکور تالي في الرتبة قال والقول بحذف الجزأ في مثل
 هذا انما هو اصطلاح النحاة اه وهو متعين يجب المصير اليه ان كان قد علم من اصطلاح
 المنطقة ووجهه بعضهم بأن مقصود المنطقة المعاني فلا حاجة الى تقدير شيء يتم المعنى بدونه

الطرفان قبل الربط ولا حفظا بعد لزم ان كل قضية شرطية مشتملة على أحكام ثلاثة ولم يقل بذلك أحد قال السيد في حواشي
 القطب ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لاتم الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا أو اتزاعا وما اعترف به ذلك لا يرتبط
 بغير ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة واقعت المشبهة بين طرفيه لم يتصور ربطه بشيء آخر بان يصير محكوما عليه أو به
 فإم تعبر القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية أخرى واذا تأملت هذا حق التأمل ظهر لك مصداق ما قلنا وفي الجنب
 من أمثال هذا أشياء كثيرة ولولا خوف ملل الناظر وتشويش الخطا لاسنة قصينا ولا يخفى على النبيه يده

فليتأمل (قوله أما بيان ذات الاتصال) أي صاحبة الاتصال وهي المتصلة وقوله ما أوجبت
تلازم الجزأين أي فهمي ما اقتضت واستلزمت ذلك والتلازم هنا ليس من الجانبين لأن
القضية انما تدل على لزوم التالي لا معقود دون العكس وان كان متحققا في بعض المواضع فهو
بمعنى اللزوم وضافته الى الجزأين للملازمة لهم ما بسبب كونه نسبة بينهما واعتراض على
المصنف بأن ذلك ظاهر في المتصلة اللزومية وهي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق
أخرى العلاقة بينهما ما توجب ذلك كالسببية نحو قولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بطلان العلاقة توجب بل لا اتفاق أن جزأها وجدما معا نحو
قولك ان كان الانسان ناطقا فالإنسان ناطقا اذ لا علاقة بين ناطقة الانسان وناطقة الخارج
يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهم ما وجدما معا وأوجب بأن المراد بتلازم الجزأين تصاحبهما
سواء كان على وجه اللزوم كافي للزومية أو على وجه الاتفاق كافي للاتفاقية ويحتمل كما قاله
بعضهم أن المصنف نزل الاتفاقية منزلة لعدم لعدم اتساقها في الاقضية فيكون التلازم بمعنى
عدم صحة الانفكاك علة لا فائدة الملوى في كبره (قوله وذات الانفصال) أي صاحبة الانفصال
وهي المنفصلة وقوله دون مين أي دون كذب وهو مقدم من تأخير والاصل وذات الانفصال
ما أوجبت تنافرا بينهما دون مين وقوله ما أوجب تنافرا بينهما أي ما اقتضت واستلزمت
تنافرا وعنادا بين الجزأين واعتراض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المنفصلة العنادية وهي التي
حكم فيها بالمعادنة بين الطرفين لذاتهما ما نحو قولك العدد اما زوج أو فرد دون الاتفاقية وهي
التي حكم فيها بطلان المعادنة لجرد الاتفاق نحو قولك في شخص أسود كاتب هذا أما أبيض
أو كاتب وأوجب بأن المراد بالتنافر بينهما ما عدم تصاحبهما ولو لجرد الاتفاق أو ان المصنف
نزل الاتفاقية منزلة لعدم كماله في المتصلة (قوله أقسامها) أي أقسام ذات الانفصال
(قوله مانع جمع) كان مقتضى الظاهر أن يقال مانعة جمع لكن المصنف ذكر باعتبار كون
القضية خبرا ولا حاجة لقول بعضهم حذف التلازم ضرورة واختلاف في تفسير مانعة الجمع فقيل
وهو المشهور وهي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقا وكذبا أو صدقا فقط فالاول اذا كانت
مركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو قولك العدد اما زوج أو لا زوج وقولك
العدد اما زوج أو فرد والثاني اذا كانت مركبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو قولك هذا
أما أبيض أو أسود فان أسودا خص من نقيض أبيض وهو لا أبيض لشهولة الاسود والآخر
وغيرهما وقيل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقا فقط بأن كانت مركبة من الشيء
والآخر من نقيضه نحو ما ذكر (قوله أو خلق) أي أو مانع خلو واختلاف أبيض في تفسير مانعة
الخلو فقيل وهو المشهور وهي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين كذبا وصدقا وكذا فقط فالاول
اذا كانت مركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو ما تقدم والثاني اذا كانت
مركبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو قولك هذا إما غير أبيض أو غير أسود فان غير أسودا خص
من نقيض غير أبيض وهو أبيض لكونه فردا منه وقيل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين
كذبا فقط بأن كانت مركبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو ما ذكر (قوله أو هما) أي
أو مانعهما ما فالضمير في الاصل مضاف اليه فلما حذف المضاف انفصل الضمير وقام مقام

أما بيان ذات الاتصال
لما أوجبت تلازم الجزأين
وذات الاتصال دون مين
فما أوجبت تنافرا بينهما
أقسامها ثلاثة فلتعلم
مانع جمع أو خلق أو هما
(قوله لاله علاقة توجب)
يرد عليه ان من أنواع
العلاقة أن يكون المقدم
والتالي متبنيين عن سبب
واحد كما هنا ولا شك أن ناطقة
الانسان وناطقة الخارج
متبنيان عن سبب واحد
وهو تعلق القدرة والارادة
عنده فافكون هذا المثال
من قبيل اللزومية ويجب
بأن المراد بالاحظة علاقة
كافي المصنفان نقلا عن
بعضهم أو يقال المراد
علاقة خاصة (قوله صدقا
وكذبا الخ) أي تحققا
وارتقا أو تحققا فقط أي
لا يجتمعان ولا يرتفعان أو
يرتفعان

النفى. والطلب. نقض. هذا النقيض أو على صدق
المعكوس والمطلوب عكسه
فإن بطل أحد النقيضين
كان الآخر حقا وإذا صدق
المعكوس صدق العكس إذ
يلزم من صدق المزوم صدق
اللازم فإن الأول قولنا في
قباس الخلاف لو لم يكن هذا
حيوانا لم يكن إنسانا لكنه
إنسان فهو حيوان فهذا
المطلوب لم يقم الدليل ببراءة
عليه بل على إبطال نقيضه
ينبغي لازمه فلزم صدقه ومن
الثاني ما ذكره في الاشكال
الثلاثة غير الأول من ردها
للاول بالعكس ومثاله في
لثاني لأشئ من الحجر بحجر
وكل إنسان حيوان فإذا ردد
إلى الأول بعكس الصغرى
وهو الحقيقى الآخر فالجواب
* (نصل في التناقض) *

تناقض خاف القضييتين في
وجعلها كبرى افتح لثنى
من الإنسان بحجر والمطلوب
عكسه وهو لازم صدقه منه
وانما قدم التناقض لانه
يجب يرى في جميع القضايا
بخلاف العكس كما يعلم من
كلام المصنف (قوله ومع
وجوب صدقه ما الخ)
النقيض في هذه الامثلة
في ايراد جميع هذه الامثلة

(فصل في التناقض) هـ أى في تعريفه وأحكامه وقد أشار لاول بالبيت الاول والثاني بما بعده ومعنى التناقض لغة اثبات الشئ ورفعها واصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله تناقض) مبدءاً والمسووغ ارادة الجففس أو وقوعه في معرض النقص. بل الاق كاذ كره المصنف وقوله خلاف القضيتين الخ الخلف اسم مصدري في الاختلاف وهو جنس دخل فيه جميع الاختلافات وخرج بإضافته الى القضيتين خالف غيره. ما من المركبات الانشائية كقوله لا نقيم أو المركبات الاضافية كقوله لا مريد لا مريد والمفردات كزيد لا زيد وقضى ذلك ان اختلاف المفردات لا يسمى تناقضاً في اصطلاح الماطة. وهو ما صرح به المولى في كبرى لكن في كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك في اصطلاحهم وعليه فخصه ببعض المصنف القضيتين بالذكر لكون القضايا هي المقصودة لهم بالاصالة لا للاحتراز عن المفردين وخرج بقوله في كيف خلف القضيتين في غيره من موضوع أو محمول أو عدول وتخصه بل أو غير ذلك فالاول ككافي قولك زيد قائم عمرو قائم والثاني ككافي قولك زيد قائم زيد كاتب والثالث ككافي قولك زيد هو قائم زيد هو لا قائم والرابع ككافي قولك زيد قائم الآن زيد قائم أمس وككافي قولك زيد جالس في الدار زيد جالس في المسجد الى غير ذلك واعترض على المصنف بأن هذا التعريف غير مانع اصده بخلاف القضيتين في المكيف مع جواز صدقهما وكذبهما ككافي قولك زيد قائم عمرو ليس بقائم وقولك زيد قائم زيد ليس بكاتب وقولك زيد قائم الآن زيد ليس بصائم أمس الى غير ذلك ومع وجوب صدقهما ككافي قولك بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان ومع وجوب كذبهما ككافي قولك كل حيوان انسان ولا نبي من الحيوان بانسان ومع صدق احدهما وكذب الاخرى اتفاقاً لا اطراداً ككافي قولك كل انسان حيوان ولا نبي من الانسان بحيوان وقولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وانما كان ذلك اتفاقاً لا غير لازم في كل كليتين أو جزئيتين اختفا في الكيف وانما هو أمر اتفق لخصوص المادة التي فيها المحمول أعني من الموضوع

فی ابراد جمع هذه الامثلة

كيف وصدق واحد امر قى
فان تكن شخصية أو مهمله
فئة ضمها بالكيف أن تبدله
وان تكن محصورة بالسور
فانقض بضد سورها المذكور
فان تكن موجبة كاه
فئة ضمها بالسلب الجزئية
وقوله بدليل بخلفه الخ في كل
من نقض هذين المثالين
نظر اذ نقض الموجبة
الكلمة سالبة جزئية ونقض
الموجبة الجزئية سالبة
كلمة كايهلم من كلام المصنف
كذا قيل وهو لا معنى له اذ
المقصود ان تعريف التناقض
بما ذكره المصنف يشمل امورا
ليست ٣ وهذا صحيح لا اشتباه
فيه تأمل (قوله خرج بقوله
وصديق واحد امر قى أى
لأنه لا يكون كذلك الا عند
ثبوت الوحدات وعند
الاختلاف في الحكم فتدبر
(قوله جعله حالا أولى) بل
متعين (قوله الى غير ذلك)
أى كوحدة الالة ووحدة
العلة ووحدة المفعول
وحدة الحال ووحدة القدير
(قوله ان تبدله خبر) وقوله
بالكيف أى بجهة متعلق
بنقض (قوله وفي المهمله)
انظر هل الخلاف جارئ
ذلك بين المصنف وغيره
قياسا على ما تقدم

بدليل بخلفه في نحو قولك كل حيوان انسان لاثني من الحيوان بانسان وفي نحو قولك بعض
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان واجب بأن جميع ذلك خرج بقوله وصدق واحد
امر قى فانه وان كان محتملا للاستئناف جعله حالا أولى فيكون قيدان في التعريف فتأمل (قوله
في كيف) أى في الايجاب والسلب وكذا في الحكم أعني الكلية والجزئية ان كانت القضية
الاصيلة مسورة كما سبذ كره المصنف بقوله وان تسكن محصورة بالسور الخ وانما اقتصر على
ذكر الكيف هنا لاطراد في جميع القضايا حتى الشخصية والمهمله بخلاف الحكم كما هو ظاهر
(قوله وصدق واحد) أى وكذب الاخر في كلامه اكتفاء وكان مقتضى الظاهر ان يقول
وصديق واحد لكنه نظر الى كون القضيتين بمعنى القولين وقوله امر قى أى تبسع وذلك كناية
عن كونه مطردا ولا يكون كذلك الا عند ثبوت الوحدات المشهورة وهي وحدة الموضوع
وحدة المفعول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الاضافة ووحدة الشرط ووحدة
القوة أو الفعل ووحدة الكل أو الجزء الى غير ذلك ألا ترى أنه ليس كذلك في نحو قولنا زيد
قائم عمرو ليس بقائم وقولنا زيد قائم زيد ليس بكاتب وقولنا زيد قائم اليوم زيد ليس بصائم أمس
وقولنا زيد بائس في المسجد زيد ليس ببائس في السوق وقولنا زيد أب اعمر وزيد ليس بأب لبكر
وقولنا الزكاة واجبة في مال الصبي اذا بلغ نصابا الزكاة ليست بواجبة في مال الصبي اذا لم يبلغ
نصابا وقولنا الخمر في الدن مسكر بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل وقولنا الزنجى اسود
أى جزؤه الزنجى ليس بأسود أى كاه وقولنا زيد كاتب بالقلم الحديد زيد ليس بكاتب بغير القلم
الحديد وبذلك علم أن قول المصنف وصدق واحد الخ معن عن اشتراط الوحدات المذكورة
فليتأمل (قوله فان تكن الخ) الفاء اما تقر بجهة أو فصحية والضمير يرجع للقضية من حيث
هي وقوله فتنقض ما مبتدأ وقوله أن تبدله خبر واحتترز بقوله بالكيف عن نقضها بالجهة فان له
احكاما مذكورة في المطولات ويحتمل أن قوله بالكيف هو الخبر وقوله أن تبدله جعل حذو معنى
حد البدل في نحو تنعني زيد علمه ومقتضى كلام المصنف أن نقض الشخصية شخصية مخالفة
له في الكيف ونقض المهمله مهمله كذلك وهو عند غير المصنف مسلم في الاولى دون
الثانية لان نقض المهمله عند غير المصنف انما هو كلمة بخلافها في الكيف لكونها في قوة
الجزئية فنقض المهمله الموجبة نحو الانسان حيوان سالبة كلية نحو لاثني من الانسان
بحيوان ونقض المهمله السالبة نحو الانسان ليس بحيوان موجبة كلية نحو كل انسان
حيوان واعلم أن جميع ما ذكره المصنف لا يختص بالجهة بل يجري في الشرطية فمثال
التناقض في الخصوصية أن تقول ان جنتي الا أن كرمك ليس ان جنتي الا أن كرمك
وفي المهمله أن تقول ان كان هذا انسانا فهو حيوان ليس ان كان هذا انسانا فهو حيوان
وعلى هذا القياس (قوله وان تسكن محصورة بالسور الخ) أى سواء كانت كلمة أو جزئية
وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتأمل (قوله فانه بضد
سورها المذكور) لا يخفى عليك ان سور الايجاب الكلى ضده سور السلب الجزئي وبالعكس
وسور الايجاب الجزئي ضده سور السلب الكلى وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ)
الفاء اما تقر بجهة أو فصحية مثل ما مر (قوله فتنقضها سالبة جزئية) أى وبالعكس ففى كلام

٣ قوله ليست هكذا في الاصل الذي بايد يتايدون خبر ليس ولعل الاصل ليست من المعرف أو نحو ذلك المصنف

(قوله في نحو قولك قام زيد) أى من كل تركيب كان المحكوم به فعلا متقدما والمحكوم عليه فاعلام مؤخر وقطعه تركيب الفعل وفاتيه (قوله أوجب بأن هذا ليس تعريفا الخ) يناهيه ما صرح به المولى نفسه في غيره وضع بأنه تعريف أه صبان (قوله فإذ كمن تدقيقات المناطق) قال العطار أقول لا خلاف في أن التعريف انما هو للماهية والاستثناء انما هو من الأفراد وأيضا لاخراج بعض الأفراد من الحكم السابق والتعاريف لا حكم فيها باتفاق والتعاريف التي يستعملها غير المناطق لم تخرج عن كونها الماهية ولذلك ان اقتربت بلا نظ كل تخصص وان كونها تعاريف الى أنها ضوابط للمنافاة بين لفظة كل لكونها للأفراد والتعاريف لكونها ٦٨ ل ماهية ومساهمة غير المناطق في التعاريف مساهمة لأنها الم تحصل

ما ذالم يتيق اليكم الا فيما استغفناه المصنف كان تقول في عكس بعض الانسان حيوان الحيوان
انسان فان قيل لا يتأتى قلب جزأى القضية في نحو قولك زيد قام لان الله - عمل لا يصح جعله
موضوعا أوجب بأنه وان لم يصح جعله بذاته موضوعا يصح - في محله ما يصح أن يكون موضوعا
كبعض القائم أو بعض من قام ويرتكب هذا في نحو قولك قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض
من قام زيد لا يقال لم يحصل قلب لجزأى القضية المذكورة - حتى يسمى ذلك عكسا لاننا نقول المدار
في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوى ان ما كان موضوعا به ير محمولا وبالعكس وان لم يحصل
تقديم وتأخير في اللفظ فليتأمل (قوله مع بقاء الصدق) أى على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن
على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل انسان فاطق كل فاطق انسان
فان بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع
بدليل تخلفه في قولك كل انسان حيوان لو عكس كية ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق
والكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان انسان كاذب مع
صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وان لم
يكن موجودا في الاصل كالا يخفى (قوله والكيفية) أى الايجاب أو السلب وقوله والكم أى
الكلية أو الجزئية (قوله الا الموجب الكلية) استغفناه من الاخير وحذف التاء من الموجبة
ترجيها للضرورة فان قيل التعريف لا يدخله الاستغفناء لانه للماهية لا للانفراد أوجب بأن هذا
ليس تعريف يقابل موضوعا كما يشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسليم أنه تعريف فما ذكر
من تدقيقات المناطقة والمصنف لم يمتثل بذلك تعريفه واتسعيلا للمبتدى أقاده المألوف في كبريه
(قوله فعوضوها الموجب الجزئية) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر فعوضها الموجبة
الجزئية بفتح العين وسكون الواو واثبات التاء (تنبيه) علم من كلام المصنف ان الموجبة
الكلية تمنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان
ومثلها الشخصية الموجبة ان كان محمولها كليا فتقول في عكس زيد حيوان بعض الحيوان
زيد فان كان محمولها جزئيا انعكست كنهها فتقول في عكس هذا زيد هذا وعلم منه أيضا

والعكس لازم لغير ما وجد
به اجتماع الحسنتين فاقصد
ومثالها المهمة السلبية
لانها في قوة الجزئية
والعكس في مرتب بالطبع

جزئية وايضا المحمول
لا يكون كليا فيقول زيد
في هذا زيد بالمسمى زيد كما
صدق في غيره هذا الموضوع
وعلى هذا فيقال في عكس
هذا زيد بعض المسمى زيد
هذا اه وفي الثاني على
المختصر السنوسي ان قواهم
ان الموجبات تنعكس جزئية
موجبة صحيحة في الكلية
واما في الثلاثة الاخر
فانعكسها الى الجزئية مقيد
بان يكون محمولها كليا فان
كان شخصا ما نحو هذا زيد
وبعض الانسان زيد وانسان
زيد فعكسها شخصية في
الثلاثة تقول زيد هذا وزيد
بعض الانسان وزيد انسان
فيه عليه السعد اه وبه
تدل ما في كلام المحشى فاعل
(قوله فان كان محمولها جزئيا
انعكست كنفسها) فان
قلت قدس لف أن الجزئي
لا يحمل قلت لا يحمل حل
ايجاب وما هنا ليس كذلك
اه عطار

أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية فتقول في عكس لاشئ من الانسان بمجر لاشئ من
الحجر بانسان ومثالها الشخصية السالبة ان كان محمولها كليا فتقول في عكس ليس زيد بمجر
لاشئ من الحجر يزيد فان كان محمولها جزئيا انعكست كنفسها فتقول في عكس ليس زيد بعمر و
ليس عرو ويزيد وعلم منه أيضا أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس
بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان ومثالها المهمة الموجبة فتقول في عكس
الانسان حيوان بعض الحيوان انسان ويصح أيضا عكسها كنفسها فتقول في عكس المثال
المذكور الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة فلا عكس لها فلا تقول في بعض الحيوان
ليس بانسان بعض الانسان ليس بحيوان ولا الانسان ليس بحيوان كانه على ذلك المصنف فلتأمل
(قوله والعكس لازم الخ) أل فيه للعهد والمعهود انما هو العكس المستوي وخرج به عكس
النقيض الموافق والخالف فانه لازم لكل قضية حتى لما وجد فيه اجتماع الحسنتين وهي
السالبة الجزئية فمثال الاول أن تقول في عكس بعض الحيوان ليس بانسان بعض مالا انسان
ليس لحيوان ومثال الثاني أن تقول في عكس المثال المذكور بعض مالا انسان حيوان
ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنتين المهمة السالبة وقوله لغير ما وجد الخ أي الذي هو السالبة
الجزئية وانما لم يكن لها عكس لانه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قد بقي اتفاقا
في بعض المواد كما في قولك في بعض الانسان ليس بمجر بعض الحجر ليس بانسان فانه قد بقي
الصدق اتفاقا لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول
فيصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصح صدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص
فانه يصح صدق أن يقال بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصح صدق أن يقال بعض الانسان ليس
بمحجر كمالا يخفى (قوله به) أي فيه وذكر هنا الضمير نظر الانط ما وانته فيما بعد نظر المعناها
(قوله اجتماع الحسنتين) أي الجزئية والسلب فالجزئية خمسة بالنظر للكلية لانها أشرف منها
والسلب خمسة بالنظر للايجاب لانه أشرف منه (قوله فاقصد) تقيم للبيت وهو من الاقتصاد
الذي هو التوسط في الامور ومنه ولا عال من اقتصد أي افتقر (قوله ومثالها) أي مثل ما وجد
به اجتماع الحسنتين وانث الضمير نظر المعنى ما كما مر وقوله المهمة السالبة أي نحو قولك
الحيوان ليس بانسان وانما لم يكن لها عكس لانه لم يبق فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان
قد بقي اتفاقا في بعض المواد كما في قولك في الانسان ليس بمجر الحجر ليس بانسان أو بعض الحجر
ليس بانسان فانه قد بقي الصدق اتفاقا لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع
فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن افراد الاعم ولا يصح صدق سلب الاعم عن
افراد الاخص فانه يصح صدق أن يقال الحيوان ليس بانسان ولا يصح صدق أن يقال الانسان ليس
بمحجر وان أو بعض الانسان ليس بمحجر (قوله والعكس) أي بأقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ
الملاوي في كبره وان كان ظاهر سياق كلام المصنف أن المراد العكس المستوي لانه يصدره
وقوله في مرتب بالطبع أي الذي هو كل من الجملة والشرطية المتصلة وانما كان كل منهما
مرتبا بالطبع لان ترتيبه اقتضاء الطبع لكونه لو أزيل تغير المعنى اذ يتأخر عن الموضوع عن

المحمول في الجلبة وتأخير المقدم عن التالي في الشرطية المتصلة يتغير المعنى ألا ترى أنك إذا قلت في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان يصير المعنى ثبوت الانسانية لبعض افراد الحيوان بعد ان كان ثبوت الحيوانية لكل انسان وانك اذا قلت في عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قد يكون اذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة يصير المعنى ثبوت لزوم طلوع الشمس لوجود النهار بعد ان كان ثبوت لزوم وجود النهار لطلوع الشمس فتأمل (قوله وايس في مرتب بالوضع) أي الذي هو الشرطية المتصلة وانما كانت مرتبة بالوضع فقط لان ترتيبها لم يقتضه الطبع لكونه لو ازيل لم يتغير المعنى اذ تأخير المقدم عن التالي فيها لا يتغير المعنى ألا ترى أنك اذا قلت في قولهم اما أن يكون العبد زوجا واما أن يكون فردا اما أن يكون العدد فردا واما أن يكون زوجا لم يختلف المعنى بل هو شيء واحد يدل أو لم يدل اذ المعنى على كل ثبوت العنادين معا ولذلك لم يكن الترتيب في ذلك الا بالوضع

(باب في القياس)

أو في تعريفه وأحكامه وأقسامه وما يتعلق بذلك واعلم أن القياس في اللغة تقدير شيء على مثال شيء آخر كتقدير نحو القماش على الالة الحسية التي هي مثال للذراع الكلي وفي اصطلاح الاصوليين حمل شيء على شيء آخر في الحكم بجماع بينهما كحمل النيلة على الخمر في الحرمة بجماع الاسكار فيهما وفي اصطلاح المناطقة ما يعبر عنه من كلام المصنف من أنه قول مؤلف من قضايا مستلزم بذاته قول آخر ولا يخفى أنه يخرج بقولنا مؤلف من قضايا ما ليس كذلك كالفضية الواحدة ولو كانت من الموجهات المركبة فمخوزيد قائم بالاطلاق لا دائما لانها وان كانت في قوة قضيتين لا يطلق عليهما اسم القضيتين ويقولنا مستلزم الخ مالم يكن كذلك كالضروب العقيمة لانها لا تستلزم قول آخر وانما قلنا بذاته ليخرج قياس المساواة وهو ما تركب من قضيتين متعلق بمحمول أولاهما موضوع أخرهما ما وان لم يكن من مادة للمساواة لمخوزيد مساو له عمرو وعمر مساو لبكر لانه وان استلزم قول آخر وهو زيد مساو لبكر لكن لا لذاته بل لمقدمة اجنبية وهي في المثال المذكور مساو للمساو لشيء مساو لذلك الشيء بدليل تخالف ذلك في نحو قولك الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق فانه لا يستلزم أن الانسان مباين للناطق لانه لا يلزم صدق أن يقال مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء وانما قلنا قول آخر ليخرج نحو قولك كل انسان حيوان وكل حجر جسم لانه لا يستلزم قول آخر وانما يستلزم احدي مقدمتيه استلزام الكل لحزبه لا يقال التعريف شامل لذلك لانه مستلزم لعكسه فيصدق عليه انه مستلزم قول آخر لانه قول قد اعتبروا في اللزوم الافراد حيث قالوا قول آخر فلا بد أن يكون قول واحد وذلك يستلزم قوانين لا قول واحد لان كل قضية منه تستلزم عكسها وأورد أنه اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان انتج عين الصغرى واذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان انتج عين الكبرى فكل من هذين القياسين لم يستلزم قول آخر وانما استلزم احدي مقدمتيه وأجيب بأوجه التجه منها منع أن نحو ذلك يسمى قياسا لفساد احدي مقدمتيه باتجاه طرفيه فلا تغفل (قوله ان القياس الخ) انما أتى بلان لتقيد التوكيد لان المقام مقام أن يتقدم في معنى القياس هل هو المعنى الاصولي أو المنطقي

وايس في مرتب بالوضع
(باب في القياس)
ان القياس من قضايا صورا

(قوله للذراع الكلي) وهو
ما في الذهن فالذراع حقيقة
هو ما في الذهن والذي في
الخارج مثال له (قوله قياس
المساواة) تسمية قياسا مجاز
لمساواة القياس من حيث
اشتغاله على نطاق التكرار
وان لم يكن المكرر فيه
الحل الوسط وقوله متعلق
بكسر اللام المراد به الجبرور
فقط وقوله وان لم يكن من
مادة المساواة وحينئذ
فاضاقته الى المساواة باعتبار
بعض الامثلة وقوله اجنبية
أي ليست مفهومة من
المقدمتين ولا لازمة لاحداهما
(قوله هل هو المعنى الاصولي
أو المنطقي) فيه ان الخطاب
بهذا التعريف جاهل
بالقياس المنطقي والمقصود
من التعريف بيان المعنى
وكشفه لا التعمين على ان
المقام يدفع هذا التردد

(قوله والمراد بالجمع الخ) حال بعض مشايخنا من تبعية فلا حاجة الى تأويل ٧١ القضاء بما فوق الواحد (قوله النباض)

أي للقبور أو ما هو أعظم

(قوله والصحيح الخ) حاصله

أنه تؤخذ نتيجة القياس

الاول وتجعل صغير

القياس الثاني وهكذا

مستلزما بالذات فولا آخر

ثم القياس عندهم قسمان

فمنه ما يدعى بالاقترافي

وهو الذي دل على النتيجة

بقوة واختص بالحلية

(قوله اليين) أي ما لم يقتصر

الى واسطة وغيره ما اقتصر

اليها كتغير كل من المقدمتين

أو احدهما الى رجوع القياس

الى الشكل الاول (قوله

حدوده) أي الثلاثة الاصغر

والا كبر والوسط وسعت

حدود الانها أطراف والحد

لغة الطرف (قوله والثاني

الخ) مثاله كل عدد اما زوج

أو فرد وكل زوج اما زوج

الزوج أو زوج الفرد

وتنتجته كل عدد اما فرد أو

زوج الزوج أو زوج الفرد

وزوج الزوج هو المنقسم

الى زوجين وزوج الفرد

ما لم ينقسم اليهما (قوله

والثالث الخ) مثاله كلما كان

هذا الشيء انسانا فهو حيوان

وكل حيوان جسم ينتج كلما

كان هذا الشيء انسانا فهو

جسم (قوله والخامس الخ)

مثاله كل عدد اما زوج أو فرد

وكل زوج فهو منقسم الى

متساويين يتغير كل عدد اما فردا ومنقسم الى متساويين (قوله وبه قد الخ) بيان ذلك أن الحد الوسط ان كان تابيا في الصغرى

وحينئذ فالخاطب امام مرتد في ذلك أو منزل منزلة المتردد فحسن التوكيد بان (قوله من قضايا متعلق بما بعده والمراد بالجمع اثنتان فأكثر فشمع المركب من قضيتين نحو قولك العالم متغير بمرور كل متغير حادث والمركب من أكثر نحو قولك النباض أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والاول يسمى بسيطا والثاني مركبا هذا على رأى من يقول بأن القياس المركب قياس واحد والصحيح عند المحققين أنه يرجع الى أقسية بسيطة كما سيأتي بيانه وعليه فيجيب عن ذكر الجمع كالمصنف بأنه أطلق الجمع وأراد المثنى وكثيرا ما يستعمل ذلك أو أنه أراد به اثنتان فأكثر نظرا الى صورة التركيب ظاهر او انما قال المصنف من قضايا ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور وذلك لانهم قد عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلو أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور فتأمل (قوله مستلزما) حال من الضمير في قوله صور او اعترض بأن ذلك يقتضي ان استلزام القياس للنسبة مع التصوير وليس كذلك لانه انما يستلزمها بغيره وأجيب بأنه على تسليم ذلك نقول الحلية تدل على المقارنة وهي في كل شيء بحسبه كما هو شأنه ولا يخفى أن المراد بالاستلزام ما يعم البين وغيره فشمع كلامه المركب من الشكل الاول وهو المسمى بالقياس الكامل والمركب من سائر الاشكال وهو المسمى بتغير الكامل (قوله بالذات) أي بذاته فالعوض عن الضمير على مذهب الجيز لذلك (قوله قولنا آخر) أي مغاير الكل من المقدمات واعتراض بأن النتيجة لا بد أن تكون مترتبة من أجزاء المقدمات وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما وأجيب بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما كونهم ليست عين واحدة منهم لا كون أجزاءهم غير أجزاءهم فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدماتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذي ذكرى وقوله عندهم أي المنطقة (قوله فنه ما يدعى بالاقترافي) يعنى أن من القياس قسم ما يسمى بالاقترافي لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما باداة الاستثناء التي هي لكن وسما في قسم ذلك في قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائي الخ (قوله وهو الذي دل الخ) على هذا التعريف يكون مفهومه وجودا بخلافه على تعريفه بأنه الذي لم تذ كرفيه النتيجة ولا نقيضه بالفعل والاول أولى لايهام الثاني أنه قد يذ كرفيه نقيض النتيجة بالقوة وليس كذلك لكن الحاصل لهم على ذلك المقابلة بالاستثناء وهو تارة تذ كرفيه النتيجة بالفعل وتارة تذ كرفيه نقيضها كذلك كما سيأتي بيانه وانما كانت دلالة الاقترافي على النتيجة بالقوة لا بالفعل لانها لا تذ كرفيه بصورتها وأن ذكرت فيه مفرقة (قوله واختص بالحلية) يعنى أنه مقصور على الحلية ولا يتعداها الى غيرها فالإدخال على المقصور عليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم وهذا ما ذهب اليه المصنف كابن الحاجب والذي عليه الوجه هو أنه لا يختص به بل قد يتركب من الشرطية وينتظم فيه حينئذ خمسة أقسام الاول المركب من شرطيتين متصلتين والثاني المركب من شرطيتين منفصلتين والثالث المركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة والرابع المركب من حلية وشرطية منفصلة والخامس المركب من حلية وشرطية منفصلة وينتقد في كل قسم من هذه الأقسام الخمسة الاشكال الاربعة الآتية مثال القسم الاول من الشكل الاول أن يقال

متساويين يتغير كل عدد اما فردا ومنقسم الى متساويين (قوله وبه قد الخ) بيان ذلك أن الحد الوسط ان كان تابيا في الصغرى

مقدمة في الكبرى فهو الشكل الاول ٧٢ كما في مثال المشي وان كان قال بافهم ما فهو الشكل الثاني كقولك في الشرطي

المركب من متصلتين
الاقترااني كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود
وليس البتة اذا كان الليل
حاصلا فالنهار موجود
وان كان مقدمة ما فهم ما فهو
الشكل الثالث كقولك
منه في القياس المذكور
كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كانت
الشمس طالعة فالارض
مضيئة وان كان مقدمة
في الصغرى تالي في الكبرى
فالرابع كقولك منه في
القياس المذكور كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كانت الارض
مضيئة فالشمس طالعة وبيان
تسايخ هذه الاشكال مع
بيان الامثلة لا يليق هنا
(قوله وبالعكس في
الاستثنائي) أي لان الكبرى
في الاستثنائي هي الشرطية
والصغرى هي الاستثنائية
فان تردد تركيبه فركبا
مقدماته على ما وجبا
ورتب المقدمات وانظرا
مهمها من فاسد مختبرا
فان لازم المقدمات
بحسب المقدمات آت
وما من المقدمات صغرى
(قوله في الغالب) أي غالب
الموجبات الكلية التي هي
أشرف النتائج فلا يقال ان موضوع السالبة لا يجوز ان يكون أخفى وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب في

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل
ينفج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وبيان باقي الامثلة يطلب من المطولات
هذا ويحتمل أن المصنف كان لما يجب لم يكتف بالمركب من الشرطية لقله جديرا (قوله فان
تردد تركيبه الخ) مقتضى السبب أن الضمير راجع الى القياس الاقترااني لان كلام المصنف
بصدده لكن الذي قاله بعضهم انه راجع الى القياس من حيث هو لان ما سيجد كره المصنف
غير مختص بالاقترااني وفيه بعد لا يخفى (قوله مقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما به دما فوق الواحد
(قوله على ما وجبا) أي على الوجه الذي وجب عندهم ولا يخفى أن ذلك شامل لجميع ما وجب
فقوله ورتب المقدمات الخ من ذكر الخاص بعد العام ويحتمل تخصيص ما هنا بغير ما صرح به
بعد كالاتيان بالحد الوسط (قوله ورتب المقدمات الخ) أي بأن تقدم الصغرى على الكبرى
في القياس الاقترااني صكما في قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وبالعكس في
الاستثنائي كما سياتي (قوله وانظر اهميتها من فاسد) أي انظر الصحيح منها من الفاسد والاول
لا بد أن يكون صحيحا من جهة المادة بأن يكون صادقا ومن جهة النظم بأن يكون مستجما
لشروط الانتاج وبذلك يعلم أن الفاسد شامل للفاسد من جهة المادة بأن كان كاذبا ولا فاسد
من جهة النظم بأن كان غير مستجما لشروط الانتاج (قوله مختبرا) أي حال كونك مختبرا
اهل هي يقينية أو ظنية وهل هي على تأليف منتج أولا كذا قال الشيخ المولى ولا حاجة كما
قاله بعض المحققين لقوله وهل هي على تأليف الخ لانه معلوم من قوله وانظر اهميتها من فاسد
فليتأمل (قوله فان لازم المقدمات الخ) تهمل لمضمون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات آت
أي آت بطبقها او وفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة
الصدق كان لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك وبتقرير كلام
المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب
لازمها وليس كذلك بل قد يصح صدق اللازم مع كذب المقدمات كما في قولك كل انسان جاد وكل
جاد ناطق فان لازمها ما هو وكل انسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من
اطرادها صدق اطرادها صدقها ومن عدم اطرادها صدق اطرادها صدقها وهذا لا ينافي أنه
قد يصح اتفاقا كما في المثال المذكور فليتأمل (قوله وما من المقدمات صغرى الخ) ما هم
موصول بمعنى التي وصغرى خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات حال والتقدير
والتي هي صغرى حال صكونها من المقدمات الخ وكان ينبغي للمصنف أن يبين الحد الاصغر
والا كبر والاولى ولا ثم يبين الصغرى والكبرى ثم يحكم بوجوب الاندراج لان صنيعه مع
فصوره فيه الحكم قبل التصور ولذلك مهد الشيخ المولى لكلام المصنف ببيان ذلك حيث قال
واعلم أن موضوع النتيجة يسمى حدا أصغرا ومحمولها يسمى حدا كبيرا والمكرر في المقدمات
يسمى حدا وسطا والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الا كبر تسمى الكبرى
اه بتصرف وسمى الاول حدا أصغرا لكونه في الغالب أقل أفرادا من الا كبر وسمى الثاني
حدا كبيرا لكونه في الغالب أكثر أفرادا من الا كبر وسمى الثالث حدا وسطا لتوسطه بين
طرفي المطلوب بمعنى أنه واسطة في التبيين بينهما لا بمعنى أنه متوسط بينهما لفظا لانه انما يظهر

أشرف النتائج فلا يقال ان موضوع السالبة لا يجوز ان يكون أخفى وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب في

أخصر وغير الغالب كونه ساريا له نحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك ولا يكون ٧٣ أعم لان الكلام في النتيجة

الموجبة الكلية أفاده

الصان (قوله يجب اندراج

في الاوسط) أي اندراج كل

فرد فرد من افراده في مفهوم

الاوسط واستشكل هذا

الاندراج بان الاوسط قد

يكون مساويا للاصغر فهو

كل انسان ناطق وكل ناطق

حساس واحد المتساويين

لا يصدق انه مندرج في

صاحبه لان معنى اندراج

شيء في شيء أن يكون الشيء

الثاني شاملا للاول ولغيره

وأجاب السعد بان مرجع

القياس الى استفادة الحكم

على ذات الاصغر بمفهوم

الاوسط وهو أعم قطعاً وان

كان مفهوم الاصغر مساويا

نحو كل انسان ناطق وكل

ناطق حساس ونحو كل

ناطق انسان وكل انسان

حيوان أو كان أعم نحو

بعض الحيوان انسان وكل

انسان ناطق اه يوصي

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

فيجب اندراجها في الكبرى

وذات حد أصغر صغراهما

وذات حد أكبر كبراهما

وأصغر فذلك ذوات اندراج

ووسط يلغى لدى الاتاج

♦ (فصل في الاشكال) ♦

الشكل عندهؤلاء الناس

يطلق عن قضيتي قياس

من غير أن تعتبر الاسوار

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

في الشكل الاول كما يؤخذ من كلام الشيخ الملو في كبريه وقال بعضهم يمكن التزام أن
التوسط لفظي في جميع الاشكال الا أنه في بعضها بالفعل وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو
البقية لرجوعها للاول وسهت المقدمة التي فيها الاصغر صغرى لاشغالها على الحد الاصغر
وسهت المقدمة التي فيها الاكبر كبرى لاشغالها على الحد الاكبر (قوله فيجب اندراجها
في الكبرى) هكذا عبارة القوم ولا يخفى ما فيها من التسامح لانها تقتضي أن الصغرى بصورتها
يجب اندراجها في الكبرى بصورتها وليس مراد ابل المراد أن الاصغر الذي اشتملت عليه
الصغرى يجب اندراجها في الاوسط الذي اشتملت عليه الكبرى وذلك كما في قولك كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم وهذا الاندراج متحقق في الاستثناء أيضاً بتأويله بالاقتراح بان
يقال في نحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان هذا انسان وكل انسان حيوان كذا
قبل وبحت فيه بعض المحققين بانه لا حاجة لذلك لان مثال الاتاج في الاستثناء ليس على هذا
بل على أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه أو نحو ذلك كما سيأتي (قوله وذات حد أصغر)
بالتنوين للضرورة وكذا قوله وذات حد أكبر واعلم أنه جرى على ألسنتهم أصغر وصغرى
وأكبر وكبرى وليس يلزم لانهم لا يريدون تفضيلا على معنى من وانما يريدون معنى فاعل
وفاعله كما في قول النحويين جملة صغرى وجملة كبرى وقول العروضيين فاصلة صغرى
وفاصلة كبرى وكما في قول ابن هاني

كان صغرى وكبرى من فقا قعها * تحصيل مدر على أرض من الذهب

أفاده الملو في كبريه (قوله وأصغر فذلك ذوات اندراج) أي في الاكبر كما صرح به المصنف
في شرحه وبجمل الاندراج هذا على اندراج الاصغر في الاكبر مع جملة فيما سبق على اندراجها
في الاوسط اندفع كما قاله بعض المحققين الاعتراض على المصنف بان في كلامه تكرار اغان قيل
الاندراج الاصغر في الاكبر لا يتأتى في السلب نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان مجبر لان
الحد الاكبر مبين للاصغر أجيب بما قاله بعضهم من أن معنى اندراجها فيه في صورة السلب
انتهاب سلب الاكبر عليه فتأمل (قوله ووسط يلغى لدى الاتاج) أي لانه انما أتى به ليتوصل
به الى المطلوب فعند الوصول اليه لا يوثق به فهو كالآلة في ذلك

♦ (فصل في الاشكال) ♦ أي في بيانها وبيان شروطها وما يتعلق بذلك (قوله عندهؤلاء الناس)
يعني المناطقة وقيل بذلك لان الشكل عندهم اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشيء
مطلقا (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هاتين الحاصلتين من اجتماع الصغرى مع
الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسيط كفي كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالهدف
واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال
فلا تسمى هيتيما شكلا (قوله من غير أن تعتبر الاسوار) ظاهره أن عدم اعتبار الاسوار
شرط في الشكل كما أن اعتبارها شرط في الضرب وعلى هذا فيعين الشكل والضرب التبيين
الكن الذي أفاده سيدي سعيد أن معنى قول المصنف من غير أن تعتبر الاسوار من غير اشتراط
اعتبارها فالمتنفي انما هو شرط اعتبارها وحيث قد يصدق باعتبارها وعدم اعتبارها وعلى نفسه
فبين الشكل والضرب التعميم والخصوص باطلاق لان كل ضرب شكل ولا عكس واستبعد

الشيخ المولى ذلك من كلام المصنف لكنه هو الانسب بقولهم ضرر رب الاشكال أى أنواعها
فان قيل القياس لا يشقل الاعلى سورين فلم يجمع المصنف حيث قال من غير أن نعتبر الاسوار
أجيب بأنه جمع نظرا الى أن السور في حد ذاته أربعة أقسام السور الكلّي الايجابى والسلبى
والجزء الايجابى والسلبى كما تقدم وبأن اللام الجنس ولك أن تقول أراد بالجمع المنفى كما تقدم في
نظائره (قوله اذ ذلك بالضرب الخ) يحتمل أن اذعالمية ويحتمل أنهم اوقعية وعلى الاول فاسم
الاشارة راجع للمذكور من قضيق القياس بتقدير المضاف المتقدم والضمير عائدا لاسم الاشارة
والمعنى لان هيئة قضيق القياس مع اعتبار الاسوار يشار لها بالضرب وعلى الثانى فاسم
الاشارة راجع لاعتبار الاسوار والضمير عائدا للمذكور من قضيق القياس بتقدير المضاف
السابق والمعنى وقت اعتبار الاسوار يشار لهيئة قضيق القياس بالضرب والمراد بالاشارة هنا
الدلالة فاللام في قوله له بمعنى على كما يستفاد من كلام الشيخ المولى في كبريه والحاصل أن
الضرب اسم لهيئة قضيق القياس الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي
المطلوب مع الحد الوسط بشرط اعتبار الاسوار كأن يلاحظ كون هاتين القضيتين كليتين
بغلاف الشكل فانه اسم لهيئة المذكورة لاجب هذا الشرط بل بشرط عدم اعتبار الاسوار وبلا
شرط على ما تقدم فلا تغفل (قوله وللمقدمة) المراد بالجمع المنفى كما مر وقوله فقط مقدم من
تاخير لان حقها التأخير عن قوله أربعة كالايجنى (قوله بحسب الحد الوسط) أى بالنظر
لاحواله من حله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى
وحله في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله حل بصغرى الخ) أى كافى قولك كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم وهذا وما بعده تفصيل ويان لما قبله (قوله يدعى بشكل أول) أى يسمى بذلك ولا
يخفى ما في ذلك من التسامح لان ظاهره أن المسمى بالشكل الاول المذكور من الحل والوضع مع
ان المسمى به انما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعده وقوله ويدرى أى بشكل
اول ففيه المذهب من الثانى دلالة الاول (قوله وحله في الشكل) أى كافى قولك كل انسان
حيوان ولا ننبئ من الخبر بحيوان (قوله ثانيا عرف) أى عرف شكلا ثانيا بمعنى أنه سمي بذلك
فيكون المصنف قد ضمن عرف معنى سمي (قوله ووضعه في الشكل) أى كافى قولك كل حيوان
حساس وبعض الحيوان ناطق (قوله ثالثا ألف) أى ألف شكلا ثالثا بمعنى أنه سمي بذلك
فيكون قد دخله التضمن كما مر في نظيره (قوله عكس الاول) أى وضعه بالصغرى وحله
بالكبرى كافى قولك كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان (قوله وهى على الترتيب في
التكامل) يعنى أن الاشكال الاربعة على الترتيب المتقدم في الكمال فأكملها الشكل الاول
لانه على الترتيب الجارى على مقتضى الطبع حيث كان فيه الانتقال من الموضوع الى الحد
الوسط ثم الحد الوسط الى المحمول وبلى الشكل الاول في الكمال الشكل الثانى لانه أقرب
الاشكال الباقية اليه لما شاركته في الصغرى التى هي أشرف المقدمتين لاشغالها على موضوع
المطلوب وهو أشرف من محموله الذى اشتملت عليه الكبرى لانه متبوع والمحمول تابع لانه فانه
انما طلب لاجله والتبوع أشرف من التابع ولا يعارض هذا أن المحمول محط القائل لأن
المفضول قد يختص بمزية لا توجد في القاضل وبلى الشكل الثانى في الكمال الشكل الثالث

اذ ذلك بالضرب له يشار
وللمقدمات أشكال فقط
أربعة بحسب الحد الوسط
حل بصغرى وضعه بكبرى
يدعى بشكل أول ويدرى
وحله في الشكل ثانيا عرف
ورضعه في الشكل ثالثا ألف
ورابع الاشكال عكس الاول
وهى على الترتيب في التكامل

لان فيه قربا ما الى الشكل الاول لمشاركته في الكبرى وان كانت أخس المقدمتين لاشغالها على محمول المطلوب وهو أخس من موضوعه كما علم مما تقدم وتعينت المرتبة الأخيرة للشكل الرابع لانه لا قرب فيه الى الشكل الاول أصلا لخالفتها في كل من المقدمتين (قوله فحيث عن هذا النظام الخ) أي ففي أي تركيب يعدل فيه عن النظام المتقدم في الاشكال الاربعة كأن لم يوث فيه بالحد الوسط كما لو قيل كل انسان حيوان وكل حجر جاد فالتركيب فاسد النظام وهذا تقرير على قوله وللمقدمات أشكال الخ لكن قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لانه اذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعلوم أنه لا يحتاج بالضرورة اهـ (قوله أما الاول الخ) غرض المصنف بذلك بيان ما يشترط لاتياج كل شكل وذلك لان ضروب كل شكل بحسب القسمة العقابية ستة عشر لان صفراء أما كلية وأما جزئية وعلى كل اماموجبة وأما سالبة وكذلك كبراء فاذا ضربت الاربع الصغريات في الاربع الكبيريات كان الحاصل ما ذكرنا لكن ليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للاتياج وما عداه عقيم وللمناطق في بيان ذلك طريقان أحدهما يسمى طريق الاسقاط وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب العقيمة صريحا والمنتجة تلويحا والآخر يسمى طريق التخصيل وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب المنتجة صريحا والعقيمة تلويحا على عكس الاول وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى غاية ضرورة ضروب لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية وعلى كل لا تنتج مع الاربع الكبيريات وبالشرط الثاني أربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون جزئية موجبة أو جزئية سالبة وعلى كل لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية فاذا ضمت هذه الاربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر ضربا وبطريق التخصيل أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة وحينئذ اما كلية أو جزئية وعلى كل تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية أو السالبة الكلية فضروره المنتجة أربعة كما سيصرح به المصنف * الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين كليتين فهو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ونتيجته كلية موجبة وهي في المثال المذكور كل انسان جسم * الضرب الثاني أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى فهو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بهجرونتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور ولا شيء من الانسان بهجبر * الضرب الثالث أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى فهو بعض الحيوان انسان وكل ان كان فاقضى ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق * الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى فهو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بهجبر ونتيجته سالبة جزئية هي بعض الحيوان ليس بهجبر ووجه كون النتيجة تارة تكون سالبة كلية وتارة تكون سالبة جزئية الى غير ذلك يعلم من قول المصنف فيما يأتي وتتبع النتيجة الاخس الخ (قوله فشرطه الايجاب الخ) لا يخفى أن الشرط الاول من حيث السكف والشرط الثاني من حيث الحكم وانما كان ماذ كرشرطالاتاجه لانه لو اتقينا ايجاب الصغرى لا اضطربت النتيجة فقد تصدق كما

فحيث عن هذا النظام يعدل
ففساد النظام اما الاول
فشرطه الايجاب في صفراء
وأن ترى كلية كبراء

(قوله الاسقاط) أي اسقاط
الضروب العقيمة (قوله
التخصيل) أي تخصيل
الضروب المنتجة

في قولك لاشئ من الانسان بهجور وكل حجر جاد وقد نكذب كالوايدت الكبرى في المثال
المذكور بقولك وكل حجر جاد وكذا لو اتفقت كلمة الكبرى فقد تصدق كافي بقولك كل انسان
حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد نكذب كالوايدت الكبرى في المثال المذكور بقولك
وبعض الحيوان صهال فافهم (قوله والثاني ان يختلفا في الكيف الخ) يعني انه يشترط لانتاج
الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمه شبه في الكيف وكلمة الكبرى بيان المنهج والنتيجة من
هذا الشكل بطريق الاسقاط ان يقال يسقط بالشرط الاول وهو اختلاف مقدمه شبه في
الكيف عما يشترط لانه اذا لم يختلفا في الكيف فاما ان يكونا موجبتين أو سالبتين وعلى
كل فاما ان يكونا كليتين أو جزئيتين أو الصغرى كلية والكبرى جزئية أو بالعكس وبالشرط
الثاني وهو كلية الكبرى أربعة ضروري لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرض أنهما
اختلفا في الكيف فاما ان تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة أو بالعكس وعلى كل فاما
ان تكون الصغرى كلية أو جزئية فاذا ضمت هذه الاربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني
عشر ضربا وبطريق التخصيص ان يقال المقدمتان لا يكونان الا مختلفتين كبقا وذلك صادق
بان تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة وبالعكس وعلى كل فالصغرى اما كلية أو جزئية
فضروريه النتيجة أربعة كالاول كما سيذكر المصنف * الضرب الاول ان يكون مر بكامن موجبة
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بهيوان وتنتجته
سالبة كلية كبرى وهي في المثال المذكور لاشئ من الانسان بهجور * الضرب الثاني عكس
الاول نحو لاشئ من الانسان بهجاد وكل حجر جاد وتنتجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور
لاشئ من الانسان بهجور * الضرب الثالث ان يكون مر بكامن موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحجر با انسان وتنتجته سالبة جزئية وهي
في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بهجور * الضرب الرابع ان يكون مر بكامن سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان ليس با انسان وكل ناطق انسان
وتنتجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس با ناطق وانما أنتج هذا
الشكل دائما سالبة للزوم السلب في احدى مقدمتيه كما علم من كلام المصنف (قوله له شرط
وقم) لا يخفى ان الاول من حيث الكيف والثاني من حيث الكم وانما كان ماذ كشرطا
لا تباحه لانه لو اتفق اختلافهما في الكيف بأن كانتا موجبتين أو سالبتين اضطربت النتيجة
أما في الموجبتين فلانها اقد تصدق كافي بقولك كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقد نكذب
كالوايدت الكبرى في هذا المثال بقولك وكل فيرس حيوان وأما في السالبين فلانها اقد
تصدق كافي بقولك لاشئ من الانسان بهجور ولاشئ من الفرس بهجور وقد نكذب كالوايدت
الكبرى في هذا المثال بقولك ولاشئ من الناطق بهجور وكذا لو اتفقت كلمة الكبرى فقد
تصدق كافي بقولك كل انسان حيوان وبعض الحجر ليس بهيوان وقد نكذب كالوايدت الكبرى
في هذا المثال بقولك وبعض الجسم ليس بهيوان (قوله والثالث الايجاب في صغرها ما الخ)
يعني انه يشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان أحدهما من حيث الكيف وهو ايجاب
الصغرى والاخر من حيث الكم وهو كلية احدى المقدمتين وانما كان ماذ كشرطا لا تباحه

والثاني ان يختلفا في الكيف مع
كلية الكبرى له شرط وقع
والثالث الايجاب في صغرها
وان ترى كلمة احدهما

(قوله وهو كلية احدى
المقدمتين) المراد به عدم
جزئيتهما ما عاقد صدق
بكونهما كليتين ويكون
احدهما كلية والاخرى
جزئية

فيه خستان سواء كانتا من جنسين أعنى جنس الكم و جنس الكيف أو من جنس واحد الا
 في الصورة التي استثناهما المصنف وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة
 كلية كما سيذكر المصنف فتنتج الصغرى المذكورة مع تلك الكبرى بل لا تنتج الا انها مقنن
 من هذا أنه اذا كانت صغرى هذا الشكل غير موجبة جزئية اشترط لاتواجه أن لا يجمع فيه
 الخستان واذا كانت موجبة جزئية اشترط لاتواجه أن تكون الكبرى سالبة كلية لانه لو اتفق
 شرط من هذين الشرطين لاضطربت النتيجة كما أوضحه الامام السنوسي في شرح مختصره
 وبيان المنهج والعقيد من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط باشتراط عدم اجتماع
 الخستين في القسم الاول ثمانية ضروب لانه اذا كانت الصغرى سالبة جزئية لم تنتج مع
 الكبرى الاربع واذا كانت سالبة كلية لم تنتج مع ثلاثة منها وهي السالبة بقسميهما والموجبة
 الجزئية واذا كانت موجبة كلية لم تنتج مع السالبة الجزئية وباشتراط كون الكبرى سالبة
 كلية في القسم الثاني ثلاثة ضروب لانه اذا كانت الصغرى موجبة جزئية لم تنتج مع الموجبة
 بقسميهما ومع السالبة الجزئية فاذا ضمت هذه الثلاثة الى الثمانية قبلها كانت الجملة احد عشر
 وبطريق التخصيص ان يقال الصغرى لا تكون سالبة جزئية وحينئذ فاما أن تكون موجبة
 كلية وهي تنتج مع الموجبة بقسميهما ومع السالبة الكلية واما أن تكون سالبة كلية وهي تنتج
 مع الموجبة الكلية فقط واما أن تكون موجبة جزئية وهي تنتج مع السالبة الكلية فقط
 فضروره المنهج خمسة كما سيذكر المصنف الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين
 كليتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وتتيجه موجبة جزئية وهي في المثال المذكور
 بعض الحيوان ناطق الضرب الثاني أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وموجبة
 جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان وتتيجه موجبة جزئية وهي في
 المثال المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الثالث أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى
 وموجبة كلية كبرى نحو لاشئ من الانسان يجماد وكل ناطق انسان وتتيجه سالبة كلية وهي
 في المثال المذكور لاشئ من الجهاد يناطق الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة كلية
 صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان وتتيجه سالبة
 جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بفرس الضرب الخامس أن يكون مركبا
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو ما استثناه المصنف بقوله لا بصورة الخ نحو
 بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجهاد يجماد وتتيجه سالبة جزئية وهي في المثال المذكور
 بعض الانسان ليس يجماد واعلم ان ما ذكره المصنف في هذين مذهب الاقدمين وذهب بعض
 المتأخرين وتبعه كثيرون الى أن شرط اتاج هذا الشكل ايجاب مقدمته مع كلية الصغرى
 أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما وبنوعا على ذلك ان المنتج من ضروبه ثمانية وعليه
 فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض
 الانسان ليس يجماد وكل ناطق انسان وتتيجه سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
 الجهاد ليس يناطق والضرب السابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
 كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجهاد ليس بانسان وتتيجه سالبة جزئية وهي في المثال

المذكور بعض الحيوان ليس بجماد والضرر الثامن أن يكون مركباً من سالبة كلية صفري
وموجبة جزئية كبرى نحو لاني من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان وتبينته سالبة
جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بالإنسان ويشترط لاتحاج هذه الاضرب الثلاثة
زيادة على ما مر شروط تطلب من المطولات وقد مر بعضهم الى الضروب المنتجة من كل شكل
لكن مع الجري على ما درج عليه الكافي ومن تبعه وعلى ما مشى عليه صاحب الشريعة
في الشكل الثالث ومع الجري على ما ذهب اليه بعض المتأخرين من أن المنتج من ضروب
الشكل الرابع غائية فقال

كريم كبيركم تطلب بحجبه * كوى بالهاب للفؤاد تحصلا
كحبل له لحظ كأن بطرفه * لنفسى سهاما كالنسايا توغلا
كل كل كهف ليس بالحب كاذبا * بداللا كتره كم سناجلا
كنى كل كل بل انما كان كافلا * اطمعنا به بالورى سادكم علا
كأن سناه للدهج بدر فاحفظن * وخذ صدركم تعلم الشكل بجملا
فكاف لكلى وباء لموجب * وسين لسلب الجزء واللام أصجلا

وعلم من قوله فكاف لكلى الخ أن كلام من التاء والجيم والعين والفاء ليس من الرحمن فتأمل
(قوله الابصورة) أى فى صورة وقوله ففهم يستبين أى فى تلك الصورة يظهر جمع الخسيتين
فالبين والتاء زائدتان وفى يستبين مع الخسيتين سناد الخذ وبالواو بعد الذال وهو اختلاف
حركة ما قبل الروى بفتح وغيره وهو جازم المولدين كما نص عليه شيخ الاسلام زكريا فى شرح
الجزء رجبية وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الجزء آخر الشطر الاول وآخر
الشطر الثانى كما هنا وقد مر ما فيه فتنبه (قوله صفراهما الخ) هذا بيان للصورة المستتفاه وقد
تقدم التقيل لها فلا تغفل (قوله ففتح الخ) انفاء للسببية لان ما تقدم سبب لماسيد كره وجعله
المنتج تسعة عشر على ما جرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ما ذهب اليه
بعض المتأخرين فاثنتان وعشرون (قوله لا قول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف
والاصل من ضروب أول (قوله كالثان) أى فى أن المنتج له أربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم
للتقريب فى الذكرو ويحتمل أنه للتقريب فى الرتبة لان الشكلين الاولين أشرف من الآخرين كما
علم بمأمر (قوله فسته) أى فالمنتج له ستة فقه وله ستة خبر بانه راجع لثلاثة (قوله
ورابع بجمسة الخ) الجار والمجرور متعلق بقوله قد أتجاء والباء بمعنى فى والمعنى أن الشكل
الرابع قد أفتح فى خمسة اضرب وقد عرفت أن هذا مذهب الاقدمين فتنبه (قوله وغير ما ذكرته
لن يتجاء) وجملة خمسة وأربعون ضرباً بناء على ما ذكره المصنف من أن المنتج من الشكل
الرابع خمسة فقط وذلك لان الضروب العقلية باعتبار جميع الاشكال أربعة وستون
فاذا أسقطت المنتج وهو تسعة عشر بناء على ما مر بقى خمسة وأربعون وأما على ما ذهب اليه
بعض المتأخرين فاثنتان وأربعون لان المنتج عندهم اثنتان وعشرون فاذا أسقطته بقى اثنتان
وأربعون (قوله وتتبع النتيجة الاخس) كان مقتضى الظاهر أن يقول الخساء لان الموصوف
بذلك المقدمة وهي مؤنثة لكنه ذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقول قال بعض المحققين ويمكن
أن اتد كير لوقوع الاخس على الحكم أو الكيف ولا يفتى أن أفعل التفضيل ليس على بابه

الابصورة ففهم يستبين
صفراهما موجبة جزئية
كبراهما سالبة كلية
فتفتح لاول أربعة
كالثان ثم ثالث فسته
ورابع بجمسة قد أتجاء
وغير ما ذكرته لن يتجاء
وتتبع النتيجة الاخس من
تلك المقدمات هكذا زكن

(قوله فكاف لكلى) أى
موجب (قوله وباء لموجب)
أى جزئ (قوله واللام
أصجلا) أى أطلق أى أطلق
السلب فيها عن الجزئية
فهو للسلب الكلى (قوله
وهو اختلاف حركة ما قبل
الروى) عبارة الصبان
وهو اختلاف حركة ما قبل
الردف بقصص مع غيرها
والردف حرف اللين قبل
الروى

(قوله وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال) قال العطار وهذا المعنى لان المقام اما خطابي واما استدلالى والاول وهو مقام الخطابات والمهاورات لا يحتاج ليراد الحجج فلا دليل أصلاً والثاني لا بد فيه منها اذا كانت اشارة كلها محذوفة فمن أين يطلع الخطاطب عليها اذا لا بد من ذكرها لالزام الخصم كافي الدليل الزامى وتحقيق ما هو معتقد المستدل كافي الدليل التحققي واما انه يحذف الدليل رأسا ويقال ان في هذا المقام دليلا محذوفاً فاعلم ان يقل به أحد على أنما قلنا ان المحاورات تطوى فيها الادلة فمن أين الاطلاع وقد حذفت كلها ولم يبق ما يدل عليها ولا يطلع على الغيب الا عالم الغيب والشهادة اهـ ولا يخفى ما فيه (قوله من المعلوم ان أو هنا ليست مانعة خلوا الخ) قال العلامة انصبان بعد ذلك وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات ان ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاثة نحو العالم اما أن يعبد الله أو ينفع الناس قال العطار هذا أجيب عما تقدم لان أو في حد ذاتها لا توصف بكونها مانعة جمع أو خلوا عند النجاة ولا عند المناطقة فان أراد ان التركيب الذى احتوى عليها يعنى قول المصنف والحذف الخ قضية مانعة جمع أو خلوا فمنوع لان المصنف لم يرد الحكم بالتناقض بين حذف بعض ٨٠ المقدمات أو النتيجة وانما غرضه الاخبار بأن كل واحد من الامرين ساقط لا يقال

يمكن ارجاع كلامه لقضية منفصلة قائله اما ان تحذف بعض المقدمات أو النتيجة لانا نقول هذا تركيب آخر ليس هو التركيب الذى الكلام فيه على أنما لولنا جدلا ان ما ذكره المصنف بعينه قضية منفصلة نقول

وهذه الاشكال بالحلى مختصة وليس بالشرطى والحذف في بعض المقدمات انها مانعة جمع ومنعه لذلك تجوز حذف البعض مع النتيجة يعين على صحة المثالين اللذين ذكرهما وقد ابطنا الاما فان قلت وهذه

اذ القضية ليست متحققة في كل من الطرفين فهو بمعنى الخسيس (قوله هكذا كن) أى فهم وعلم هكذا (قوله وهذه الاشكال الخ) الباء داخلة على المقصود عليه فالعنى أن الاشكال الاربعة المذكورة مقصورة على الحلى ولا تنهض الى الشرطى وهذه طريقة المصنف والراجح أنها لا تختص بالحلى بل تكون في الشرطى أيضا لان جعل الحد الوسط تالياً فى الصغرى مقدما فى الكبرى يسمى شكلا أول وجعله تالياً فى ما يسمى شكلا ثانياً وجعله مقدما فيه ما يسمى شكلا ثالثاً وجعله مقدما فى الصغرى تالياً فى الكبرى يسمى شكلا رابعاً فمثال الاول أن نقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل وعلى هذا القياس (قوله بالحلى) أى بالقياس الحلى ويحتمل أن المراد كما أشار اليه الشيخ الملوى بالقضية الحلية وعليه فتد كبر المصنف لتأويل القضية بالقول (قوله وليس بالشرطى) هذا تصريح بما علم وكان مقتضى الظاهر أن يقول وليس ببناء التانيث لان الضمير للاشكال لكن المصنف نظر للتأويل بالمذكور كما أشار اليه الشيخ الملوى والمعنى وليس بهذه الاشكال ملتبسة بالقياس الشرطى أو بالقضية الشرطية على نظير ما تقدم (قوله والحذف في بعض المقدمات) أى لبعضها فى معنى اللام والمراد ببعضها احداها اما الصغرى واما الكبرى لا ما يشمل جزأ من أجزاء المقدمة الواحدة ويؤخذ من كلام المصنف انه لا يجوز الحذف في كل المقدمات وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال كما قاله بعض المحققين وقوله أو النتيجة من المعلوم أن أو هنا ليست مانعة خلوا وان لا يقع حذف أصلا وليست مانعة جمع أيضا لجواز

ما حقيقتهما اذ ليست للشك ولا لالهام كما لا يخفى ولا للتخيير والاباحة لان ما يسبقان بالطلب ولا طلب هنا قلت من حذف معانى أو أنها قد يراد بها افراد كل واحد من الماهيات في وقت كقولك كنت أكلت التين أو العنب تريد هذا مرة وهذا مرة قد خلت أو الافراد فالخطاطب يعلم من هذا انه لم ير الشك ولا الالهام بل قصده انه لا يجمع بينهما أو فرد كل واحد منهما مانعة الجلال السيموطى فى حاشية معنى اللبيب عن شارح المقصود للاندلسى وأسلم من هذا جعله للتنويع اذا علمت هذا كله علمت ان جوابه المنقول عن السعد غير محتاج اليه على انه لم يقل عبارة كما هي فان نعمها هكذا اعلم ان كل ما استعملت فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاثة لانه قال فى الاشارات وقد يكون لغیر الحقنى اصناف اخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولنا رأيت اماريدا واما عروا العالم اما أن يعبد الله وانما أن ينفع الناس اهـ وهذه العبارة تنادى بان الكلام فى خصوص القضية المنفصلة لا فى أى بعينها والالزام ان كل موضع استعملت أو فيه كان فيه انفصال وضاد ولم يقل بذلك أحد الا ترى الى مثال الاباحة جالس الحسن أو ابن سيرين وقد تأنى للاضرب ولغيره فان معانيها تنويع عن العشرة اهـ ولا يخفى ما فيه

حذف البعض مع النتيجة فتخلص من هذا ان صور الحذف خمس حذف كل واحدة وحذف
 الصغرى مع النتيجة وحذف الكبرى معها لحذف الصغرى وحدها كافي قولك في مقام
 الاستدلال على دعوى ان زيدا يحد لان كل زان يحد فزيد يحد وحذف الكبرى وحدها كافي
 قولك في هذا المقام لانه زان فهو يحد وحذف النتيجة وحدها كافي قولك في المقام المذكور
 لانه زان وكل زان يحد وحذف الصغرى مع النتيجة كافي قولك في ذلك المقام لان كل زان يحد
 وحذف الكبرى معها كافي قولك في المقام المتقدم لانه زان فليحفظ (قوله لعلم) أى عند العلم
 بالحذف فاللام بمعنى عند واحترز بذلك عما اذا فقد العلم به فلا يجوز حذفه (قوله وتنتهى
 الخ) الضمير لامقدمات المعلومة من السابق كذا قال الشيخ المولى في كبرىه وفيه أنه ما ذكره
 صراحة كما لا يخفى وقوله الى ضرورة أى الى ذات ضرورة يعنى الى مقدمات ضرورية ومثلها
 المقدمات المسلمة ومحل ما ذكر كما هو ظاهر اذ لم تكن المقدمات نفسها ضرورية كافي قولك
 الاربعة عدد ينقسم الى متساويين وكل عدد ينقسم الى متساويين زوج أو مسلمة كافي قولك
 مشيرا الى فعل شئ بفرض حق هذا ظلم وكل ظلم قبيح والافلامعنى له في الاول ولا حاجة اليه في الثاني
 فتخلص أن المقدمات ان لم تكن ضرورية ولا مسلمة لا بد أن تنتهى الى مقدمات ضرورية
 أو مسلمة فاذا قلت مثلا في الاستدلال على حدوث الاجرام الاجرام صفاتها حادثة وكل ما كان
 كذلك فهو حادث افتقر كل من مقدمتي هذا الدليل الى الاستدلال عليه حتى ينتهى الى
 ما ذكره فتستدل على الصغرى بقولك الاجرام صفاتها متغيرة وكل متغير حادث والاولى من
 هاتين المقدمتين لا تحتاج الى الاستدلال لكونها ضرورية بالملاحظة والثانية تحتاج الى
 الاستدلال بأنه ان كان التغير من عدم الى وجود كما الوجود طارئا وذلك هو معنى الخدوث
 وان كان من وجود الى عدم كان الوجود جائزا والجارز لا يكون الا حادثا وتستدل على الكبرى
 بقولك كل من صفاته حادثة لا يعبر عن الحوادث وكل ما لا يعبر عن الحوادث لا يسبقها كل
 ما لا يسبقها حادث فقد انتهت كل من الصغرى والكبرى الى الضرورة ولا عبرة باعتراضات
 الفلاسفة على بعض تلك المقدمات لانها مجرد مكابرة وقوله لما من دور الخ وجهه أنه لو لم تنته
 المقدمات الى ذلك لزم توقف العلم بها على غيرها وكذا الحال في ذلك العمود هكذا فان عدنا الى
 بعض الاوائل لزم الدور وهو توقف شئ على ما يتوقف عليه وان ذهبنا الى غاية لزم التسلسل
 وهو توقف امر على امر آخر متوقف على امر آخر وهكذا الى ما لانهاية له واعلم أنه يوجد
 في بعض النسخ زيادة أربعة آيات من المتغير ذمعا على الشكل الاول اليه ومنها

وغیر أول من الاشكال • اليه مردود بلا اشكال

فالثان مردود بعكس الكبرى والثالث اردده بعكس الصغرى

ورابع بعكس ترتيب يرد • أو المقدمات هكذا ورد

وأول منها هو الاعتبار • لانه فمن بينها المصادار

والمتبادر أنها ليست من كلام المصنف لما فيه من عدم الاطراد في جميع الاضرب اذ قوله
 الثالث مردود بعكس الكبرى لا يظهر الا في ضربين من ضرورية الاول والثالث مثال الضرب
 الاول أن تقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان ينجح لاشئ من الانسان بجبر كذا
 أردت برده الى الشكل الاول عكس كبريائه بأن تقول هكذا كل انسان حيوان ولا شئ

أو النتيجة لعلم آتى
 وتنتهى الى ضرورة لما
 من دور أو تسلسل قد لزما

(قوله ان صور الحذف
 خمس) تبع العلامة الصبان
 واعترضه الطاربان
 الصور ثلاثة وهى التى
 اقتصر على المولى وأطال
 في ذلك فراجع له لم ما فيه

من الحيوان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو لاشئ من الانسان بحجر ومثال الضرب الثالث
أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فاذا
أردت رده الى الشكل الاول عكست كبراه بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من
الانسان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بحجر وانما لم يكن ظاهرا في كل
من الضرب الثاني والرابع لأن الضرب الثاني مركب من سالبة كلية وصغرى وموجبة كلية
كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضرورية الحقيقة لأن صغرا سالبة
وكبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لاتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا
يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا
لاشئ من الحجر بحجر وكل انسان حيوان أنتج لاشئ من الحجر بانسان فاذا أردت رده الى
الشكل الاول عكست الصغرى وجعلتها كبرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل
انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر فتم عكس النتيجة الى
قولنا لاشئ من الحجر بانسان وهو المطلوب ولأن الضرب الرابع مركب من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضرورية
الحقيقة لما تقدم فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل الافتراض وقد بينه الامام السنوسي
في شرح مختصره بما يطول ذكره وقوله والثالث اردده بعكس الصغرى لا يظهر الا في أربعة
أضرب من ضرورية الاول والثاني والثالث والخامس فمثال الضرب الاول كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا
بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج المطلوب بعينه وهو بعض
الحيوان ناطق ومثال الضرب الثاني كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بقرس ينتج بعض
الحيوان ليس بقرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض
الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بقرس ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس
بقرس ومثال الضرب الثالث بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ينتج بعض الانسان
جسم فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الانسان
حيوان وكل حيوان جسم ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان جسم ومثال الضرب
الخامس بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر فاذا
أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ
من الحيوان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بحجر وانما لم يكن ظاهرا
في كل من الضرب الرابع والسادس لأن الضرب الرابع مركب من موجبة كلية وصغرى
وموجبة جزئية كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضرورية الحقيقة
لأن كبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لاتاج الشكل الاول كلية الكبرى فلا يمكن رده بذلك
وانما يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول
عكست الكبرى وجعلتها صغرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل
انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتم عكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو

المطلوب ولان الضرب السادس مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ولورد
الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضروريه العقيدة لما ذكر فلا يمكن رده بذلك وانما
يمكن رده بدليل الافتراض وقد ذكره الامام السنوسي في شرح مختصره بما لا يناسب ذكره هنا
وقوله رابع الخ على التوزيع لان الشق الاول اعنى عكس الترتيب بالنسبة لثلاثة أضرب
من ضروريه الاول والثاني والثالث فمثال الضرب الاول أن تقول كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان فيخرج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم
عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فيخرج كل ناطق حيوان
فتمعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب الثاني أن تقول
كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان فيخرج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل
الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان
حيوان فيخرج بعض الناطق حيوان فتمعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو
المطلوب ومثال الضرب الثالث أن تقول لاشئ من الانسان يجماد ينج كل ناطق انسان فيخرج
لاشئ من الجماد ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن
تقول هكذا كل ناطق انسان ولاشئ من الانسان يجماد ينج لاشئ من الناطق يجماد فتمعكس
النتيجة الى قولنا لاشئ من الجماد ناطق وهو المطلوب والشق الثاني اعنى عكس المقدمات
بالنسبة للضرب الرابع والخامس فمثال الضرب الرابع أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من
الفرس بانسان فيخرج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست
مقدمته بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس فيخرج المطلوب بعينه
وهو بعض الحيوان ليس بفرس ومثال الضرب الخامس أن تقول بعض الحيوان انسان ولا
شئ من الجماد بجماد فيخرج بعض الانسان ليس بجماد فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست
مقدمته بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد فيخرج المطلوب
بعينه وهو بعض الانسان ليس بجماد وهذا ما يسره الله تعالى على هذه الايات فاحفظه

(فصل في الاستثنائي)
الظاهر أنه لا حاجة اليها لان قوله ومثله الخ معطوف على قوله فانه الخ كما لا يخفى واء لم أن
الاستثنائي موافق من مقدمتين أحدهما بشرطية ونسعى كبرى والآخرى استثنائية ونسعى
صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكر المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية
والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى
لان ألقاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألقاظ الشرطية وأيضا لاعتبرتها بحال الترتيب
الاقتراي بأن جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من حامية وشرطية لوجبه
الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
انسان وجدته في قوله هذا الانسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته هي نتيجته ولا
يختلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده المولى في كبره (قوله ومنه ما يدعى
الخ) أي من القياس من حيث هو ما يسمى بالاستثنائي لما تقدم من اشتماله على الاستثنائية
المذكورة فيها أداة الاستثنا وهي لكن وانما سميت أداة استثنائية مع كونها أداة استثنائية

♦♦♦♦♦
(فصل في الاستثنائي)
ومنه ما يدعى بالاستثنائي
♦♦♦♦♦

يعرف بالشرط بلا امتراء
وهو الذي دل على النتيجة
أوضحها بالقول لا بالقوة
فان يك الشرطي اذا اتصال
أنتج وضع ذلك وضع التالي
ورفع تال رفع أول ولا
يلزم في عكسه ما لم انجلا
وان يكن منفصلا فوضع ذا
ينتج رفع ذلك والعكس كذا

(قوله بان يـكون ذلك
مذ كورافيه بصورته)
تصوير لادلالة على ذلك
بالقـول بان يـكون ذلك
بالدلالة على ذلك الاشتمال
عليه لا ما يتبادر منها وهو
الافادة حتى يرد ان الاقترافي
يفيد أيضا النتيجة بالفعل
ثم لا يرد انه تقدم في تعريف
القياس انه يجب مغايرة
القياس للنتيجة لقوله فيه
مستلزما بالذات قولاً
آخر لان المراد بالمغايرة أن
لا تكون النتيجة مشغلة
على احدى المقدمتين وهي
فما نحن فيه جزاء احدهما
لا عين احدهما

اشبه الاستدلال بالاستقناء في احدهما فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كذا كره ابن يعقوب بمسوطا
(قوله يعرف بالشرط) يحذف الباء أو ثبوتهما ساسا كنه للوزن أي يسمى بالشرطي لاشتماله على
الشرطية كما مر وانما لم يسم الاقترافي بذلك مع انه قد يتركب من الشرطية على الراجح لعدم
لزوم ذلك فيه فانه قد يتركب من محض الحملات بل هـ ذاهوا لا كثر فيه كذا يؤخذ من كلام
المولى في **كبيره** (قوله بلا امتراء) أي بلا شئ (قوله وهو الذي دل الخ) يعني أن القياس
الاستقنائي هو الذي دل على النتيجة بالفعل أو على ضدّها كذلك فالاول اذا استثبتت عين
المقدم كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود والثاني اذا استثبتت نقيض التالي كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن النهار ليس موجود فالشمس ليست طالعة (قوله أوضحها) المراد بالاضد هنا
معناه العكس وهو مطلق المذاتي فاندفع ما قد يقال الضدان هما الامران الوجوديان اللذان
بينهما غاية الخلاف الخ وما هنا ليس كذلك كما أشار لذلك الشيخ المولى (قوله بالفعل) أي بان
يكون ذلك مذ كورافيه بصورته وقوله لا بالقوة تصرّح بماعلم (قوله فان يك الشرطي الخ)
غرضه بذلك بيان كيفية اتّحاح القياس الشرطي وقوله اذا اتصال أي بان كانت شرطية متصلة
وقوله أنتج وضع ذلك وضع التالي أي أنتج اثبات المقدم في الاستقناء اثبات التالي في النتيجة
لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت لازمه ومثاله ذلك أن تقول كلما كان
هذا انسانا كان حيوانا **الـ** كنه انسان فهو حيوان وقوله ورفع تال رفع أول أي وأنتج نقي
التالي في الاستقناء نقي المقدم في النتيجة لان التالي لازم للمقدم واتقاء اللازم يقتضي اتقاء
الملزوم ومثاله ذلك أن تقول كلما كان هـ انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان فليس
بانسان (قوله ولا يلزم في عكسه هـ ما) يعني أنه لا يلزم الاتّحاح في عكس وضع المقدم وهو وضع
التالي ولا في عكس رفع التالي وهو رفع المقدم فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
لكنه حيوان لم ينتج أنه انسان ولا أنه ليس بانسان واذا قلت مثلا كلما كان هـ انسانا كان
حيوانا لكنه ليس بانسان لم ينتج انه ليس بحيوان ولا انه حيوان ولا يرد نحو كلما كان هـ ذا
انسانا كان ماطقا لان استلزام وضع التالي فيه لو وضع المقدم ورفع المقدم رفع التالي ليس
لصورة لقياس بل لخصوص المادة (قوله لما انجلا) أي لما اتضح من أنه قد يكون التالي أعم
من المقدم كما في قولك كلما كان هـ انسانا كان حيوانا ولا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص
ولا رفعه ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه (قوله وان يكن منفصلا الخ) أي بان
كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنها اما أن تكون مانعة الجمع والخلو هـ ذاهوا القسم
الاخص واما أن تكون مانعة الجمع فقط واما أن تكون مانعة الخلو فقط ولذلك كان القياس
المنفصل ثلاثة أقسام الاول مانعهما وهو الاخص وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة هـ ما
والثاني مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط والثالث مانع الخلو
فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط وقد بين المصنف كيفية اتّحاح كل من
هذه الاقسام على الترتيب المذكور فذكر الاول أربع نتائج ولكل من الثاني والثالث نتيجتين
كما سيأتي بيانه (قوله فوضع ذا ينتج رفع ذلك) أي فاثبات أحد الطرفين ينتج نقي الآخر لانه
يمنع اجتماعهما فاذا قلت مثلا العدا ما أن يكون زوجا واما أن يكون غرضا لكنه زوج أنتج

انه ليس بفرد أو قلت لكنه فرد أنتج انه ليس بزواج وقوله والعكس كذا أي رفع ذاتي ينتج وضع
ذاته فرفع أحدهما ينتج وضع الآخر لأنه يمتنع ارتفاعهما فاذا قلبت في المثال المذكور لكنه
ليس بزواج أنتج انه فرد أو قلت لكنه ليس بفرد أنتج انه زوج. واعلم انه لا إبطاء في هذه القافية
لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشرط الأول والشرط الثاني (قوله وذاتني
الإخص) يعني أن مجموع ذلك في الشرط الحقيق الذي هو إخص من غيره بناء على مقدمه
المصنف من أن الحقيقة إخص من كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو (قوله ثم ان يكن مانع
جمع الخ) يحتمل أن تم للترتيب المذكور ويحتمل أنه للترتيب في الشرف لأن الحقيقة أشرف من
غيره وقوله فبوضع ذات الخ أي فبوضع أحد الطرفين فهم رفع الآخر لأنه يمتنع اجتماعهما فاذا
قلت مثلا ما أن يكون هذا الجسم أبيض واما أن يكون أسود لكنه أبيض أنتج انه ليس بأسود
أو قلت لكنه أسود أنتج انه ليس بأبيض وقوله دون عكس أي لأنه لا يمتنع ارتفاعهما إبطاء أنتج
رفع أحدهما وضع الآخر فلو قلت في المثال المذكور لكنه ليس بأبيض لم ينتج انه أسود ولو
قلت لكنه ليس بأسود لم ينتج انه أبيض (قوله واذا مانع رفع كان) لا يخفى أن كان مؤخره من
قديم والأصل وإذا كان مانع رفع وقوله فهو عكس ذاتي عكس مانع الجمع فبرفع أحد
الطرفين أنتج وضع الآخر دون عكس فاذا قلت مثلا هذا إما غير أبيض وإما غير أسود لكنه
ليس غير أبيض أنتج انه غير أسود أو قلت لكنه ليس غير أسود أنتج انه غير أبيض بخلاف ما لو
قلت لكنه غير أبيض أنتج انه لا ينتج انه ليس غير أسود وبخلاف ما لو قلت لكنه غير أسود فانه لا ينتج
انه ليس غير أبيض وانما أنتج في الشق الأول لأنه يمتنع ارتفاعهما وانما أنتج في الشق الثاني
لأنه لا يمتنع اجتماعهما

(فصل في لواحق القياس) * الإضافة جنسية لاستغراقية لأن المصنف لم يتكلم إلا على ثلاثة
منها وهي القياس المركب وقياس الاستقراء وقياس التمثيل وأهمل رابعها وهو قياس الخلاف
وضابطه أن يستدل على ثبوت المطلوب بإبطال نقيضه كان تقول في مقام الاستدلال على ثبوت
قدمه تعالى لولم يكن قديما لكان حاد ثابوا لو كان حاد ملازم المحال وما أدى إلى المحال باطل وإذا
بطل ذلك بطل ما أدى إليه وإذا بطل ذلك ثبت المطلوب وأل في القياس للعهد والمعهود والقياس
البسيط واللام يصح جعل القياس المركب من جملة الواحق (قوله ومنه ما يدعونه مركبا) أي
ومن القياس من حيث هو ما يدعونه قياسا مركبا وقوله لكونه من حجج قدر كذا أي ولو بالقوة كما
في مفصول التسامح ولا يخفى أن الحجج جمع حجة وهي القياس لكن المراد بالجمع ما فوق الواحد
(قوله فركبته) جواب الشرط الذي بعده على مذهب الكوفيين ودليل جوابه على مذهب
البصريين (قوله واقلب نتيجة الخ) أي ولو تقدير كافي مفصول النتائج (قوله به) أي فيه
فألباه بمعنى في (قوله مقدمه) مفعول ثان لقوله اقلب لتضمنه معنى اجعل (قوله بأخرى) أي
مع أخرى فألباه بمعنى مع (قوله إلى هلم جرا) اعلم أن هلم في الأصل تستعمل لطلب الإقبال ثم
استعملت لطلب الاستمرار والجري في الأصل مصدر جره إذا صعبه والمراد منه هنا الاستمرار وإلى
في كلام المصنف مقدرة الدخول على محذوف موصوف بقول محذوف فكانه قال إلى أمر يقال
فيه الاستمرار على ذلك استمرارا اه كذا يؤخذ من كلام ابن يعقوب والذي في كلام الشيخ المالوي

♦♦♦♦♦
وذلك في الإخص ثم ان يكن
مانع جمع فبوضع ذاتي كن
رفع لذات دون عكس وإذا
مانع رفع كان فهو عكس ذاتي
(فصل في لواحق القياس) *
ومنه ما يدعونه مركبا
لكونه من حجج قدر كذا
فركبته ان ترد أن تعلمه
واقلب نتيجة به مقدمه
يلزم من تركيبه بأخرى
نتيجة إلى هلم جرا
♦♦♦♦♦

(قوله وهو قياس الخلاف)
أي الباطل سمى بذلك لكونه
ينتج الباطل على تقدير
عدم صحة المطلوب لالكونه
باطلا وقيل لأن المستدل
به ينزل حجة خلف ظهره
ويقتضيه حجة خلفه لبطاها
وقيل لأنه يأتي المطلوب
من خلفه أي من ورائه
الذي هو نقيضه وقيل لأن
نتيجته مما ينبغي خلف الظاهر
لبطلانها فيصح المطلوب
اه يوصي

ان لم ليس لا طلب بل للغير وعبر عنه بصيغة المطلب كما في قوله تعالى ولنصل خطاياكم فسيحاً
قال والله الى استقراؤك ذلك استقراؤك مقتضى هذا ان الى في كلام المصنف باقية على معناها وقال
الشيخ الملو في كبره انها في مع فسكانه قال مع الاستقراء على ذلك استقراؤه بما قبل (قوله)
متصل النتائج الذي حوى الخ لا يخفى ان متصل النتائج ومفصولها قسمان من القياس
المركب والاول هو ما ذكر في نفسه نتائج فهو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل
انسان حساس وكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا وانما يسمى بذلك
لوصف نتائج بمقدامته والثاني هو ما لم يذكر في نفسه نتائج فهو كل انسان حيوان وكل حيوان
حساس وكل حساس نام وهكذا وانما يسمى بذلك لوصف نتائج بمقدامته كذا يؤخذ من كلام
الشيخ الملو ومقتضاه ان النتيجة تذكروا في القسم الاول مرتين مرة نتيجة ومرة مقدمة والذي
يفيده كلام ابن يعقوب انه ما ذكر في نفسه مرة واحدة فهو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس
فكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا قال بعض المحققين والانصاف
ان هذا الوجه وانسب يجعل متصل النتائج قياساً واحداً بحسب الظاهر اهـ لكن الاول هو
الذي يقتضيه قول المصنف فيما تقدم واقلب نتيجة الخ فليتبين (قوله كل سوا) أي كل من
متصل النتائج وفصولها سوا في افادة المطلوب (قوله وان يجزئ على كل استدلال) لا يخفى ان
كلام من قوله يجزئ وقوله على كل متعلق بقوله استدلال والجزئي كالكل صفة موصوف محذوف
والتقدير وان استدلال بحكم جزئ على حكم كلي وقوله فذا بالاستقراء عندهم عقل اسم الإشارة
عائد للاستدلال المفهوم من قوله استدلال والجار والمجرور متعلق بقوله عقل على تضمينه معنى
سمى والضمير للمناطقه وصريح هذا ان المصنف يفسر الاستقراء بالاستدلال بالحكم الجزئي
على الحكم الكلي كما في قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ والجار يحرك فكه الاسفل عند المضغ والبغل يحرك فكه الاسفل عند المضغ
وهكذا بعد ان تتبعت معظم الجزئيات فوجدته كذلك فظننت ان سائر الجزئيات مثل ذلك
المعظم مع ان بعض الافراد ليس كذلك كالتفاسيح فانه يحرك فكه الاعلى عند المضغ هذا وفسر
بعضهم الاستقراء بالحكم الكلي على الكلي بما وجد في اكثر جزئياته وكلا هذين التفسيرين
ضعيف والصحيح كما قاله السعد ما ذكره حجة الاسلام من انه تصفح امور جزئية ليحكم بحكمها
على امر يشمل تلك الجزئيات ثم ان كانت تلك الامور جميع الجزئيات كان ذلك التصفح
استقراء تاماً وان كان أكثرها كان استقراء ناقصاً كذا قال بعض أهل التحقيق ومثله
في جمع الجوامع ومقتضاه انه يشترط في الاستقراء الناقص ان تكون الامور المتصفحة أكثر
الجزئيات وهو ما جرى عليه كثير من المناطقة ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات
فأقل فلا يكون استقراء واستشكله ابن قاسم في الايات بأنه قد استند الفقهاء في مسائل الى
الاستقراء مع ان الامور المتصفحة فيها ليست أكثر الجزئيات كما في حكمهم بان أقل الميض
يوم وليلة وأكثر خمسة عشر يوماً وغالبه ست أو سبع فانهم قد صرحوا بان مستند الامام
الشافعي في ذلك الاستقراء ومعلوم انه لم يتصفح جميع نساء العالم ولا أكثر من كان في زمانه
فالوجه ترك التقييد بالاكثر وان قيد به كثير من المناطقة نعم ففي التقييد بالعقل الذي

متصل النتائج الذي حوى
يكون أو مفصولها كل سوا
وان يجزئ على كل استدلال
فذا بالاستقراء عندهم عقل

يحصل بتصفحه ظن عموم الحكم اه بتصرف (قوله ولو كسه يدعى الخ) أى ومفيد عكسه
يدعى الخ كما أشار له الشيخ المولى فى كبره وذلك لان عكس ما ذكره والاستدلال بالكلى على
الجزئى وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقى وإنما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما فلا
بد من تقدير المضاف الذى ذكره فى كلام المصنف (قوله وهو الذى قدمته) أى فى قوله ان القياس
من قضايا صور الخ (قوله وحيث جزئى على جزئى حل) باسكان الياء الثانية للوزن وقوله لجامع
أى بين المشبه والمشبه به وذلك كما فى قولك النبىذ حرام كالتحريم بجامع الاسكار واركانه أربعة
مشبهه ويسمى هذا أصغر ومشبه به ويسمى أصلاً وحكم ويسمى حداً كبير وجامع ويسمى
حداً أو وسط كذا يؤخذ من شرح المولى الصغير وفى شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المفاطمة
لكنه لم يذكّر أن المشبه به يسمى أصلاً فى اصطلاحهم فليراجع (قوله فذلك التمثيل جعل)
اسم الإشارة عائداً للعمل المتهوم من قوله حل وصريح هذا أن المصنف يفسر التمثيل بحل
جزئى على جزئى فى الحكم بجامع بينهما وهو غير مخالف لما ذكره السعدى من أنه تنبيه جزئى بجزئى
فى معنى مشترك بينهما ما يثبت فى المشبه بالحكم الثابت فى المشبه به المعلن بذلك المعنى فليتنامل
(قوله ولا يفيد القطع بالدليل الخ) المراد بالدليل المدلول فالماضى أن كلام من قياس الاستقراء
وقياس التمثيل لا يفيد القطع بالمدلول الذى استدلل عليه بهما أما الاول فلانه ربما يكون بعض
الأفراد التى لم تصفحها على خلاف ما تصفحه كما تقدم توضيحه ومن هذا يعلم أن الكلام هنا
فى خصوص الاستقراء الناقص لا فيما يشمل الاستقراء التام لانه يفيد القطع بالذى استدلل
عليه به كما اذا تصفحت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت لازماً لها فاستدلت
بذلك على أن كل حيوان ميت وأما الثانى فلانه لا يلزم من تشابه الأمرين فى شئ أنهما كذلك
فى شئ آخر (قوله قياس الاستقراء والتمثيل) الاضافة للجنس أو أن قوله والتمثيل معطوف على
الاستقراء بلا حذو المضاف المحذوف لدلالة المضاف الاول عليه فاندفع الاعتراض بأن كلام من
الاستقراء والتمثيل قياس مستقل ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد
(فصل فى أقسام الحجلة) وجعلتها ستة لان المصنف سبى ذكر أنها تنقسم الى عقلية وعقلية
وأن الثانية تنقسم الى خمسة أقسام وانما سميت الحجلة بذلك لان المتكلم بها يبيح خصمه (قوله
وحجة) مبتدأ أو المسوغ للابتداء فيها قصه الجنس أو التفصيل وقوله عقلية نسبة للعقل لاستنادها
اليه وان كان العقل هو المدرك لها فهو ما كان كل من مقدمتها واحداً اه ما من الكتاب
أو السنة أو الاجماع تصريحا واستنباطا فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية
مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلاًهما أو أحدهما عقلية أو أحدهما قلبية أوجب بأنه لا يلزم من جعل البرهان
من أقسام العقلية أنه لا يكون الاعقليات على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المفاطمة بما
مقدم تمام عقليتان لانهم انما يجنون عن العقليات أفاده المولى فى كبره وقوله عقلية نسبة
للعقل لاستنادها اليه (قوله أقسام هذى) أى العقلية وقوله خمسة جليلة أى واضحة عند أهل
المنطق (قوله خطابة) هى بفتح الخاء ماركب من مقدمات مقبولة أو من مقدمات مظهرية
فمثال الاول أن نقول العمل الصالح يوجب الفوز وكل ما كان كذلك لا ينبغي اه ماله ينبغي أن
العمل الصالح لا ينبغي اه ماله ومثال الثانى أن نقول فلان يطوف بالليل بالسلاح وكل من كان

و عكسه يدعى القياس المنطق

وهو الذى قدمته لحق

و حيث جزئى على جزئى حل

بجامع فذلك التمثيل جعل

ولا يفيد القطع بالدليل

قياس الاستقراء والتمثيل

(فصل فى أقسام الحجلة)

وحجة عقلية عقلية

أقسام هذى خمسة جليلة

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

و عكسه يدعى القياس المنطق

(قوله ترغيب المخاطب) أي أو ترهيبه وهذا هو الأصل عندهم والافتقد تستعمل للرد على المدعي في دعواه (قوله من مقدمات تنبسط منها النفس) سواء ٨٨ كانت في نفسها صادقة أو كاذبة يقينية أو غير ها والقدماء لا يعتبرون في الشعر

الوزن بل هو التخييل وهو انقباض النفس أو انبساطه والمحدثون يعتبرون مع التخييل الوزن والجمهور لا يعتبرون فيه إلا الوزن وهو المشهور الآن (قوله المראה) هي علفة لطيفة لازقة بالكبد مفرزة للمرة بكسر الميم (قوله تهوعها الفصل) أي تنفاسها (قوله من مقدمات مشهورة) هي القضايا التي عرفها جميع الناس سواء كانت يقينية في نفسها أو لا وسبب شهرتها فيما بينهم أما أشدها على مصلحة عامة تتعلق بنظام أحوالهم نحو العدل حسن والظلم قبيح وأما في طابعهم من الرأفة نحو مواساة الفقراء بمحودة أو من الغيرة والحسنة نحو كشف العورة مذموم

♦♦♦♦♦
خطابة شعر وبرهان جدل
♦♦♦♦♦
وخامس سفسطة نات الأم
♦♦♦♦♦
(قوله أرملة) هي القضايا التي سلمها الخصمان إيماناً عليها حكماً في دفع كل من الخصمين صاحبها سواء كانت صادقة أم لا يقينية أم لا (قوله بكلام يشغل فكره) كأن يسببه أو

كذلك متاد ص ينتج أن فلا نامتاد ص وسميت بذلك لأن المقدمات ترغيب المخاطب فيما يفعله كما يفعله الخطيب (قوله شعر) هو بكسر الشين ماركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض فالأول نحو قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمرة وكل خمرة يا قوتة سيالة ينتج هذه يا قوتة سيالة فإن النفس تنبسط من ذلك والثاني نحو قول من يريد التقدير من العسل هذا عسل وكل عسل مرة مهووعة ينتج هذا مرة مهووعة والمرارة ما في المرارة وضبطها بعضهم بالدال وعليه فهي ما يجتمع في الجرح من القبح ويصح في مهووعة كسر الواو المشددة وقصها فالأول على أنها تهوع النفس والثاني على أنها تهوعها الفصل وسمي بذلك لأن الغرض منه ترغيب النفس أو ترهيبها كما يفعله الشعراء (قوله وبرهان) سبب أن ماركب من مقدمات يقينية نحو قولك زيد إنسان وكل إنسان حيوان ينتج زيد حيوان وسمي بذلك لأنه مأخوذ من البره وهو القطع لما فيه من قطع الخصم عن المنازعة (قوله جدل) هو بفتح أوله ماركب من مقدمات مشهورة أو مسألة أمامه الناس وأما عند الخصم فمثال الأول أن تقول الظلم قبيح وكل قبيح يشين ينتج الظلم يشين ومثال الثاني أن تقول الإحسان خير وكل خير يزين ينتج الإحسان يزين ومثال الثالث أن تقول زيد خير عدل وكل ما هو كذلك يعدل به ينتج قول زيد يعدل به وسمي بذلك لأنه يقع في الجادلة وهو حسن أن كان المقصود به حسناً بل قد يجب كالوظهر من يضل الناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من يحسن ذلك مجادلته إفادته بعضهم (قوله وخامس سفسطة) هي في الأصل الحكمة الموهوبة والمراد بها ماركب من مقدمات وهمية كاذبة أو شبهة بالحق وليست به أو شبهة بالمشهورة وليست بها فالأول كأن تقول الجرمية وكل ميت جمد ينتج الظلم جمد والثاني كأن تقول مشيراً إلى صورة قمرس على نحو حائط هذا قمرس وكل قمرس صهل ينتج هذا صهل والثالث كأن تقول في شخص يتكلم بالعالم على غير هدى هذابة تكلم بالفساط العلم وكل من كان كذلك فهو عالم ينتج هذا عالم وتسمى مشاغبة ومنها المغالطة الخارجية وهي أن يفتضح أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ليظهر للناس أنه غلبه ويستتر بذلك جهله وهي شيرة في زمانها هذا وهي حرام ما لم تدع الضرورة إليها في دفع نحو كافر من رافضى أو معترى ومن ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني أنه أقبل على مجاس المناظرة وفيه ابن المعلم أحد رؤس الرافضة فالتفت إلى أصحابه فقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وقد وقع له غير ذلك حتى تعجب الناس لفطنه واعداده للامور أشباهها ومن ذلك أيضاً ما وقع لبعض الأشياء أنه بحث مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود فقال له هذا العلم الذي قرأ فيه علم الأصول معرضاً بأنه لا يفرق بين علم الأصول وغيره يغظه فقال له لم يلتبس بالتوراة معرضاً بأنه كان أصله من اليهود ومن ذلك أيضاً ما وقع له أنه سأله بعض المعتنقين في دونه وكان أهواً فقال هل يجوز أن يجمع الله بين

يهيه أو يظهر له عيباً يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يغرب عليه به بارة غير الوفة أو يخرج به عن محل النزاع والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الليل والنهار فقال له قد جمع الله بين ما في وجهك فالخيم وضحك الحاضرون أفاده المألوف في كبره
 (قوله قلت الامل) أي أعطيت ما أملت من تحصيل العلوم مثلا (قوله أجهل البرهان) أي
 أقواها لانه يتركب من المقدمات اليقينية ويليها الجدل لانه يتركب من مقدمات قريية من
 اليقين لانها امام مشهورة أو مسلمة ثم الخطابة لانها تتركب من مقدمات مظنونة ثم الشعر لانفعال
 النفس به ثم السفسطة وانما لم يربطها المصنف هكذا الضرورة النظم (قوله ما ألف الخ) عطف
 بيان على البرهان أو خبر لبيان محذوف وشملت المقدمات في كلامه الضرورية والنظرية
 والعقلية والفعلية على ما تقدم واعلم أن البرهان قسمان لمي وإلى وذلك لان الحد الوسط لابد
 أن يكون علة للمطلوب ذهنا والام يصح الاستدلال ثم لا يتخلو فاما أن يكون علة في الخارج أيضا
 بمعنى انه سبب فيه كما في قولك زيد متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط محموم فينتج زيد
 محموم فان تعفن الاخلط بمعنى خروج الطباع عن الاستقامة علة لثبوت الحمي في الخارج كما
 هو علة له في الذهن ويسمى البرهان حينئذ بالافادة اللمية التي هي العلة وسميت بذلك لانه
 يقال في السؤال عنهم اوما أن لا يكون كذلك كما في قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلط
 فينتج زيد متعفن الاخلط فالحمي ليست علة لثبوت تعفن الاخلط في الخارج بل الواقع
 العكس ويسمى البرهان حينئذ بالافادة انسية الحكم أي ثبوته وسمي بذلك لانه يقال فيه ان
 كذا والحاصل انه متى استدلل بالعلة على المعلول كان البرهان لميا ومتى استدلل بالمعلول على العلة
 كان البرهان انسيا أفاده المألوف مع زيادة (قوله من أوليات الخ) بدل من قوله من مقدمات الخ
 فان قيل ظاهر كلام المصنف يقتضي أن البرهان لا يتركب الا من هذه الضروريات الست
 مع أنه قد يتركب من النظريات كما هو أجيب بأنه قد تقدم أنه اذا تركب من نظريات وجب أن
 تنتمي للضروريات وحينئذ فكأنه متركب منها فهو متركب من هذه الضروريات الست
 اما حقيقة واما حكما وأوليات هي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولك
 الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء وقد ضبط بعض المحققين الأوليات بضم الهمزة
 وسكون الواو وفتح اللام وتحقيف الباء على انه جمع أولى لكن الذي جرى على الالسنه أوليات
 بفتح الهمزة وتشديد الواو وكسر اللام وتشديد الباء وهو صحيح أيضا على انها منسوبة الى الاول
 لحكم العقل بهما من أول وهلة اذ لا تتوقف على شيء بعد تصور الطرفين بل هو المتعين في المتن لانه
 هو الموافق للوزن (قوله مشاهدات) هي لقضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحواس
 الباطنية كقولك الجوع مؤلم وأما القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحواس الظاهر
 فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف لكن تسمية الاولى بالمشاهدات والثانية
 بالمحسوسات انما هو اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقه ما والافضل منهم ما يسمى
 باسم الآخر ولذلك جعله ما بعض المحققين قسما واحدا وجعل القسم السادس القضايا التي
 قياساتها معها وهي ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولك
 الاربعة زوج فان العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين وذلك
 بواسطة ان الاربعة تنقسم الى متساويين وكل منقسم الى متساويين زوج وانما يذكر المصنف
 هذا القسم لانه انما يكلم على الضروريات وهو في الحقيقة من النظريات وانما عده كثير

 أجهل البرهان ما ألف من
 من مقدمات اليقين تقتزن
 من أوليات مشاهدات

من الضروريات لان قضايها كما كانت قياساتها لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين صارت
 كأنها ضرورية وعلم من هذا ان العدد على كل ستة فمفطن (قوله مجربات) هي ما يدركها
 العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين كقولك السقمونيا مسهلة للصغراء وكلام المصنف
 مبني على أن المجربات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات للملاحظة قياس خفي
 وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات هذا والتجربة الذي يرجع عليه كثير من
 العلماء كما قاله بعضهم أنهم من الظنيات (قوله متواترات) هي ما يدركها العقل بواسطة السماع
 عن جمع يؤمن نواطوهم على الكذب كقولك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ظهرت المجزأة على
 يديه والصحيح أنه لا يشترط عدد مخصوص بل المدار على كون الخبرين يمتنع نواطوهم على
 الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والاحوال وكلام المصنف مبني على أن المتواترات
 من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات
 والنظريات (قوله وحدسيات) هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس بين يفيد العلم
 كقولك نورا القمر مستقدا من نور الشمس كما تقدم وكلام المصنف مبني على أن الحدسيات من
 الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات والتجربة الذي يرجع عليه كثير من العلماء أنهم من
 الظنيات (قوله ومحسوسات) هي ما يدركها العقل بواسطة الحس الظاهر كقولك الشمس
 مشرقة وقد تقدم أن الفرق بينهما وبين المشاهدات إنما هو اصطلاح المصنف وابن الحاجب
 ومن وافقه ما والافكل منه ما يسمى باسم الآخر واعتراض على التعبير بالمحسوسات بأنها جمع
 محسوس وقياس اسم المفعول محسول لا محسوس لانه إنما يقال أحس زيد كذا أو بكذا وقياس
 اسم المفعول منه ما ذكر وأجيب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك هذا وذهب بعضهم الى أن الحس
 لا يفيد اليقين لغاطه في أمور (قوله قلل بجملة اليقينية) يرد عليه أن اليقينية قد تكبر
 نظرية فكيف يحصرها في الضروريات ويجاب بأنها لما كانت النظريات لا بد وان تنتمي
 للضروريات صارت كأنها ضرورية كما مر (قوله وفي دلالة المقدمات على النتيجة الخ) أي وفي
 افادة المقدمات للنتيجة الخ كذا قال بعضهم وهو الانسب بكلام المتن عما أشار اليه الملوي من
 أن المراد بالدلالة الارتباط وفي كلام المصنف حذف والتقدير وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات
 على العلم أو الظن بالنتيجة فتأمل (قوله خلاف آتي) أي على أربعة أقوال كما فصله المصنف بعد
 (قوله عقل) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلي والمراد عقلي بالتولد ولا تعليل
 ليغايير قول الممتزلة بالتولد فانه يستلزم أنه عتلي وان كانوا يدعون أنه عادي وذلك لانهم أخذوا
 قولهم بالتولد في هذه المسئلة وفي غيرهما من مذهب الفلاسفة في الاسباب الطبيعية وهو أنها
 تؤثر في مسبباتها بطبيعتها على وجه اللزوم العقلي عند وجود الشرط وانتهاء المانع غاية الامر
 أنهم تسببوا بتغيير العبارة وليغايير قول الفلاسفة فانهم لا ينكرون أنه عقلي واعتراض هذا
 القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن تخلف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي ان
 شاء فعل وان شاء ترك وأجيب بأن عدم خلق اللازم مع خلق المزمع محال فلا تتعلق به القدرة
 وحينئذ فلا ينافي أنه فعل القادر المختار وهكذا يقال في كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض
 ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عتلي في الكائنات (قوله أو عادي) أي وفي ذلك وفيما بعده

 مجربات متواترات
 وحدسيات ومحسوسات
 قلل بجملة اليقينية
 وفي دلالة المقدمات
 على النتيجة خلاف آتي
 عتلي أو عادي أو تولد

لتنوع الخلاف والمراد عادي بلا قول ليغايير قول المعتزلة بالتولد فانهم يزعمون أنه عادي وان كان يلزمهم أنه عقلي كما تقدم ولا يخفى أنه يمكن على هذا القول تخلف النتيجة عن الدليل وصورة بعضهم بما اذا لم يتقطن الشخص لا تدراج الاصغر تحت الاوسط فانه حينئذ تخلف النتيجة عن الدليل ورد بان الكلام في الدليل المستجمع للشرط ومنها التقطن لذلك وهو مفقود حينئذ والجواب بأنه يمكن أن صاحب هذا القول لا يشترط هذا الشرط لا يخفى به - فالاولى تصويره بما اذا خلق الله العلم بالدليل دون العلم بالنتيجة خرقا للعادة (قوله او تولد) اي ذو تولد وان التولد بمعنى المتولد ويؤيد الثاني قوله بعد او واجب وضابط التولد عند القائلين به وهم المعتزلة فيجهم الله تعالى ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر كافي حركة الاصبع مع حركة الخاتم وعلى هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا كما ترى مبني على مذهبهم الفاسد وهو ان العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية (قوله او واجب) أي على طريق التعليل فهذا القول مبني على القول بتأثير العلة في معلولها وهو باطل بالدلة القاطعة (قوله والاول المؤيد) اي المقوى حيث اختاره الامام الرازي وشهره حجة الاسلام وغيره والحاصل أن الاقوال أربعة قولان منها لاهل الحق لكن الاول هو المختار المشهور وقولان منها لاهل الزيغ والضلال

(خاتمة) هي افة ما يختم به الشيء واصطلاحاً الفاظ مخصوصة الدلالة على معان مخصوصة قد ختم بها كتاب أو باب أو فصل أو نحو ذلك فهي هنا عبارة عن قوله وخطأ البرهان الخ فتنظرون (قوله وخطأ البرهان الخ) اعترضه سيدي سعيد بأنه كان الاولى أن يقول وخطأ القياس لان الخطأ كما يكون في البرهان يكون في غيره وهو محذور في القياس كما وأجاب الشيخ الملوى بأنه اقتصر على البرهان لانه لا يشترط في جميع ما سبذ كره الا فيه قال ولو سلم أنه يشترط في جميع ما سبذ كره في غيره فخصيصه البرهان بالذ كره لانه المقصود الاهم لانه هو الذي يفيد اليقين (قوله حيث وجد) أي في أي تركيب وجد والضمير الذي هو نائب فاعل وجد للخطأ فالحيثية للاطلاق (قوله في مادة أو صورة الخ) ملخصه أنه قسم الخطأ الى قسمين خطأ في المادة وخطأ في الصورة ثم قسم القسم الاول الى قسمين خطأ في اللفظ وخطأ في المعنى والمراد بالمادة مجموع المقدمتين باعتبار اللفظ أو المعنى لينتج التقسيم الذي ذكره في خطأ المادة والمراد بالصورة النظم والهيئة (قوله فالمبتدا) أي الاول الذي هو الخطأ في المادة وسبذ كره مقابله في قوله والثاني الخ (قوله في اللفظ) أي خطأ في اللفظ ويذكر مقابله في قوله وفي المعاني الخ فتقطن (قوله كاشتركا) مثال لسبب الخطأ للخطأ نفسه وتكلف بعضهم جعله على حذف مضاف والتقدير كخطأ اشتراط ومثال ذلك أن تقول مشيراً الى الخيض هذا قرء وكل قرء لا يحرم الوطء فيه وتريد الطهر ينتج هذا لا يحرم الوطء فيه فان الخطأ في ذلك في مادته بسبب الاشتراك فان قيل الخطأ في هذا البرهان في صورته لانه لم يتكرر فيه الحد الوسيط معنى فكيف جعلوه من الخطأ في المادة أجيب بأنه لما كان عدم تكرار الحد الوسيط معنى ناشئاً من المشترك الذي هو جز من أجزاء المادة جعلوا ذلك الخطأ من الخطأ في المادة وان كان يصح جعله من الخطأ في الصورة باعتبار عدم تكرار الحد الوسيط معنى انظر كلام الملوى في كبريه (قوله أو يجعل ذاتين الخ)

أو واجب والاول المؤيد
(خاتمة)
وخطأ البرهان حيث وجد
في مادة أو صورة فالمبتدا
في اللفظ كاشتركا ويجعل ذاتين

لا يخفى ان ذاهبى صاحب فكان حقها الجبر بالبلاء ~~ك~~ كنهها جات هنا بالالف على لغة القصر فى
الاسماء الستة كذا قال المصنف فى شرحه لكن اعترضه سيدى سعيد بان لغة القصر انما هى فى
أب وأخ وحم لافى ذى وفم بلاميم لانهما انما يعربان بالاحرف ككاتبه عليه المرادى فكان الاول
ان يدل ذلك البيت بان يقول مثلا

فى اللفظ كاشتراك أو كجعل ذى * تبين مراد فافى المأخذ

كأنه الملوى فى كبره ومثال ذلك أن تقول هذا سيف مشير الى غير القاطع وكل سيف صارم
وتريد القاطع ينتج هذا صارم فان الخطأ فى ذلك فى مادته بسبب جعل المبين مثل الرديف فى
أخذه فى المقدمتين كما فى قولك زيد انسان وكل بشر حيوان وانما كان الصارم مبينا للسيف
لان السيف اسم لما كان على الهيئة المعلومة ولو غير قاطع والصارم اسم لذلك بغيره أن يكون
قاطعا فبينما العموم والخصوص باطلاق فيبينما التباين الجزئى (قوله مثل الرديف مأخذا)
أى مثله فى الأخذ فى المقدمتين (قوله وفى المعنى) مقابل أقوله فى اللفظ كما مر (قوله لا تباس
الكاذبه بذات صدق) أى لا تباس القضية الكاذبة بقضية ذات صدق بان كانت تلك القضية
من القضايا الشبيهة بالحق وليست به واعترض على المصنف فى جعله ذلك علة للخطأ فى المعنى بأنه
قد يكون علة للخطأ فى اللفظ بسبب الاشتراك كما اذا قلت هذه عين مشير الى باصرة ~~وهو~~ كل عين
جارية وتريد الباصرة ينتج هذه جارية فان الخطأ فى ذلك فى مادته من جهة اللفظ لا تباس الكاذبة
بذات صدق اذ الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص بعضهم على ان ذلك اما من جهة اللفظ
واما من جهة المعنى وأجيب بان جعله ذلك علة للخطأ فى المعنى لا ينافى أنه قد يكون علة للخطأ
فى اللفظ على انه قد يقال ان قوله لا تباس الخ راجع للامرين أعنى الخطأ فى اللفظ والخطأ فى
المعنى أفاده الملوى فى كبره (قوله فافهم الخطابيه) أى الكلام الخطابيه فالمصدر بمعنى اسم
المفعول (قوله كمثل جعل العرضى كالذاتى) الكاف زائدة أو أن مثل لنا كيد معنى الكاف
كما قيل بذلك فى قوله نعمالى ليس كمثل شئ والمراد بالعرضى هنا ما ثبت للشئ بواسطة غيره كما فى
المتحرك بحركة السفينة وبالذاتى ما ثبت للشئ من غير واسطة كما فى المتحرك بذاته ومثال ذلك أن
تقول الجالس فى السفينة متحرك وتريد متحرك بالتحرك العرضى وكل متحرك لا يثبت فى موضع
وتريد ما ذكر ينتج الجالس فى السفينة لا يثبت فى موضع فان الخطأ فى ذلك فى مادته من حيث
المعنى لا تباس الكاذبة بذات صدق بسبب جعل العرضى وهو التحرك بحركة السفينة كالذاتى
وهو التحرك بالذات (قوله أو ناتج احدى المقدمات) المراد بالناتج النتيجة ومثال ذلك أن
تقول هذه نقلة وكل نقلة سر كذا ينتج هذه سر كذا وهى عين احدى المقدمتين ومحل ذلك اذا لم يرد
الاخبار بان النقلة تسمى سر كذا والاحصاء المغايرة باعتبار ملا حظة التسمية وقد بحث سيدى
سعيد فى كلام المصنف بان الخطأ فيما جاءت فيه النتيجة احدى المقدمات ليس فى المعنى
لا تباس الكاذبة بذات صدق لصدق كل من المقدمتين بل ليس من جهة المادة أصلا وانما هو
من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين والواجب أن تكون مغايرة لهما كما عرفت فى حد
القياس وأجاب الشيخ الملوى فى شرحه الكبير حيث قال واذا دقت النظر وجدت احدى
المقدمتين كاذبة لان فيها محل الشئ على نفسه والحمل يقتضى المغايرة ومغايرة الشئ لنفسه

تباين مثل الرديف مأخذا
وفى المعنى لا تباس الكاذبة
بذات صدق فافهم الخطابيه
كمثل جعل العرضى كالذات
أو ناتج احدى المقدمات

مخالفة للواقع فتكون كاذبة شبيهة بالصادقة فصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات
 صدقها ولا يفتنى ما فيه من التكلف (قوله والحكم للجنس بحكم النوع) اللازم فيه بمعنى على
 ومثال ذلك أن تقول هذا حيوان وكل حيوان ناطق ينتج هذا ناطق فان الخطأ في ذلك في مادته
 من حيث المعنى بسبب الحكم على الجنس بحكم النوع ويبحث بعض المحققين في كلام
 المصنف بأنه ليس في ذلك التباس الكاذبة بذات صدقها لأن المقدمة التي حكم فيها على الجنس
 بحكم النوع ليست شبيهة بالصادقة وان كانت كاذبة وحينئذ فلا يصح جعل ذلك من أنواع
 التباس الكاذبة بذات صدقها قال ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بذات صدقها ليس على
 الجميع أنواع الخطأ بل لمجموعها فافهم (قوله وجعل كالتقطعي غير القطعي) يخرج غير إضافة
 جعل اليه من إضافة المصدر لقوله الأول وقصّل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني
 وهو قوله كالتقطعي وهو جائز لاستكمال الشروط وهي كون المضاف شبيهاً بالمفعول في العمل
 وكون الفاعل منصوبه وكونه واحداً ومثال ذلك أن تقول هذا ميت وكل ميت جواد
 ينتج هذا جواد فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب جعل غير القطعي كالتقطعي ويأتي
 في هذا النوع ما ذكر في النوع قبله بمشأ وجواباً فتفتن (قوله والثاني) أي الذي هو الخطأ
 في الصورة (قوله كالخروج عن أشكاله) كان لم يثبت فيه بالحد الوسط ومثال ذلك أن تقول
 كل إنسان حيوان وكل حجر جواد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب الخروج عن أشكال
 القياس (قوله وترك شرط النتج) المراد بالنتج الاتساق ومثال ذلك أن تقول لا شيء من الإنسان
 يجبر وكل حجر جواد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب شرط ترك اتساق الشكل وهو يجب
 الأصغر وقوله من اكمله يحتمل أن يكون حالاً من تركه وعليه فالمعنى حال كون ذلك الترك من
 الكمال الثاني ويحتمل أن يكون حالاً من شرطه وعليه فالمعنى حال كون ذلك الشرط من الكمال
 النتج ولا يفتنى ما في ذلك من حسن الاختتام وهو أن يذكر المؤلف شيئاً يشهد بانقضاء المقصود
 كما في قول بعض الفضلاء

وقل بذل رب لا تقطعني * عنك بتقاطع ولا تحرمني
 من سررك الأبهى المزيل للغمى * واختم بخير يارحيم الرحا

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الإشارة عائداً لما تضمنه كلامه في قوله وخطأ البرهان الخ
 من القواعد وعليه فتمام بمعنى متم وجوز بعض المحققين أنه عائداً لما تضمنه كلامه في هذا المتن
 من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يفتنى وقوله الغرض أي ذى الغرض لأن هذا
 المؤلف ليس غرضاً لشيء آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع
 القبول كذا قالوا والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لأنه لا شك أن ما تضمنه كلامه من
 القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشنة لأن الغرض لا يكون
 الامة مقصوداً (قوله من أمهات المنطق) من أمهات المنطق أو تبعية و بالإضافة أمهات المنطق أو
 تبعية فتحصل من ذلك الاحتمالات الأربعة التي تقدمت والامهات جمع أم أو أمهات على
 الخلاف في ذلك والمراد منها هنا الأصول التي هي القواعد ولا يراد على جعلها مباحثين أن هذا
 المؤلف ليس فيه جميع أمهات المنطق لما تقدم من أن ذلك على سبيل الادعاء والمبالغة (قوله
 الحمود) احترازهم هذا الوصف عن المنطق غير الحمود وهو المشهور بضلالات الفلاسفة كذا

والحكم للجنس بحكم النوع
 وجعل كالتقطعي غير القطعي
 والثاني كالخروج عن أشكاله
 وترك شرط النتج من اكمله
 هذا تمام الغرض المقصود
 من أمهات المنطق الحمود

قال بعضهم وجعله بعضهم لبيان الواقع لان المنطق محمود في نفسه واختلاط بعضه بضالات
الفلاسفة لا يصير مذكوما لانه الحاجة القمكن من الرد على الفلاسفة (قوله قد انتهى الخ)
هذا البيت لو كان المؤلف قفاه في منامه وكان قد أخبر بهذا المؤلف فأمره بادخاله فيه فأدخله
رجاء بر كنه واذا كان هذا البيت ليس من كلام المصنف فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه
لا حاجة له بعد قوله * هذا تمام الغرض المقصود * على انه قد يقال أن به بعد ذلك لاجل قوله
بمحمد وبالفلق فتأمل (قوله بمحمد وبالفلق) الباء لام الابعة ومعنى الحمد الثناء بالجميل كما هو
معروف والرب يطلق على معان منظومة في قول بعضهم

قريب محيط مآلث ومدير * مرب كثر الخير والمول للنم
وخالفنا المعبود جابر كسرنا * ومصطفنا والمصاحب الثابت القدم
وجامهنا والسيد احفظ هذه * معان أتت للرب قانع ان نظم

والمناسب منها هنا الخالق والخلق يطلق على فلق الصبح وعلى جب في جهنم كما ذكره بعضهم في
تفسير قوله تعالى قل أعوذ برب الفلق فليراجع (قوله ما رسته) أي الذي أوشى أردنه وقصدته
فما موصولة أو موصوفة وقوله من فن علم المنطق من اما بيانية أو تبعية بضية على ما مر واطافة
فن لما بعده للبيان واطافة علم للمنطق من اضافة المسمى الى الاسم (قوله نظمه) يطلق النظم
في الاصل على ادخال اللآل في السلك والمراد منه هنا جمع الكلام على وجه التقفية والوزن
وقوله العبد أي المتصف بالعبودية التي هي غاية الخضوع والتسذل وهذا الوصف أشرف
أوصاف الانسان وأرفعها المناسفة من الاشارة الى كمال الله تعالى واحتياج غيره اليه دلالة على
كمال الخضوع والتذل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم لم به
في المقامات العلية ك مقام الاسراء ومقام انزال القرآن ومقام الدعوة اليه قال تعالى سبحان
الذي أسرى بعبدك الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وانه لما قام عبد الله يدعوه الى غير ذلك
ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا وأن يكون نبيا عبدا فاختر الثاني ومما
ينسب للقاضي عياض

ومما زادني شرفا وتبها * وكنت بأخيه في أطا الثريا
دخولي همت قولك يا عبادي * وأن صيرت احمد لي نبيا

(قوله الذليل) تأكد لما يفتهم من العبد (قوله المنتقم) هو أبلغ من الفقير لان معنى المنتقم
شديد الاحتياج ومعنى الفقير المحتاج لان بناء المنتقم زائد على بناء الفقير لان محل قوله زيادة
البناء تدل على زيادة المعنى اذا اتحد نوع الكلمتين كأن يكونا اسمي فاعل أو صفة مشبهة وما
هنا ليس كذلك لان المنتقم اسم فاعل يدل على الحدوث والفقير صفة مشبهة يدل على الدوام نعم
يمكن أن يجعل المنتقم صفة مشبهة بأن يراد منه الدوام (قوله لرجة المولى) أي لاحسانه
اولا رادته لانه لا يصح ارادة المعنى الاصل في حقه تعالى وهو الرقة لانه تعالى عليه تعالى واذا
استحال اطلاقها في حقه تعالى باعتبار مبدئها جاز اطلاقها في حقه تعالى باعتبار غاية ما وهي
الاحسان او ارادته وهي على الأول صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات والمولى يطلق على معان
كثير منها الخليف والناصر والحليم الذي لا يستغفزه الغضب (قوله العظيم) أي عظيمة معنوية
لاحسية لاستحقاقه عليه تعالى فانها تستدعي الجسمية (قوله المقتدر) هو أبلغ من القادر لان

قد انتهى بجمع برب الفلق
ما رسته من فن علم المنطق
نظمه العبد الذليل المنتقم
لرجة المولى العظيم المقتدر

معنى المقتدر تام القدرة ومعنى القادر المتصف بالقدرة ويصح هنا أن يقال لأن زيادته البناء
تدل على زيادة المعنى لا كما تدفع الكلمتين المذكورتين فانه ما اسم افاعل (قوله الاخضرى)
نسبة للاخضر جبل بالمغرب على ما قاله بعض المغاربة وهذا بيان بالنسبة بحسب ما اشتهر على
الاسنة والافهم منسوب للعباس بن مرداس الصحابي المشهور كما قاله المصنف في شرحه
(قوله عابد الرحمن) انما زاد الالف في ذلك للوزن والافانته عبد الرحمن ويحتمل ان المصنف
لم يرد العلم (قوله المرتضى) أى المؤمل مع الاخذ في الاسباب كما يعلم مما مر ومعه قول قوله المرتضى
ما ذكره بقوله مغفرة تحيط الخ وقوله وان يميننا الخ (قوله من ربه المنان) أى كثير المن الذي
هو الانعام أو تعداد النعم وهو بالمعنى الثاني مذموم الا بالنسبة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم
واستثنى بعضهم الشيخ والوالد (قوله مغفرة) مأخوذة من الغفر وهو السستر والمراد به ستر
الذنوب عن أعين الملائكة قبل مع كونها باقية في الصفة لكن لا يؤاخذ بها صاحبها وقيل
مع محوها من الصفة من أصاها (قوله تحيط بالذنوب) كناية عن كونهم جميعها بحيث
لا يبقى فرد منها (قوله وتكشف الغطاء عن القلوب) أى تزيل الحجاب المهدق بالقلوب الحائل
بينهم وبين علام الغيوب الحاصل بسبب اقتراف الذنوب عن تلك القلوب وفي الكلام استعارة
بالكناية فيكون المصنف قد شبه القلوب بأشياء لها غطاء وطوى لفظ المشبه به ورخص اليه بشئ
من لوازمه وهو الغطاء ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه ما يحصل على
القلوب بسبب الذنوب بالغطاء بجامع المنع في كل واستعار لفظ المشبه به للمشبه به وعلى كل
فالكشف ترشيح ان كان حقيقة في الحساب فقط كما مر (قوله وان يميننا) قد عرفت انه معطوف
على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله بجنة العلاء أى جنة الدرجات العلاء فالعلاء صفة لموصوف
محذوف كما قاله بعض المحققين وهو أول من قول بعضهم انه من اضافة الموصوف للصفة
ولا يخفى ان العلاء جمع عليها بضم العين مع القصر بعد في العلاء بفتح العين مع المد (قوله فانه
أكرم من فضلا) علة لقوله المرتضى الخ وهذا يقتضي ان غيره تعالى تفضلا وكرما وهو كذلك
بحسب الظاهر وما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم الاله تعالى فكلام المصنف
بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم (قوله وكن أخى) أى في الاسلام وقوله للمبتدى مسامحا
الزال الذى قد يظهر في هذا التاليف وقد تقدم ان المبتدى هو الال خذ في صفار العلم ولا يخفى
ما في ذلك وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الزل في
تأليفه (قوله وكن لاصلاح الفساد ناصحا) اللام بمعنى في والمراد من الفساد الكلام الفاسد
والمراد من النصيح في ذلك أن لا يكون ينادى رأى من غير تأمل وتدبر بعبارة فيها اساءة أدب بل
يكون بعد اتمام النظر مع التبجيل والتعظيم (قوله وأصلح الفساد الخ) انما ذكر ذلك بعد قوله
وكن لاصلاح الفساد الخ للتصريح ببيان الاصلاح المطلوب لا بد وأن يكون معصوما بالتأمل
وان كان ينفهم ذلك مما قبله لا بطريق الصراحة هنا وفي كلام بعض المحققين حل ما هنا على
الاصلاح في صواب المتن وما قبله على الاصلاح في هامشه قال وبهذا يندفع توهم التكرار
في كلام المصنف اه وهو بعيد جدا فالصير الى الاول (قوله وان بدية فلا تبدل) ظاهره
ان المعنى وان كان اصلاح الفساد بدية فلا تبدل لكن الاولى ان المعنى وان كان الفساد أى
ظهور بدية (قوله اذ قبل الخ) علة لما قبله وأشار بذلك الى قول الشاعر

الاخضرى عابد الرحمن
المرتضى من ربه المنان
مغفرة تحيط بالذنوب
وتكشف الغطاء عن القلوب
وأن يميننا بجنة العلاء
فانه أكرم من فضلا
وكن أخى للمبتدى مسامحا
وكن لاصلاح الفساد ناصحا
وأصلح الفساد بالتأمل
وان بدية فلا تبدل
اذ قبل كم منيف مديها

وكم من عائب قول لا يصحها * وآفته من الفهم السقيم
وتعبيره بقبيل ليس للتضعيف بل لجرد العزو (قوله كم مزيف الخ) كم هذا لا تكثير وتسمى خبرية
ومزيف اما بالجر على انه غير كرم أو بالرفع على انه خبرها أو بالنصب وان كان لا يساعده الرسم
الاعلى طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع وقد روى بالوجه الثلاثة قول الفرزدق كم
عمة البيت (قوله لاجل كون فهمه قبيحا) علة لقوله مزيف الخ (قوله وقل لمن لم ينصف
لمقصدي) أي لمن لم يسلك طريق الانصاف فيما قصده من المسائل بل سلك طريق اللوم فيه
قال الامم معنى في وقوله العذر حق واجب الخ مقول القول والمراد من العذر هنا الاعتذار فهو
بالمعنى المصدري وان كان يطلق كثيرا على ما يعتذره والمراد بالوجوب هنا التاكيد (قوله
للمبتدي) اقتصر عليه في الذكركم ان العذر مطلوب غيره أيضا لان طلبه له أشد (قوله ولبقى
احدى وعشرين سنة) يحتمل قراءته بصيغة النصف مع تشديد الياء وحذف الهمزة ويحتمل
قراءته بصيغة الجمع مع اسكان الياء مخففة واثبات الهمزة وعليه فتكون الجمع محذوفة للاضافة
وقوله مذكورة مصدر ميمي بمعنى الاعتذار وقوله مقبولة مستحسنة أي يطلب قبولها واستحسانها
وعرض المصنف طاب المعذرة فيما لو جدم من الزل في هذا التأليف لكونه ألفه وهو ابن احدى
وعشرين سنة فان هذا السن يقل في أبنائه من يتقن هذا العلم ويحققه ولا يخفى ان العذر المطلوب
هنا من حيث كونه صغيرا في السن وفيما من حيث كونه مبتدئا أو غريبا ما وقع للمصنف
بكثير ما وقع لابن الحاجب من نظمه جل الخوفاجي وهو ابن ست سنين كما صرح بذلك في نظمه
(قوله لا سيما الخ) اعلم ان هذا التركيب يستعمل ليعيد أو لولية ما بعده مما قبله في الحكم لكن
تارة يذكر بعده اسم فحوجا في القوم لاسيما زيد والمعنى حينئذ لا مثل الذي هو زيد موجود بين
القوم الذين جاؤني بل هو الاخص منهم بالجهي الى وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثل نحو وأحب
زيد الاسماء على الفرس والمعنى حينئذ خصوصاً على الفرس أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً
على الفرس فلا سيما بمعنى خصوصاً في محتمل نصب على انه مفعول مطلق فاعل مقدروا الواو
الداخله عليها في بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضى ملخصا
وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر بعد لاسيما اسم ما قبل جار ومجرور افهمي نظير
أحب زيد الاسماء على الفرس فالمعنى خصوصاً في عاشر القرون الخ (قوله في عاشر القرون) أي
من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ولا يخفى ان القرون جمع قرن وقد
اختلف فيه على أقوال كثيرة منها انه اسم لقد رمة تدل من الزمن وهو أعدل الاقوال وأحسنها
ومنها انه اسم لماة سنة وهو مراد المصنف كما ذكره في شرحه (قوله ذى الجهل) أي ذى أهل
الجهل بسطاً كان وهو عدم العلم بالشئ أو مركباً وهو اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه وقوله
والفساد أي الخروج عن الحالة المستقيمة وقوله والفتون جمع فتنة وهي الشر الذي يفتتن به
واذا كان هذا حال القرن العاشر فالأسماء بعده من القرون التي انتشرت فيها الفتن وكثرت
فيها المحن وذهبت فيها العلماء الاعلام وظهرت الجهلاء اللثام نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما
يرضيه على الدوام بجاه سيدنا محمد خير الانام وآله وصحبه الغر الكرام (قوله وكان في أوائل
الحرم) أي في الايام التي هي أوائل الحرم وانما سمي الشهر المعروف بالحرم لتعظيم القتال فيه
في صدر الالام وقوله تأليف الخ فاعل كان يشاء على انها نامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف

لاجل كون فهمه قبيحا
وقل لمن لم ينصف لمقصدي
العذر حق واجب للمبتدي
ولبقى احدى وعشرين سنة
معذرة مقبولة مستحسنة
لا سيما في عاشر القرون
ذى الجهل والفساد والفتون
وكان في أوائل الحرم
تأليف هذا الرجز المنظم

ضم شيء إلى شيء على وجه فيه ألفة بضم الهمزة ومراده بالجزء المنظوم من بحر الجوز الذي
أجزأوه مستقفاً على ست حركات ولعل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم والالم يمكن لفائدة بعد
قوله هذا الرجز لم يتامل ولا يرجع (قوله من سنة إحدى وأربعين) أي حال كون أوائل المحرم
من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الأوائل أو من المحرم
وقوله إحدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يراد آخر سنة إحدى وأربعين حتى يصح
ذلك نعم على القول بآبائات بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى ما ذكر (قوله من بعد تسعة من
المتين) أي حال كون الاحدى والأربعين من بعد الخ فهذا التأليف كان في المائة العاشرة
فهو في عاشر القرون كما قدمه المصنف بناء على القول بأن القرن اسم لمائة سنة كما مر (قوله ثم
الصلاة والسلام الخ) ثم للترتيب الذكري وقوله سرمد أي دأبها وقوله على رسول الله من
المعلوم أن الرسول أخص من النبي لأن معنى الرسول إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وأمر
بقتليته ومعنى النبي إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه هذا هو المشهور
وقيل أنهم امتزجوا فأن وقيل غير ذلك كما أوضحناه في غير هذا المجل (قوله خير من هدى) أي خير
من هدى الناس إلى الله تعالى وإذا كان صلى الله عليه وسلم خير من ذكر كان خير غيره بالاولى
(قوله النقات) جمع ثقة بمعنى الموثوق به وقوله السالكين سبل النجاة أي المتبعين طرق النجاة
أعني الأمور الموصلة إليها كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالمصلاة والصوم والزكاة
إلى غير ذلك من سائر المأمورات والمنهيات وفي كلام المصنف استعارة بالسكينة فيكون المصنف
قد شبه النجاة بشيء له سبل حسنة وطوى لفظ المشبه به ورخص إليه شيء من لوازمه وهو السبل
ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه طرق النجاة التي هي الأمور المذكورة
بالسبل الحسنة واستعار لفظ المشبه به للمشبه وعلى كل فالسبيل ترشيح (قوله ما قطعت شمس
النهار الخ) أي مدة قطع شمس النهار الخ وقوله وطلع البدر الخ أي ومدة طلوع البدر الخ فما
مصدرية ظرفية والغرض من ذلك التعميم في جميع الاوقات على طريق الحكاية كما هو عادة
العرب وقوله أبرجاً جمع برج وهو وان كان جمع فله الكنى المراد منه الكثرة لأنها اثنا عشر المجل
والثور والحوزة والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو
ويقال له الدلي والحوث وقد أشار لذلك بعضهم بقوله

حمل الثور حوزة السرطان * ورعى الليث سنبلاً الميزان

ورعى عقرب بقوس جدي * نزح الدلو بركة الحيتان

وهذه الأبرج هي أجزاء دائرة الفلك الثامن الذي هو فلك الثوابت وهو المسمى بالكوكبات
وتوضيح ذلك أن الحكماء قسموا الفلك المذكور اثني عشر قسماً وهي الأبرج المذكورة ثم ان
الشمس لا تنفارق مسامته هذه الدائرة أصلاً مع كونه في فلكها الذي هو السماء الرابعة
فاذا فارقت برجان من تلك الأبرج ابتدأت في مسامته ما يليه يقال قطعت برج كذا وحلت
في برج كذا وهكذا أعلم أن المراد أنها تقطع ذلك بسيرها الذاتي وهو سيرها إلى جهة المشرق
لا بسيرها العرضي وهو سيرها إلى جهة المغرب وهو الظاهر لنا وجه تسميته بذلك أنه عرض
لنا من جهة ذلك لا علم له لأنه يصرفه جميع ما احتوى عليه من الأبرج وما فيها من

من سنة إحدى وأربعين
من بعد تسعة من المتين
ثم الصلاة والسلام سرمد
على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه النقات
السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجاً

الكواكب هذا وقد اختلف في المراد بالبروج في قوله تعالى واقعد جعلنا في السماء بروجا
وزيناها للنظرين على أقوال أحسنهما ما قاله عطية من أن المراد بها قصور في السماء وقال
بما هو المراد بها الصوم العظام وقال أبو الحسن الصوم السبعة التي هي الكواكب السيارة
وهي زحل وهو في السماء السابعة والمشتري وهو في السماء السادسة والمريخ وهو في السماء
الخامسة والشمس وهي في السماء الرابعة والزهرة وهي في السماء الثالثة وعطارد وهو
في السماء الثانية والقمر وهو في السماء الأولى وقد جمعها بعضهم في قوله

زحل شری مریخه من شمسہ • فتزاهرت اعطارد الاقمار

وهي على هذا الترتيب كما علمت (قوله وطلع البدر) أي القمر ليلة تمامه وان لم يكن في ليلة
أربع عشرة وقولهم البدر هو القمر ليلة أربع عشرة تقريري وقوله المنير صفة لازمة إذا البدر
لا يكون إلا منيرا لان الخسوف لا يسمى بدرا (قوله في الدجا) جمع دجية بضم الدال وسكون الجيم
وهي الظلة كما في القاموس وهذا آخر ما بسره الله تعالى على هذا المتن النفيس النافع لكل
من أراد المطالعة أو التدريس وكن يا أخي غير مقتصر لمن هو في العلوم قاصر والقصر له
عذرا ما وقع منه من الهفوات فان الحسنات يذهبن السيئات والحمد لله على كل حال
ونشكروه على حسن الكمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي الجود والافضال وعلى
أصحابه وآله خير آل وكان الفراغ من جمع هذه الحاشية النفيسة في أوائل جمادى الأولى من
شهر ربيع سنة ١٢٢٦ من الهجرة المنيفة على صاحبها صلوات وتحيات شريفة ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وطلع البدر المنير في الدنيا

يقول المتوسل بحجاء الرسول الخاتم الفقير الى الله تعالى محمد قاسم محمد ذلك يامن زينت نوع
الانسان بجمال المنطق وحسن البيان ونصلي ونسلم على رسولك المؤيد بالبراهين والدلائل
وآله وصحبه الذين أحرزوا أعلى أجناس الفواضل والفضائل (وبعد) فقد تم بطبعة بولاق
التي طلعت بدور محاسنها بالآفاق طبع حاشية امام عصره خاتمة الحقير ونادرة دهره من
لا يزال زندا علومه بين البرية يورى العلامة الشيخ ابراهيم الباجورى على سلم المنطق للامام
الاخضرى سيدى عبدالرحمن أسكنه الله تعالى بقضائه أعلى فرايس الجنان ولعمري انها
لحاشية حالية أحرزت من جوهر النقائس عاليه وغاليه من شاهامتها النصير بتقرير
العلامة الشيخ محمد الابنابى الجهبذ النحرير على دمة من أحرز من كريم الشماثل ماصفا حضرة
محمد افندى مصطفى فى ظل صاحب السعادة وكوكب أنق السيادة والجمادة من هو بحسن
الثناء عليه حقيق عزيز مصر الخديو الاعظم محمد باشا توفيق أدام الله تعالى سلطوته وأطلع فى
الخافقين عزه ووجهته مشمولاً بطبعها بإدارة سنى المكانة سعادة حسين حسنى بك مدير المطبعة
والكاغذخانه ونظارة وكيله ذى المعارف التى علمه تنفى سعادة محمد بك حسنى ووافق
القمام فى أو اخر شهر الله المحرم عام سبعة وتسعين ومائتين

وَأَنفَ مِنْ هِجْرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى

آله الكرام وأصحابه

الانضمام



To: www.al-mostafa.com